عدد 85 — 29 جمادى الآخرة 1441 (24 فبراير 2020)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أكتوبر 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2019

صفحة

• محضر الجلسة رقم 257 ليوم الثلاثاء 13 ربيع الآخر 1441 (10 ديسمبر 2019)..... 7040

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضعين اثنين:

صفحة

1. السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، التحديات والآفاق؛
2. سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

• محضر الجلسة رقم 258 ليوم الثلاثاء 20 ربيع الآخر 1441 (17 ديسمبر 2019)..... 7073

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 259 ليوم الثلاثاء 27 ربيع الآخر 1441 (24 ديسمبر 2019)..... 7095

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 257

التاريخ: الثلاثاء 13 ربيع الآخر 1441هـ (10 ديسمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات واثنتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضعين اثنين:

1. السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، التحديات والآفاق؛

2. سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على بركة الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضعين إثنين:

يتعلق أولهما بالسياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان والتحديات والآفاق، وقد وقع اختيار المكتب والسيدات والسادة رؤساء الفرق على اختيار هذا الموضوع بسبب تزامن هذه الجلسة مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان؛

والموضوع الثاني المبرمج في هذه الجلسة يتعلق بسياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

طيب، قبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

لكم الكلمة السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه، الثلاثاء 10 دجنبر 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 3؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 3؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 13 جواب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول حول موضوع السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، من زاوية ما تطرحه من تحديات وما تفتحه من آفاق.

عدد الأسئلة المتوصل بها بشأن هاذ المحور 8 أسئلة.

نفتح باب التدخلات، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين،

ما هي إنجازات حكومتكم في مجال حقوق الإنسان؟

السيد الرئيس:

شكرا.

في نفس المحور، الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الالاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد خطت بلادنا السيد رئيس الحكومة خطوات هامة في مجال تعزيز الحقوق والحريات، إلا أن هذا التطور الإيجابي تشوبه مجموعة من الاختلالات التي تدعو للقلق وتشوش على المكتسبات التي راكمتها بلادنا في هذا المجال.

لذلك، نسائلكم، السيد الرئيس المحترم، حول سياسة الحكومة من أجل مواصلة النهوض بواقع حقوق الإنسان ببلادنا وتصحيح الاختلالات الحاصلة ضمن هذا المسار.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ما هي الخطوط العريضة للسياسة الحكومية لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان ببلادنا؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

سؤال فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، ومن منطلق منظورنا لحقوق الإنسان في بعدها الشمولي، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كالحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الشغل والحق في الأمن والحق في بيئة سليمة والحق في العمل اللائق، وعلى الرغم من التزامات بلادنا وتفاعلها مع الآليات الدولية لمنظومة حقوق الإنسان والتنصيص عليها في الوثيقة الدستورية ل2011، إلا أننا نسجل العديد من الأعطاب و الاختلالات المرتبطة بالإعمال الفعلي لهذه الحقوق في أبعادها الكونية.

فرغم إعلانكم منذ 2017 عن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان طبقا للبرنامج الحكومي، إلا أن هذه الخطة لا تجد طريقها للتنفيذ في ظل غياب تدابير إجرائية، بل وآليات التمويل اللازمة.

فأين وصل تفعيل مطلب الحكامة الأمنية في علاقتها بمراقبة السياسات والممارسات الأمنية وسن إستراتيجية للحد من الإفلات من العقاب؟ هذان المطلبان اللذان اعتبرا حينها قيمة مضافة، تم على أساسهما تحيين خطة العمل من أجل الديمقراطية.

لماذا لم يعطى الطابع المؤسساتي لهذه الخطة التي انطلقت بمقاربة تشاركية وأصبحت فيما بعد خطة حكومية لتنتهي كخطة قطاعية؟ ولماذا لم تصدر في الجريدة الرسمية؟

كيف تم إسقاط الربط بين رهانات الديمقراطية وأهداف التنمية المستدامة؟

السيد رئيس الحكومة،

لقد أبان الواقع الحقوقي عن تردد كبير في الإرادة السياسية لاحترام حقوق الإنسان وإعمال المواثيق الدولية ذات الصلة، حيث ما فتئ تعاطي الحكومة مع حقوق الإنسان يطبعه الارتجاف، ارتجاف حقوقي يتجسد في سن مقتضيات متقدمة والتراجع عليها بمنطق الاستثناء أو التقدير، ما تسبب لبلادنا في وابل من الانتقادات الصادرة عن المنتظم الدولي وعن المؤسسات الوطنية، مثل سن الزواج في مدونة الأسرة بعد المخاض الذي عرفته هذه المدونة، والذي حدد في 18 سنة، قبل أن يتم التراجع عليه وإعطاء السلطة التقديرية للقاضي في تزويج القاصرات عن سن 16 سنة، أو بعد تعديل 2007 لقانون الجنسية وإعطاء الرجل حق نقل الجنسية المغربية إلى زوجته الأجنبية مع حرمان المرأة المغربية من نفس الحق، في ضرب لمبدأ المساواة، رغم التزامات المغرب الناجمة عن رفع التحفظات على الاتفاقية الدولية لمناهضة كل أشكال التميز.

أو كذلك تحديد سن العمل بالنسبة للعاملات في المنازل في سن 18 سنة في مشروع القانون رقم 19.12، قبل التراجع عليه إلى سن 16 سنة، علما أن ظاهرة، طبعا، تشغيل الأطفال لازالت متفشية: 247.000 طفل يشتغل سنة 2018 حسب المندوبية السامية للتخطيط.

أهذا هو الاستثناء المغربي؟

كما أن تعاطي الحكومة مع المنظومة يطبعه التراجع الخطير الذي تعرفه الحريات الفردية والحريات العامة، كحرية التعبير والتجمع وطغيان المقاربة الأمنية في مواجهة الحركات الاحتجاجية السلمية في العديد من المناطق ضد التهميش والواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، ومآل محاكمة النشطاء الحقوقيين والصحافيين والصحافيات، بعد التكييف السياسي، ما يطرح بإلحاح إشكالية استقلالية القضاء.

السيد رئيس الحكومة،

كيف لنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نأتمنكم على احترام حقوق الإنسان والحرية النقابية، كمبدأ أساسي وحق أساسي من حقوق العمال، تعيش محنة حقيقية ولا متناهية من خلال الهجوم الممنهج على الحريات النقابية والممثلين النقابيين، وتشريعاتنا الوطنية تجرم ممارسة الحق النقابي عبر اجترار الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي، الذي بمقتضاه يتابع النقابيون ويزج بهم في السجون، والحكومة تتماطل وتصر على عدم التصديق على الاتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحرية النقابية، فإلى متى سيستمر حرمان فئات عريضة من موظفي القطاع العام من الانتماء والحق التنظيم النقابي؟

كيف لنا أن نأتمنكم على حقوق الإنسان والحكومة تستعد للالتفاف على الحقوق والمكتسبات التشريعية للطبقة العاملة، بتمرير قانون تكبيل ممارسة حق الإضراب، وهو اللازمة والنتيجة الطبيعية للحرية النقابية ومنح أرباب العمل من خلال مرونة الشغل اليد الطولة في تسريح وطرد العمال وفتح الباب على مصراعيه أمام الهشاشة التي أصبحت تطال الوظيفة العمومية؟

كل ذلك في غياب مقومات الحوار الاجتماعي الحقيقي، والحكومة تتعسف على حقوق الأفراد والجماعات وتبخس سلطة القضاء، من خلال تمرير المادة 9 غير الدستورية في قانون المالية لسنة 2020.

وعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي تشكل تحديات ذات صلة مباشرة بالتنمية المستدامة وإقرار العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية، وفي ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية وتخصيص الإمكانيات المادية الضرورية وتحقيق الالتقائية بين السياسات العمومية، تبقى التقارير الدولية والوطنية صادمة، سواء بالنسبة للتعليم من حيث، ضعف الجودة والهدر المدرسي، ظاهرة أطفال الشوارع، نسبة الأمية؛ أو بالنسبة للصحة، وفيات الأمهات، ضعف الولوج للخدمات الصحية الأساسية وللحماية الاجتماعية وعموم الخدمات العمومية وترتيب المغرب المتدني حسب مؤشرات التنمية البشرية، ما أدى إلى الإقرار بفشل النموذج التنموي.

وأخيرا، السيد رئيس الحكومة، إن تحقيق بلادنا لأهداف التنمية المستدامة لـ 2030، يبقى رهينا بربح التحديات الكبيرة المرتبطة بتوسيع فضاء الحريات الفردية والجماعية وبمطالب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، أي بالتعاطي الجدي والمسؤول مع منظومة حقوق الإنسان التي سيبقى الاتحاد المغربي للشغل يطالب ويناضل من أجل إقرارها، وسنطالب بالمجلس بلجنة موضوعاتية حول الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

انتهى الوقت السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمات،

سؤالنا السيد رئيس الحكومة: ما هي سياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

نفس السؤال.

آخر كلمة وآخر سؤال مبرمج في هاذ المحور للمستشار المحترم السيد عبد اللطيف أعمو وزميله عدي شجري.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

إن الواقع الحقوقي في المغرب، بقدر ما يحفل بكثير من التراكمات الإيجابية، فمازالت تخرقه ممارسات سلبية مما جعله يعرف تراجعات كبيرة.

السؤال الكبير: هل الأمر يتعلق بمجرد تراجعات لأسباب وقتية أم الأمر يتعلق بردة عن مكتسبات هذا البلد أو أن الأمر يتعلق بمجرد توقف بسيط قد يستمر قطار حقوق الإنسان طريقه لضمان الحرية والعدل والأمن وسلامة المواطنين؟

السيد رئيس الحكومة،

لا يخفى عليكم أن الأسباب التي تجعل التوترات لها ارتباط مباشر بالسياسات العمومية في جانبها المتعلق بالحق الاجتماعي، السكن، الشغل، الصحة والتعليم وغير ذلك، فإن غياب هذه السياسة أو ضعفها أو نقصها هو بمثابة عنف من نوع آخر على حياة المواطنين وبمثابة ضغط وقهر للمواطن، فالأوضاع التي تترتب عن هاته الحالة من الطبيعي أن يكون الإنسان لم يجد مفرا إلا التشكي، لن يجد له طريقا إلا أمام المسؤولين البرلمان أو الحكومة أو إلى الشارع، والساحة السياسية فارغة لضعف آليات الوساطة وما يمكن الاتجاه إليه.

هل يعقل أن تفتح باب السجون وباب الكوميساريات وباب المحاكم ووضع الناس في السجون لأنهم طالبوا بلقمة عيش وطالبوا بالكرم؟

هل يعقل أن تنزل النساء إلى الشوارع للمطالبة بالحماية الأمنية لأن العنف ضد النساء مستشري في البلاد؟

هل يعقل أن تنزل الحركات الحقوقية للمطالبة بحماية الطفلات النساء أو الفتاة أو البنات التي تتزوج في أقل من 18 سنة؟ ارتفاعات، انظروا إلى تقارير المجلس الاجتماعي والاقتصادي في هذا المجال.

هل يعقل أن يبقى وضع المهاجرين في ما هو عليه، أن يحمل المهاجرون في حافلات في وسط المغرب، ويوزعون في الشوارع داخل المدن؟ انظروا مدن الجنوب من تزنيت وأكادير ومراكش وغيرها كيف امتلأت في ظرف وجيز.

هل يعقل أمام بلد يعتبر نفسه مستقطبا للهجرة لا يتوفر على قانون ملائم ومحين لاستقبال المهاجرين؟ هناك فراغ بشكل قوي.

وبالتالي نظن بأنه لابد من انتباهكم إلى أن المقاربة الأمنية لا يمكن أن تكون وحدها كافية، إذا لم تكن قادرة على خلق التوازن بين ما هو أمني وما هو حقوقي، وهذه في صلب السياسة العمومية، فالوضع المترتب عن إصلاح القضاء جعل الطين بلة، فأصبحتم الآن كحكومة تفقدون كل العناصر التي تجعلكم تراقبون مدى تنفيذ السياسات الجنائية التي تصنعونها مع البرلمان وبدون أن يكون لدينا أداة مراقبة، فنحن نؤدي الثمن اليوم لأن القضاء أصبح اليوم جزء من الآلة الأمنية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة اللي استمعنا إليها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنا مرة أخرى سعيد بأن أجيب على هاذ السؤال المرتبط بموضوع "السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، التحديات والآفاق"، وهي مناسبة للوقوف على التطورات الإيجابية المهمة والكبيرة التي شهدتها بلادنا وعرفتها طيلة العقود الأخيرة وخصوصا العقدين الأخيرين، ولكن القفزة الكبرى كانت بعد دستور 2011، هذا الدستور الذي يقول عنه جلالة الملك في رسالة ملكية سامية "يعد ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات الأساسية، يتلاءم والمرجعية الكونية لحقوق الإنسان، ويكرس مبدأ الاستقلال التام للسلطة القضائية ويرسي مجموعة من الهيئات المتعددة أو التعددية والمستقلة المعنية بحماية الحقوق والحريات والديمقراطية التشاركية وتعزيز حقوق الإنسان والحكامة الجيدة"، انتهى كلام جلالة الملك.

وهذا المسار بالنهوض بحقوق الإنسان يبقى ورشا مفتوحا، ويبقى يتطلب جهدا متواصلا مستمرا، لأننا واعون بالتحديات الكبرى التي ينبغي التصدي لها باعتماد التدابير الملائمة، وخصوصا بتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ومحاربة كل أشكال الميز، كما ينص على ذلك دستور المملكة.

وقد جعلت الحكومة مسألة حقوق الإنسان في صميم أولوياتها بموجب البرنامج الحكومي الذي نص على اعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق تخطيط استراتيجي تشاركي وتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولذلك جواب على أسئلة السيدات والسادة المستشارين سأتحدث في إطار محاور:

والمحور الأول، هو أهم المنجزات الحكومية في مجال حقوق الإنسان.

وأول شيء في هذه المنجزات هو تعزيز البناء المؤسساتي لحماية حقوق الإنسان، ذلك أنه من بعد دستور 2011 وفي هذه المرحلة أيضا نرسي أسس البنيات التحتية–كما يقول السيد وزير الدولة–البنيات التحتية لحقوق الإنسان، هاذيك البنيات التحتية والمؤسسات هي الضمانة لاستمرار احترام حقوق الإنسان في المستقبل، ليست قرارات آنية ولا حكومية، إنما هي بنيان متكامل مؤسساتي تشريعي وتنظيمي قبل أن يكون مجرد ممارسات، وهو عمل تشاركي، وأنا أستغرب من

بعض السادة البرلمانيين اللي تيجيو تيعيبو على الحكومة أمور أصدروها هما تشريعيا، وصوتوا عليها هنا، ومن حقهم أن يعدلوها ويعيبون على الحكومة أمورا أحكاما صدرت في القضاء، فين هو الفصل بين السلطات؟ ما فهمتش.

فلذلك هذه سلطة حكومية، الحاجة اللي في المكنة ديالنا ومن المسؤوليات ديالنا حاسبونا عليها، الحاجة اللي مشاركين فيها احنا وإياكم من قبيل التشريعات حاسبو ريوسكم وحاسبونا، خصوصا أن القوانين تتبقى هنا 3 سنين، 3 سنين ونصف، صوتو عليها كيف ما بغيتو غير خرجوها، والقانون الجنائي ومشروع القانون الجنائي نموذجا، 3 سنين ونصف وبدون الحديث على القول والقال.

وهناك مقتضيات تهم القضاء والقضاء مستقل، نحترم قراراته، ولكن الحكومة لا تتحمل مسؤولية القرارات القضائية.

إذن، أول مجال هو تعزيز البناء المؤسساتي، البناء المؤسساتي هو المهم:

أولا، تعزيز دور استقلال السلطة القضائية واستكمال هذا الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية، وهو ما عملت عليه الحكومة طيلة هذه الفترة الماضية، وتجسد ذلك في عدد من، إما مشاريع قوانين أو غيرها؛

ثانيا، تعزيز أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حتى هذا راه ورش مهم جدا وهذا فيه:

1) تعزيز أدوار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومن هنا جاء اعتماد القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي نشر في فاتح مارس 2018 بالجريدة الرسمية، والذي عزز اختصاصات هذه المؤسسة الوطنية المهمة، وخصوصا عبر إحداث 3 آليات وطنية جديدة وتمتيعها باستقلال وظيفي كبير، وهي الآليات هي الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، والآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا الانتهاكات، والآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة؛

2) تنظيم هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز إلى أن صدر القانون المعتمد والمنظم لهذه الهيئة؛

3) تعزيز أدوار مؤسسة الوسيط، وهو من خلال اعتماد قانون، عدلنا في هذا القانون ورسخ عمل الوسيط كمؤسسة دستورية حديثة وفعالة للدفاع عن حقوق المواطنين وكملجأ للتظلم من أي تعسف، وخصوصا من الإدارة أو شطط من قبلها أو تجاوز وكذلك آلية مرجعية ذات قوة اقتراحية، وقد نُشر القانون الجديد في فاتح أبريل 2019؛

4) تفعيل مجلس المنافسة والذي تعززت صلاحياته بعد صدور القانون رقم 20.13 والذي منح للمجلس السلطة التقديرية إلى جانب الوظيفة الاستشارية.

إذن هذه بالنسبة للمؤسسات الوطنية، وهذا مهم جدا لأن تعزيز هذه المؤسسات وتعزيز استقلاليتها وقدرتها على أن تقوم بوظائفها جزء مهم في الحماية من أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

ثانيا، حماية حقوق الإنسان تشريعا وممارسة:

حماية الحقوق المدنية والسياسية والنهوض بها، وفي هذا الإطار قامت الحكومة بتحيين السياسة الجنائية لملاءمتها مع منظومة حقوق الإنسان مثلا:

1) مراجعة القانون الجنائي، والذي هو في مجلس النواب، قيد المناقشة، وربما المصادقة في القريب، نتمناو يعكس قريبا لأن هو يتضمن مقتضيات جديدة مهمة جدا، يتضمن تجريم عديد من السلوكات المخالفة للقانون في إطار المواءمة مع الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة في مجال القانون الدولي الإنساني وأيضا في مجال مكافحة الجريمة، تجريم الرشوة في القطاع الخاص، تجريم الإثراء غير المشروع، تجريم تنازع المصالح، تجريم العصابات المنظمة، وهذا من بين الأسس المهمة لمحاربة الفساد، نتمنى يخرج هذا القانون في القريب لأن غادي يساهم في سد كثير من الذرائع ديال الفساد وفي متابعة المفدسين؛

2) اعتماد تقنية التجنيح التشريعي لمراجعة توصيف العديد من الجرائم من جنايات إلى جنح، نظرا لعدم خطورتها؛

3) إلغاء التجريم عن بعض السلوكات التي أصبح من غير المعقول الاحتفاظ بها كجريمة التشرد؛

4) تقييد السلطة التقديرية للقاضي بتقليص الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى لعدد من العقوبات وتوسيع صلاحيات القضاة في تطبيق عقوبات أخرى؛

5) التقليص من حالات الحكم بعقوبة الإعدام؛

6) وأخيرا، اعتماد بدائل العقوبات السالبة للحرية كالعمل من أجل المنفعة العامة والغرامة اليومية والقيد الإلكتروني والوضع تحت الاختبار القضائي وغيره، وهذه البدائل للعقوبات السالبة للحرية هو أيضا مهم جدا في تمتيع هؤلاء المحكومين في إطار معين وفق قرار قضائي بهذه الحقوق.

على مستوى مراجعة قانون المسطرة الجنائية تم أيضا إعداد مشروع قانون المسطرة الجنائية ويتضمن عدد من التعديلات التي تستمد مرجعيتها من الدستور ومن اتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، ومن بينها:

- تعزيز وتقوية ضمانات المحاكمة العادلة؛
- تعزيز حقوق الدفاع؛
- تعزيز المراقبة القضائية على عمل الشرطة القضائية؛
- مراجعة ضوابط الوضع تحت الحراسة النظرية وترشيد الاعتقال

الاحتياطي؛

- وضع آليات للوقاية من التعذيب؛

- تعزيز وتقوية آليات مكافحة الجريمة وحماية الضحايا؛

- إرساء مقاربة جديدة لعدالة الأحداث ومقاربة آلية التنفيذ الزجري.

هذه أهم توجهات هذا مشروع هذا القانون، ولكن فيه عدد من الإجراءات مهمة، أذكر بعض الإجراءات، هذا مشروع قانون غادي يتحال قريبا، فيه:

- اعتماد التسجيل السمعي البصري أثناء استجواب الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية المشتبه في ارتكابهم جنح أو جنايات؛

- التنصيص على حضور محامي خلال الاستماع للمشتبه فيهم الأحداث المحتفظ بهم أو الأشخاص الموضوعين رهن الحراسة النظرية؛

- منح حق الاتصال بالمحامي ابتداء من الساعة الأولى لإيقاف المشتبه فيه؛

- عدم جواز تمديد مدة الحراسة النظرية إلا بمقتضى أمر كتابي معلل صادر عن النيابة العامة بالنسبة لكافة الجرائم؛

- إلزام ضابط الشرطة القضائية بإخضاع الشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية لفحص طبي بعض إشعار النيابة العامة؛

- التنصيص على بطلان كل إجراء يتعلق بشخص موضوع تحت الحراسة النظرية إذا تم بعد انتهاء المدة القانونية للحراسة النظرية وبعد التمديد المأذون به قانونا.

وهذه كلها ضمانات لممارسة حقوق معينة لحماية حقوق هؤلاء المتهمين، وهي ستضع هذه المنظومة التشريعية للمملكة في مصاف المنظومات الدولية الحافظة لحقوق الإنسان والحامية لها.

ا) إعداد مشروع قانون 77.17 يتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي، والذي يهدف إلى وضع إطار قانوني متكامل لممارسة الطب الشرعي بهدف الرفع من جودة الخبرات الطبية القضائية التي سيتم إنجازها في إطار هذا التخصص الطبي وتوفير الأطر البشرية المؤهلة والمتخصصة بما يساهم في تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، وقد أحيل هذا المشروع على البرلمان قصد المصادقة عليه.

ب) تعزيز حقوق الإنسان في المؤسسات السجنية أيضا حظي هذا الجانب بجهود متوالية، ومن بينها تعزيز الجهود في مجال مناهضة التعذيب من خلال تحريك متابعات قضائية في حق منتهكي القانون، المتهمين بارتكاب أعمال عنف وتعذيب وسوء المعاملة تجاه الأشخاص مسلوبي الحرية، ويمكن أن أقول أنه عدد من الحالات فعلا أحيلت على التحقيق وعلى المتابعة الجنائية طيلة هذه السنوات وسنة 2018 أجريت 143 خبرة طبية على أشخاص لأسباب ترتبط بالتعذيب وسوء المعاملة.

ثانيا، تعزيز الرقابة القضائية على أماكن الحرمان من الحرية، من خلال تكثيف الزيارات من قبل النيابات العامة؛

ثالثا، تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية للسجناء، وهنا تمت فيه عدد من الإجراءات مهمة جدا؛

رابعا، تسجيل تقدم ملحوظ على مستوى ولوج السجناء إلى الحق في التعليم والتكوين؛

خامسا، تحسين خدمات تغذية السجناء والموضوعين رهن الحراسة النظرية؛

سادسا، تخفيض نسبة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية، وفعلا هذا الاكتظاظ يعرف انخفاضا سنة بعد سنة. صحيح هذا الانخفاض ما كافيش، خاصنا نديرو جهود أخرى، ولكن هناك انخفاض وفق الإحصائيات المحددة.

هذه كلها فيها تفاصيل يمكن أن يتعرض لها في حينها، إلى بغيتو يمكن لجنة خاصة، اللجنة النيابية الدائمة يمكن تستدعيو لها السيد الوزير، ويقدم مزيد من الشروح في هذا المجال.

ج) حماية الحق في التظاهر والتجمع العمومي:

هنا أريد أن أقول بأنه القانون يكفل الاحتجاج، والاحتجاج المشروع بطبيعة الحال، نهج الحكومة يبقى ثابت في التفاعل الإيجابي مع المطالب المشروعة في مختلف مناطق المملكة، مع الحرص الشديد الذي تعبر عنه مختلف السلطات، السلطات الترابية، مختلف الأجهزة الأمنية، مؤسسات الدولة، من أجل إقرار تعامل يعزز سيادة مبادئ القانون في إطار دولة الحق والمؤسسات مع جميع الاحتجاجات الاجتماعية، في احترام لها.

كما أن تعامل السلطات الأمنية أو المحلية مع أي نوع من الاحتجاج يستند إلى الضوابط والمقتضيات، التي ينص عليها القانون بالتجمعات العمومية، حيث إن القوات الأمنية الملزمة بالتدخل في حالات تهديد النظام العام، كما هو معمول به في كافة الدول الديمقراطية تحرص ويجب أن تحرص على أن تكون تدخلاتها في جو من الانضباط وباحترام تام لحقوق وكرامة المواطن، حيث يتم التعامل بمهنية وضبط النفس مع التجاوزات القانونية من طرف المحتجين، الذين لا يمتثلون في كثير من الأحيان أو في بعض الأحيان لقرارات المنع الصادرة عن السلطات العمومية أو يحيدون عن النهج السلمي، الذي قد يقع في بعض هذه الاحتجاجات أو الوقفات.

وبخصوص المعطيات المرتبطة.. في هذا المجال أنا بغيت نأكد واحد القضية، هناك عدد كبير من الاحتجاجات تتم يوميا على عبر التراب الوطني، ولا تتدخل السلطات العمومية، بطبيعة الحال أحيانا تتدخل، واحنا خاصنا بطبيعة الحال يكون عندنا التوازن، الحق ديال السلطات

العمومية وديال القوات الأمنية في حماية المرافق العمومية، في حماية حركة السير في الشوارع، حماية البنايات، حماية الممتلكات الخاصة والعامة، هذا حقها وواجبها، ولكن أيضا يجب أن يكون هذا في إطار الضوابط القانونية وبتناسب، التدخل يجب أن يكون في تناسب مع معالجة وضعية معينة، ويجب جميعا أن نحرص على أن يتم تطبيق هذه المقتضيات.

ما غادي نقولش بأن بلادنا راه كلشي التدخلات كلها تتم جيدة، صعيب عليا نقول هاذ القضية، ولكن عموما، عموما التدخلات في إطار المعقول وأحيانا تقع تجاوزات، بكل صراحة خاصنا نعترف بهاذي، أحيانا، ولكن راه السلطات المسؤولين الأمنيين، واحنا كنتفاعلو معهم باستمرار، ومستعدون للتحقيق في أي تجاوزات والقيام بالمتعين في هذا المجال.

إذن، المعطيات المرتبطة بممارسة حرية التجمهر والتظاهر السلمي تدل على أن بلادنا عرفت دينامية نوعية، يمكن الإدلاء بشأنها بالمعطيات التالية:

خلال الفترة الممتدة ما بين فاتح يناير 2017 إلى غاية 31 أكتوبر 2019، تم تنظيم ما مجموعه 48.000 شكل احتجاجي، حشد ما يقرب 5.160.000 مواطن، وتم خلال نفس الفترة، المهم تقريبا بين 25 حتى ل 30 يوميا من الاحتجاجات اللي كاينة في مختلف التراب الوطني، في قراه وجباله ومدنه، المدن الصغرى والكبرى... إلخ.

تم خلال نفس الفترة المشار إليها فض ما مجموعه 941 شكل احتجاجي، ضم 38.000 شخص، وذلك بعد أن تبين للسلطات العمومية أن هناك معطيات أو أن هناك أسباب لفض تلك الاحتجاجات، وهو ما يمثل أقل من 2% من الأشكال الاحتجاجية، 2% يهم حوالي 0.7% من مجموع المواطنين المشاركين في مجموع الأشكال الاحتجاجية، وهذا شيء نقول من جهة أن نفتخر عليه في بلادنا. ولكن من جهة أخرى احنا خاصنا نحرصو حتى باش ما يكونش حتى شي تجاوز، متفقين.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية تتعامل بشكل إيجابي مع أغلب الأشكال الاحتجاجية التي يتم تنظيمها تلقائيا من خلال الدعوة إليها أحيانا بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي ودون اللجوء إلى المقتضيات القانونية المتعلقة بالتصريح، حيث يتم تغطيتها وتأطيرها أمنيا، وهذا كتلاحظوه، في كثير من الأحيان المواطنين كيدعيو لواحد التجمهر، القانون كيلزم عليهم التصريح، حتى واحد ما صرح وكيديرو هذاك التجمهر وذاك الاحتجاج، احتراما لهم إلى ما كانش شي خطر على النظام العام، ما كاينش شي اعتداء، ما كاين والو، كتجي السلطات الأمنية كتأطرو كاع وكتحميهم حتى يديرو الشكل ديالهم الاحتجاجي، يعبرو عن الموقف ديالهم ويمشيو بسلام، ما كاين مشكل. في هاذ الحدود، هاذ الشي عادي لدى السلطات الأمنية، عادي، وهاذ القانون بالمناسبة أنتما اللي صادقتو عليه.

ضمان الحق في تأسيس الجمعيات:

وهذا شيء أيضا مهم جدا، الحمد لله بلادنا خطت واحد الخطوات مهمة من خلال المقتضيات القانونية التي تقضي بحق المواطنات والمواطنين في التجمع في إطار جمعيات، تأسيس جمعيات وحرية التجمع، وهناك طفرة نوعية وتطور كمي هائل شهده النسيج الجمعوي ببلادنا خلال الخمس سنوات الأخيرة، وهو دليل جلي على هاذ التوجه، حيث تزايد عدد الجمعيات المصرح بها لدى السلطات الإدارية المحلية من 116 ألف سنة 2014 إلى 130 ألف سنة 2016 إلى 209 ألف و657 جمعية سنة 2019، وهي جمعيات تنشط في مجالات مختلفة.

هذا، وتحرص السلطات العمومية على التقيد بمقتضيات الظهير الشريف المتعلق بتأسيس الجمعيات الصادر بتاريخ 15 نونبر 1958، كما تم تتميمه وتعديله بحيث يقتصر دور السلطة الإدارية على منح وصل الإيداع المؤقت حال تسلم التصريح، شريطة استيفاء ملفها التأسيسي للوثائق المنصوص عليها قانونا، ووصل الإيداع النهائي داخل أجل 60 يوما، وفي حالة عدم، شوف القانون، في حالة عدم تسليم هذا الوصل النهائي داخل هذا الأجل يجوز للجمعية أن تمارس نشاطها وفق الأهداف المسطرة في قوانينها، وهذه مهمة جدا، واحد المقتضى قانوني يحمي المؤسسين للجمعيات، هذا شيء مهم.

بطبيعة الحال مرة، مرة كتردنا شي شكايات قليلة ولكن موجودة، شي شكايات ديال عدم تسليم الوصل النهائي، ونحاول أن نتدخل فيها باش نحلو الإشكال وأحيانا كيتم هاذ الشي، لأنه شهرين ما كفياش أحيانا في البحث اللي كتم بها السلطات المعنية، لأن كتكون في أماكن بعيدة، خمسة، ستة ديال الأقاليم وخاص تصيفط وتدير البحث إلى آخره أحيانا، ولكن المقتضيات القانونية واضحة في هذا المجال، ونحرص جميعا على احترامها.

ه) استكمال الإطار القانوني التنظيمي للديمقراطية التشاركية:

وأنتم تعرفون الحمد لله بلادنا في هاذ المجال الديمقراطية التشاركية استنادا إلى المقتضى الدستوري، شهدت واحد التطور كبير جدا، وخصوصا من خلال اعتماد القانون التنظيمي والذي يحدد كيفيات وشروط ممارسة هاذ الحق المهم جدا، حق تقديم العرائض إلى السلطات العمومية وأيضا المرسوم التطبيقي لذلك وتعيين لجنة العرائض، التي شرعت في تلقي عرائض المواطنين ومعالجتها، وكذا اعتماد القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، بل الأكثر من هذا فإن الوزارة المعنية بالعلاقات المجتمع المدني، قامت طيلة هاذ ثلاث سنوات بحملة وطنية لتحسيس الجمعيات بأهمية هاذ الحق وللتكوين في مجال طريقة ممارسة هذا الحق، وهو حق تقديم العرائض إلى لسلطات العمومية أو الملتمسات في مجال التشريع البرلماني.

و) الحق في الوصول إلى المعلومة:

وهذا أيضا قفزة مهمة في بلادنا، وذلك من خلال صدور واعتماد القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والذي حدد مجال تطبيق الحق في الحصول على المعلومات الموجود في حوزة الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، كما تم تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات في مارس 2019، وبدأت تمارس مهامها.

إذن هذا كله يهم واحد المجال الذي هو، كما قلنا، حماية الحقوق المدنية والسياسية والنهوض بها من خلال هاذ المنظومات القانونية ومن خلال تطبيق هاذ المنظومات القانونية، وهذا هو البنيات التحتية ديال حقوق الإنسان، كيبنيو الساس.

فلذلك ما قيل، باش نوقف غير هنا، ما قيل عن مجال التراجع في مجال حقوق الإنسان كنستغربو، يمكن نقولو كاين مشاكل تبرز بين الفينة والأخرى على أي مستوى. ما يمكنش مع هذه الترسانة يكون تراجع ما يمكنش.

وبالمناسبة الذين يقولون التراجع إلى رجعنا لهاذي 20 عام وجينا للخطاب غنلقاو ديما التراجع ما عمر شي واحد قال راه دائما التراجع، خاصنا نكونو نسبو، هناك إشكالات في مجال تطبيق حقوق الإنسان وهناك تجاوزات في مجال التطبيق، صحيح، ولكن ليس هناك تراجعات لأن المنظومة القانونية والتنظيمية اللي عندنا متينة إلى حد أنه لا تسمح بوجود تراجعات، والإشكالات اللي كاينة نحاولو نعالجوها.

2. حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية:

فعلا هذا أيضا واحد المجال ديال الحقوق اللي مهم جدا، وهاذ المجال ديال الحقوق فيه:

الحق في التعليم:

وأنا أعتذر للأخت الكريمة اللي قالت التراجعات في التعليم والانخفاض ديال الجودة، الجودة الآن ديال التعليم كتزيد ببطء، ولكن سنويا، الآن الآن، الآن، الآن وإذا كان قد عرض هاذ القضية ديال (PISA[1])، هذاك الانضمام لهاذيك المنظومة خاصكم تعرفو بأن كثير من الدول انضمت إلى هذه المنظومة وخرجت، دول في المحيط.

ولذلك، احنا اليوم الدولة الإفريقية الوحيدة المنضمة والانضمام فيه شروط، ودرنا العمل ديال 3 سنوات مدعوم بفريق من الخبراء الوطنيين وبتعاون مع الجهات الدولية المعنية باش نستاطعو نوفرو شروط الانضمام إليها، الانضمام إليها والبقاء فيها هو في حد ذاته راه مكسب، وهذاك فيه غير 79 دولة، الآخرين اللي دخلو وخرجو سولوهم علاش دخلو وخرجو الله يجازيكم بخير؟ بلا ما نقول الأسماء، ما كنبغيش نقول الأسماء ديال الدول. خروجهم دليل على صعوبة البقاء فيها، لأن مجرد الانضمام هو في حد ذاته.. طيب هو هاذ الانضمام لأول مرة كيصدر التقرير كيشمل المغرب، هاذ التقرير ديال 2019 لأول مرة. أشنو هو المهم فهاذ الانضمام؟ أنه تفاعلي بحيث يمكننا من تطوير القدرات ديالنا في مجال جودة التعليم تدريجيا، ذاك الشي علاش المغرب اختار طوعا الانضمام، وإلا هو ماشي إلزامي، طوعا، الانضمام دبا انظمينا باش نطورو تدريجيا عن طريق التفاعل مع التقارير، التقرير الذي تصدره هذه المنظومة.

إذن بالعكس هو راه إيجابي ماشي سلبي، بطبيعة الحال دائما في كثير من الأحيان واحد القضية إيجابية يمكن نحولوها سلبية إلى بغينا نشوفو غير الجانب السلبي، وإلا فاليوم الحمد لله نتيجة عدد من الإجراءات اللي قمنا بها على مستوى دعم منظومة التعليم وفي مقدمتها:

أولا، العمل على تخفيف الاكتظاظ من خلال التوظيف المتواصل على مدى 3 سنوات الأخيرة لأطر الأكاديميات لدعم المنظومة بمدرسين وراه ولاو أكفاء، هؤلاء المدرسين لأن كتكون عندهم سنة ديال التكوين وسنة ديال التدريب، هذا كافي اللي حصل على الإجازة ودار سنة ديال التكوين ثم سنة ديال التدريب عامين راه، صحيح الفوج الأول نتيجة السرعة والعجلة ما تمتعش بهذه السنة ديال التكوين والتدريب، ولكن الأفواج الأخرى كلها حرصنا على هاد الشي، تخفيض إذن الاكتظاظ المدرسي؛

ثانيا، من خلال توسيع برنامج تيسير، وأيضا توسيع مختلف البرامج الأخرى، جميع البرامج الاجتماعية الأخرى، وهذا أدى إلى تعميم الولوج وإلى تقليص الهدر المدرسي بشكل كبير وغير مسبوق، على عكس...

الآن هذا الهدر المدرسي 0.6% في الابتدائي، صحيح هو أكثر في 12% في الإعدادي و10% في الثانوي، ولكن هذا مسار إلى بديناه غادي نبداوه نمشيو تدريجيا لنستطيع..

وهناك، إذا تسجيل انخفاض ملحوظ في عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة والهدر المدرسي وأيضا معدل التمدرس الجامعي كان في 2012 كان 21%، اليوم في 2018 هو 35% وهذا شيء مهم جدا التمدرس الجامعي، وغادي يتطور تدريجيا وهذا دليل على جودة التعليم، دليل على الجهود اللي تمت، دليل على أن الهدر المدرسي كيقل.

وعلى مستوى التكوين المهني أيضا هناك واحد الجهود كبير تمت من 2011 ل 2018، هناك نسبة تطور بلغت حوالي الثلث تقريبا باش تزاد عدد المستفيدين من التكوين المهني، ولابد من أن نحرص على المزيد من تمتيع هؤلاء التلاميذ والأطفال والشباب بمزيد من الحق في التعليم.

الحق في الصحة:

أيضا نفس الشيء، أنا كنعتذر للأستاذة معدل الوفيات في بلادنا عند الولادة تقلص بشكل ملحوظ جدا، بل هو الآن الهدف ديال 2030

[1] **P**rogramme **I**nternational pour le **S**uivi des **A**cquis des élèves

في أهداف التنمية المستدامة (ODD[2]) ديال الأمم المتحدة، احنا قراب له دبا، ما وصلناش دبا، ولكن احنا في 2019 ديال 2030 قراب له، فيما يخص وفيات المواليد تجاوزناه، تجاوزناه، يعني احنا أقل من هذاك المعدل اللي مطلوب من العالم يوصلوه في 2030، وفي مجال وفيات الأمهات احنا قريبين من هذا المعدل، وهذا بينته هنا ربما في مجلس النواب في محور خاص وتوسعت فيه طويلا.

بطبيعة الحال، من أهم الأوراش اللي فتحناها بشجاعة بعد 14 سنة من توقف هذا الورش هو توسيع التغطية الصحية لتشمل المهن الحرة، وهذا شيء مهم وبدأناه إن شاء الله، واحنا رغم الصعوبات الموجودة احنا عازمون إن شاء الله على توسيعه، واللي غادي يخلي من هنا ل 2025 أو 24 غادي يوصل ل 90% وفق البرنامج المقرر 90% ديال التغطية الصحية، وهذا هو الحق في الحصول على الصحة، لأن التغطية الصحية هي اللي كتحمي حقيقة الحق ديال المواطن في الصحة.

الحق في الشغل:

تعمل الحكومة على تيسير الولوج إلى الشغل على جملة من المستويات: أولا تطور إحداث المناصب المالية برسم الميزانية العامة، وهذا الأرقام فيه واضحة جدا، وراه عندكم، من 2012 ل 2018 المناصب المالية المحدثة في قطاع الوظيفة العمومية 215.000 منصب مالي، وبالتالي هذا واحد الطفرة مهمة جدا بالمقارنة مع الأرقام القديمة ما كاينش مقارنة.

برامج إنعاش التشغيل حتى هي تدعمت وتطورت كلها، تحسين شروط العمل، ودليله هو الاتفاق اللي وقعنا.. أستاذة، الاتفاق اللي وقعنا، تعزيز الحوار الاجتماعي راه هو دليل على نجاح الحوار الاجتماعي الحمد لله.

تطور عدد المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهذا شيء مهم، فيه منحى تصاعدي سنوي بمتوسط 7% باش كيزيد سنويا، الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

مواصلة الرفع من الحد الأدنى للأجور، وقعنا معكم 5%، 10%. مواصلة تحسين الأجور في القطاع العام، مواصلة الزيادة في التعويضات العائلية. افهمتيني، إذن هناك أمور مهمة تدارت.

الحق في السكن:

أستاذة، شكرا أستاذة على النقد الجارح، ماشي مشكل البرلماني مهمته هي، خاصنا نوضحو أيضا.

تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وهذا شيء مهم اشتغلنا عليه، تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، وهذا أدى إلى واحد الانخفاض مهم في معدل الفقر، وقد بين هذا الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014 وبالإسقاطات ما بعد 2017، بالرجوع لتقارير المندوبية السامية للتخطيط الآن نشهد انخفاضا متواصلا صحيح أنه متدرج ولكن متواصل لمعدل الفقر وأيضا لمعدل الهشاشة، الأرقام كلها موجودة الحمد لله والتقارير ديال المندوبية السامية للتخطيط واضحة، ولكن، أيضا وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ووفقا لخلاصات وتوصيات المناظرة الوطنية الأولى حول الحماية الاجتماعية المنظمة في نونبر 2018 شرعت الحكومة في مراجعة منظومة برامج الحماية الاجتماعية وحكامتها وكذا تجويد الاستهداف لتحسين نجاعته من خلال إيداع مشروع قانون رقم 72.18 والذي يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث "الوكالة الوطنية للسجلات"، والذي يهدف إلى تجويد الخدمات الاجتماعية وإلى أن تذهب فعلا إلى الذين يستحقون الاستفادة منها وفق منظومة متكاملة تستند إلى معايير دقيقة وإلى معايير موضوعية، وسنحيل عليكم هذا المشروع القانون في القريب إن شاء الله، ولكن هناك مشروع متكامل ديال الحماية الاجتماعية وعقدنا منذ فترة قصيرة فقط اللجنة الوزارية للحماية الاجتماعية اللي كتبع هاذ البرامج المختلفة واللي هي أفقية تهم جميع الشرائح التي تحتاج فعلا إلى هاذ..

بطبيعة الحال البرامج التي أبدعناها والتي أعلنتها الحكومات السابقة بدءا من "تيسير" ومرورا "بالراميد (RAMED[3])" وانتهاء إلى صندوق دعم الأرامل وغيرها راه كلها صناديق كتوجه لهاذ الفئات وتحاول أن توفر نسيج ديال الحماية الاجتماعية لهذه الفئات الهشة أو الفقيرة.

الحق في بيئة سليمة وفي تنمية مستدامة:

وفي هذا المجال يمكن نقول ليكم الحمد لله بلادنا حققت أمور مهمة جدا على مستوى تعزيز الحق في الحصول على الماء، على مستوى مشروع إعداد المخطط الوطني للماء، على مستوى برامج تطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، على مستوى تدبير البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، على مستوى إعداد المخطط الوطني للهواء، وعلى تحسين مكانة المغرب في مؤشر الأداء البيئي، وسأرجع إلى هذا في السؤال الثاني إن شاء الله بالتفصيل إذا اقتضى الحال.

ثالثا، حماية الحقوق الفئوية والنهوض بها:

حقوق المرأة والنهوض بها، على مستوى تعزيز المشاركة السياسية للنساء، تطور تمثيلية المرأة في المؤسسات المنتخبة، الرفع من تمثيلية النساء في مجلس المستشارين، مكنت الآليات المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء الجماعات الترابية أيضا من رفع نسبة النساء المنتخبات في مجال الجماعات الترابية.

على مستوى تعزيز البرامج والسياسات الحكومية المتعلقة بالمرأة، أنتم لا شك واكبتم الإعلان عن الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2"

[2] **O**bjectifs de **D**éveloppement **D**urable

[3] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

بعد تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 1 "، والتي تهدف إلى خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للمرأة، وخصوصا النساء في وضعية هشاشة في العالم القروي، وعرفت سنة 2019 الشروع في إعداد البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030.

- إدماج مقاربة النوع في الميزانية، هذا ليس شيئا جديدا، هو قديم؛

- تعزيز مقاربة النوع في الوظيفة العمومية، انتقل عدد النساء في مناصب المسؤولية من 10% سنة 2001 إلى 22% سنة 2016؛

- ولولوج المرأة إلى خطة العدالة، هذا شيء مهم دخلاتو بلادنا؛

- تعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة، وهذا فيه جميع البرامج الاجتماعية والكثيرة، والتي تتوجه بالخصوص إلى النساء وإلى المرأة؛

- تعزيز آلية مناهضة العنف ضد النساء، أنتم ترون كيف أننا أخرجنا جميعا، نحن وأنتم، القانون الخاص المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وأحدثت خلايا ووحدات التكفل بالنساء ضحايا العنف في عدد من الإدارات والمؤسسات العمومية، والتي تهدف إلى تقديم عدد من الاستشارات والخدمات.

كما تم يوم الخميس 5 شتنبر 2019 تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف برئاسة الأستاذة القاضية زهور الحر، ويتوخى إحداث هذه اللجنة تعزيز مأسسة آلية التنسيق بين المتدخلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء وحمايتهن، وإن شاء الله، غادي نشهدو تطور في هذا المجال وننتظر التوصيات والتقييمات التي ستقدمها هذه اللجنة، كما تم إحداث لجن جهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى بعض الدوائر القضائية لمحاكم الاستئناف في أفق تعميمها فيها.

حماية حقوق الطفل:

نفس الشيء، هناك عدد من السياسات ومن البرامج، ولكن بالخصوص السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفل، والتي ستذهب إلى سنة 2020، وعدد من البرامج الأخرى التي تحدثت عنها لحماية الطفل في وضعية هشاشة، وخصوصا باش يكون في المدرسة ويكون في الصحة وفي غيره من الحقوق المهمة.

وبطبيعة الحال اهتممنا أيضا بالأشخاص في وضعية إعاقة، وهاذو من الفئات التي تحتاج كل عناية، وحاولنا نديرو السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021 وتنزيلها، ودرنا فيها أمور غير مسبوقة مهمة جدا، التربية الدامجة، وصلنا الآن أكثر من 700 قسم، وهذا شيء مهم جدا، وكنا في 2015، 550 قسم، يعني كل سنة كنزيدو تقريبا ما يقرب من 100 قسم تقريبا أو من 70 إلى 100 قسم سنويا، وسنعمل على تعميم هذه الأقسام ديال التربية الدامجة، لأن هذا من حقوق الأشخاص..

ثانيا، التشغيل في القطاع العام وليس هناك إلا إذا احتجنا إلى دليل، هاذ المباراة الموحدة، التي أحدثت لأول مرة في السنة الماضية 50 منصب، هاذ السنة 200 منصب، وستجرى وستعقد هذه المباراة نهاية هاد الأسبوع بعد استكمال كل الإعدادات، وسيتقدم لها 1300 شخص اللي قدمو الملفات ديالهم تقريبا، غادي نختارو منهم 200 شخص، هذا في القطاع العام، القطاع الخاص أيضا أطلقت الحكومة مشاورات مع الفاعلين في القطاع الخاص لوضع إطار تعاقدي بين الدولة ومقاولات القطاع الخاص لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، وهي المنصوص عليها في القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

التشغيل الذاتي، مخصصات المالية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، تعزيز الولوجيات لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة، وتيسير تكييف الامتحانات الإشهادية، هاذي كلها أمور قامت بها هذه الحكومة، وحاولنا نطورو فيها الوضعية ديال الأشخاص في وضعية إعاقة، وقد كان واحد السؤال خاص بالأشخاص في وضعية إعاقة، وقدمت فيه التوضيحات والأرقام كلها في هذه الأمور.

وأخيرا، لابد أن أشير إلى التعاون مع الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان، لا يخفى عليكم أن الدستور نص على تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا، من خلال حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والمساهمة في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزؤ.

ولذلك وفي هذا المجال، تفاعل المغرب مع الهيئات، هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سواء من خلال على مستوى مجلس حقوق الإنسان من خلال تقديم آليات الاستعراض الدولي الشامل ومن خلال آليات الإجراءات الخاصة، والتي المغرب أخذ فيها واحد القرار شجاع، شجاع في هذا المجال بالاستقبال ديال هاذ الهيئات الدولية، ومن الآليات الخاصة، آليات الإجراءات الخاصة، ومن هنا استقبل المغرب عدد من هذه الآليات، 12 آلية تقريبا أو إجراء خاص من مقررين وخبراء مستقلين وفرق عمل، تُعنى بمختلف قضايا حقوق الإنسان، وهذا يعني شجاعة المغرب وكونه يريد أن يكون صفحة مفتوحة يمكن أن تُقَيم، يمكن أن تنتقد، ماشي ما فيهاش إشكالات، ولكن هو مستعد لتصحيح هذه الإشكالات، ماشي ما فيهش اختلالات ولكن هو مستعد لتجاوز هذه الاختلالات، وهذا اللي كيميزنا، هذا هو المهم، نعترفو بالاختلالات ديالنا، نعترفو بالنقص ديالنا ونعملو جماعيا لمعالجة هذه الإشكالات وهذه الاختلالات دون الإضرار بصورة بلدنا، مع التأكيد على أن ما تحقق في بلدنا قبل أن تأتي هذه الحكومة، دبا هذه الحكومة ماشي كلها بوحدها اللي دارت، الحمد لله الحكومات السابقة كل واحدة دارت شوية، بلدنا، الحمد لله دارت أمور إيجابية.. دائما أقولها، دائما كنقولها.

التفاعل مع هيئات المعاهدات، وذلك في إطار التفاعل مع هيئات المعاهدات المكلفة بمراقبة تنفيذ مقتضيات اتفاقيات الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان، عملت الحكومة على تدارك التأخر الحاصل في تقديم بعض التقارير الأولية والدولية في آجال استحقاقها، حيث قدمت خلال الثمان سنوات الأخيرة خمسة تقارير أولية ودورية وقامت بمناقشتها خلال الحوارات التفاعلية مع هيئات المعاهدات المعنية، كان آخرها التقرير الوطني الأول بشأن تنفيذ مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي نوقش أمام اللجنة المعنية في غشت 2017.

وتواصل الحكومة إعداد مجموعة من التقارير الدولية من بينها:

- التقرير الدولي الخامس حول إعمال اتفاقية مناهضة التعذيب؛

- التقريران الدوريان الخامس والسادس حول إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

- التقرير الأولي حول إعمال اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وكون المغرب يواجه وكيمشي لهاذ التفاعل مع الهيئات المعاهدات بشجاعة، دليل على أنه ليس عنده ما يخفيه ويعترف بنقصه ويحاول أن يصلح هذا النقص وهو صفحة مفتوحة، وهذا شيء مهم، وعندو الثقة في حاضره وفي مستقبله.

ثانيا، التفاعل مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وهو أيضا مجال مهم جدا، مهم جدا، وكنحرصو على دراسة التقارير السنوية والموضوعاتية التي تصدرعن مختلف الجهات أو المنظمات غير حكومية وتتبع جميع بلاغاتها أو تقاريرها المتعلقة بالمغرب.

وتعمل الحكومة على تنسيق إعداد ردود السلطات المغربية على مضامين بلاغات هذه المنظمات وتقاريرها السنوية والموضوعية، وذلك للرد على الإدعاءات التي تروم تبخيس الجهود الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها ولتقديم التوضيحات اللازمة وللأخذ بتوصياتها الوجيهة والموضوعية متى تطلب الأمر ذلك.

ولمأسسة هذا التفاعل، أحدثت الحكومة في فبراير 2018، لجنة بين وزارية من أجل التعاطي مع التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية الدولية ومعالجة القضايا المطروحة في تقاريرها.

ووعيا بأهمية أدوار منظمات حقوق الإنسان، منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والنهوض بها، تولي الحكومة أهمية لتعزيز الحوار والشراكة مع المنظمات غير الحكومية من خلال:

- إجراء حوارات متتالية، مباشرة مع هؤلاء الفاعلين؛

- استحضار الملاحظات والمقترحات والتوصيات التي تثيرها وتقدمها هذه المنظمات غير الحكومية؛

- إشراك جمعيات المجتمع المدني المغربية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان في كافة المسارات المتعلقة بإعداد التقارير الدولية المعروضة على هيئات المعاهدات برسم آليات الاستعراض الدولي الشامل.

- اعتماد آليات لتطوير التعاون مع المنظمات غير الحكومية عبر الإعلان عن طلبات عروض مشاريع جمعوية وعقد شراكات خاصة بهدف تقوية قدرات هذه الجمعيات في مجال التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، ودعم المنظمات غير الحكومية للقيام بأدوارها الدستورية الجديدة.

وهنا لابد أن نحيي هاذ المنظمات غير حكومية على عملها التي تقوم به، سواء كانت متفقة مع الحكومة أو غير متفقة، احنا هاذ المنظمات ديال المجتمع المدني ماشي ضروري تتفق مع الحكومة في كلشي، يجب أن تدلي بدلوها وتقول رأيها في استقلالية وبموضوعية، ومرحبا بملاحظاتها وتوصياتها، والحمد لله دائما هناك تفاعل معها، وقد في البداية راه أشرت أن وضع الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان تم بشراكة مع جميع المتدخلين، سواء كان رسميين أو غير رسميين بآلية تشاورية وتشاركية ومستمرة، وحتى التقييم ديالها غادي يكون.. ونحن الآن بصدد إعداد اللجنة الوزارية لتتبع تنفيذ الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان وحريصون على أن يمثل فيها المجتمع المدني، دليل على يعني حرصنا على أن يكون المجتمع المدني حاضرا، فاعلا، مشاركا باستقلالية تامة.

وذلك لما وضعنا أيضا اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد، حرصنا على أن يكون المجتمع المدني متخصص في هذا المجال، أيضا حاضرا فيها.

وهذا جزء من القوة التي نشعر بها، لأن قوة المجتمع المدني قوة لنا أيضا، فعالية المجتمع المدني هو بالنسبة للحكومة شيء إيجابي، نريد أن نسمع الرأي الآخر، نريد أن نسمع من يقول شيء آخر، وهذا كنظن بأنه شيء إيجابي.

رابعا، تتبع تنفيذ توصيات هاذ الإنصاف والمصالحة، بطبيعة الحال هاذ تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة على مستوى جبر الضرر الفردي اللي كيعني تنفيذ المقررات التحكمية الصادرة لفائدة الضحايا ولفائدة ذوي الحقوق فيما يتعلق بالتعويض المالي، فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، فيما يتعلق بالتغطية الصحية، فيما يتعلق بتسوية الوضعية الإدارية والمالية، هاذ الشي كامل الحمد لله تدارت فيه جهود، وبقيت فيه بعض الملفات إن شاء الله سنحرص على إتمام هذا الملف إتماما كاملا، ونحن في رئاسة الحكومة حريصون عليه بتنسيق بطبيعة الحال مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الآن آفاق العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان.

إن التمتع الفعلي بحقوق الإنسان من قبل الأفراد والجماعات يتطلب جهودا مضاعفة ومتواصلة ويستدعي الوعي المستمر بوجود نقائص وخصاصات، يتعين العمل على سدها سواء على مستوى التشريع أو الممارسة أو على مستوى البرامج والسياسات العمومية ذات

الصلة.

وفي هذا الإطار اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في دجنبر 2017، باعتبارها وثيقة مرجعية وآلية وطنية للتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان، وهي منتوج وطني-وطني كما قلت، منتوج وطني-وطني، مغربي-مغربي خالص وفق مقاربة تشاورية وتشاركية لجميع المتدخلين رسميا وغير رسميا، وهذا شيء مهم، تضمنت هذه الخطة ثوابت واقعية وقابلة للتحقيق ذات أولوية بلغ عددها 435 تدبيرا تهم كافة مجالات الحقوق والحريات، تستهدف تحقيق المزيد من المكتسبات.

وللتذكير، فإن هذه الخطة تتكون من أربع محاور إستراتيجية:

- المحور الأول: الديمقراطية والحكامة؛

- المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

- المحور الثالث: حماية الحقوق الفئوية والنهوض بها؛

- المحور الرابع: الإطار القانوني والمؤسساتي.

وفي إطار التنزيل الفعلي لمضامين الخطة، تم اتخاذ التدابير التالية:

أولا، اعتماد المخطط التنفيذي للخطة، وذلك أنه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية باستكمال ترجمة هذه الخطة إلى مخطط تنفيذي ينخرط فيه الجميع وإعداد النصوص القانونية والتدابير العاملة المرتبطة بها تم إعداد هاذ المخطط، تم إعداد هذا المخطط وفق مقاربة تشاركية نفسها والمعتمدة في إعداد وتحيين خطة العمل الوطنية.

ويعتبر هاذ المخطط إطارا تعاقديا يمكن من تعبئة وانخراط كافة الفاعلين المعنيين بإعداد الخطة في إطار من التكامل والتنسيق والالتقائية، كما أنه يعد وثيقة إجرائية تترجم تدابير الخطة إلى أنشطة كفيلة بإعمالها مع تحديد الجهة المسؤولة مع التنفيذ والشركاء والجدولة الزمنية للإنجاز والنتائج المنتظرة من الأنشطة المبرمجة ومؤشرات للقياس تساعد على التتبع والتقييم، وقد شارك في وضع الخطة التنفيذية نفس الشركاء مدنيين ورسميين الذين شاركوا في وضع الخطة الوطنية.

المخطط التنفيذي شاركوا فيه نفس الأطراف، ويستوعب هذا المخطط التنفيذي كافة التدابير على جميع المستويات المركزية والترابية أيضا.

ومن هنا أيضا، تم اقتراح إعمال خطة العمل الوطنية على المستوى الترابي، دبا انتقلنا من المستوى الوطني إلى المستوى الترابي، قصد إدماج بُعد حقوق الإنسان في السياسات التنموية، تم إلى حدود نهاية شتنبر 2019 تنظيم 11 لقاء تشاوريا، سمعتي يا الأستاذة، تم تنظيم 11 لقاء تشاوريا أوليا مع مسؤولي جهات المملكة، مجالس الجهات، مكنت من تحديد الأولويات وبرامج العمل بالنسبة لكل جهة.

انتقلنا من المخطط العمل الوطني للتنفيذ هذاك الوطني إلى الجهوي، وأفضت إلى إعداد ستة مخططات تنفيذية ترابية تهم 6 جهات في أفق استكمال ما تبقى منها مع متم 2019، كما تم إعداد مشاريع اتفاقيات شراكة مع جميع الجهات، كما تم إطلاق برامج لتقوية قدرات الفاعلين الترابيين المعنيين بتتبع أعمال خطة العمل الوطنية، حيث تمت برمجة 10 دورات تم تنظيم 3 منها وسيتم برمجة باقي الورشات على رأس كل شهر.

معشر الأخوات والإخوان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد هذا العرض الذي قدمت أمامكم أريد أن أؤكد على أن بلادنا الحمد لله منذ أكثر من 20 سنة وطيلة هذه 20 سنة بالخصوص بعد صدور دستور 2011، يعني عرفت تطور إيجابي ومهم جدا في مجال حقوق الإنسان بشهادة هيئات وطنية متعددة وبشهادة هيئات دولية لا يسع الواحد منا إلا أن يفتخر بها ويفتخر بما تحقق منها وبما وصلت إليه بلادنا بفضل تظافر الجميع، لأن الحمد لله احنا بيننا للمغاربة بأنهم إذا تعاونو كاملين راه كيحققو أمور مهمة يمكن أن يفتخروا بها.

غير أن هذا كله في الوقت الذي يسر لكنه لا يغر، ما غاديش يجرنا للغرور، فلازالت أمامنا عدد من التحديات ولا يمكن أن ننفي عددا من الثغرات الموجودة، وإمكانية وقوع عدد من الحوادث وعدد من الإشكالات في هذا المجال، لكن ذلك لا يمكن ولا ينبغي أن نجهز به على المسار الإيجابي الذي شهده بلادنا والذي نبنيه جميعا ويجب أن نحميه جميعا، وإذا كان إنكار الخصاص وإنكار وقوع بعض الاختلالات بين الفينة والأخرى يعد ضربا من محاولة تبرير ما لا يبرر وما لا يمكن أن يدعيه عاقل، فإن التركيز فقط على نقاط ضعف وتضخمها وعدم الاعتراف بما يتحقق من تقدم مضطرد بسبب تضافر جهود الجميع والاكتفاء بذكر بعض النسب والمعدلات المتدنية التي لا تشرفنا قطعا دون مقارنتها بما كانت عليه منذ حوالي 10 سنوات، والتبخيس من شأن ما تم إنجازه دون أي موضوعية ولا إنصاف، فإن هذا النوع من التعاطي لا يسهم في الإصلاح، بل يمكن أن يشوش عليه بما يشيع من نفسية الإحباط واليأس والانسحاب، وبما يؤثر سلبا على منسوب الثقة والأمل.

أجدد مرة أخرى على أن النهوض بمجال حقوق الإنسان يتطلب عملا متواصلا، عملا جماعيا، عملا تشاركيا، فإلى العمل تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إذا سمحتو إلى التعقيبات على جواب السيد الرئيس،

وأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في البداية، نود في فريق الأصالة والمعاصرة التنويه بمبادرة رئاسة ومكتب مجلس المستشارين باختيار هذا الموضوع.

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتفال بالذكرى 71 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يأتي في سياق خاص وتحولات دالة تحيلنا على ما يربو عن سنوات مضت من محاولات تشكيك في عالمية حقوق الإنسان وشموليتها ومدى صلاحيتها وجدواها، ليس فقط من قبل مريدي النزعات العنصرية والكراهية والمذاهب اليمينية المتشددة، لكن أيضا من طرف منظري وريادي النزوعات الشعبوية والهويات القاتلة الرافضة لكل ما هو إنساني وحضاري.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعلم الجميع أن التراكمات الحقوقية ومكاسبها ليست وليدة التجربة الحكومية الحالية أو السابقة، بل هي من ثمار ما يزيد عن 3 عقود من المجهود الوطني الذي يرعاه صاحب الجلالة

وبفضل ارتقاء إرادته الصادقة مع إرادات مجتمعية حداثية وديمقراطية وحيوية، ويتضح ذلك جليا عبر فعلية ترسيخ قطائع إيجابية مع التصورات والأساليب التي طبعت ممارسة السلطة الماضية والمتجسدة في:

- إحداث هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛

- تلاها بعد ذلك إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة 2004، التي بلورت وطورت التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، وأرست دعائم نهج جديد في تعاطي الدولة مع ملف حقوق الإنسان؛

- المصادقة على عدد من النصوص وتعديل بعضها بما سمح بتوسيع مجال الحقوق والحريات المضمونة في نظامنا المعياري الوطني.

تأسيسا على ذلك التراكم، أقرت المملكة المغربية دستور 2011 ووفق مقاربة تشاركية مستحضرة البعد الحقوقي على مستوى بلورة السياسات العامة ويحقق التصالح مع كافة مقومات الهوية المغربية ويستحضر توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الرامية إلى وضع قطيعة نهائية مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

لكن، أين نحن من هذا المبتغى؟ وما هي المسافة الزمنية التي يجب قطعها مع استمرار النهج الحكومي الحالي، لكي يتم الوفاء بالوعد الدستوري الصريح وغير القابل للتأويل والمتضمن صراحة في تصديره وباقي مقتضياته أو حتى في أهدافه ذات الطبيعة الدستورية؟

ومعذرة إن قلنا بأن فضل تجنيب بلادنا السكتة القلبية جاء نتاج مجهودات العديد من الإرادات الوطنية، وتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، ويوثقها المسار الحقوقي ببلادنا، لذلك يرفض الجسم الحقوقي بمختلف تياراته أن تتم مصادرة مجهوداته أو تنسب إلى جهة بعينها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في سياق هذا الاعتراف الوطني في مجال حقوق الإنسان عرفت الممارسات الاتفاقية تصديقا ومتابعة ومحاولات ملاءمة ترسانتنا القانونية مع العهود الدولية والتقارير بشأنها تقدما واضحا، سواء من حيث ارتفاع وثيرة التصديق أو رفع ومراجعة التحفظات أو القبول ببعض الآليات الدولية المنشئة من أجل مراقبة الاتفاقيات.

هذا، بالإضافة إلى تطور ملحوظ في تعاون المغرب مع الهيئات الأممية المكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان، ومع ذلك ينتظر منا مواصلة جهودنا لاستكمال مسلسل الانخراط والتأثير في المجهود العالمي لحقوق الإنسان ورفع المزيد من التحديات على المستوى الوطني، إذا ما توفرت لديكم إرادة القيام بذلك، حيث أنه وللأسف مرة أخرى تحيلنا نتائج بحث الظرفية لدى الأسر في الفصل الرابع من سنة 2018 والذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط عن تدهور مهول لمستوى الثقة في العديد من المجالات، حيث يتضح أن وضعية حقوق الإنسان تتسم بتدهور حاد على مستوى الحق في التعليم والحق في الصحة التي تعرف تراجعا أيضا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

صحيح أنه في علاقتنا مع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ولاسيما التي رصدتها ووثقتها جمعيات وطنية ودولية تبقى الإشاعة والدعاية المغرضة كأداة لتقويض كل عمل جدي لتصحيح الاختلالات وترتيب المسؤوليات وإعمال غاية القانون.

لذا، نود منكم أجوبة واضحة ومباشرة لطمأنة الشعب المغربي حول ادعاءات خرق حقوق الإنسان وحرياته الفردية والجماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يهمنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتسائل عن جدية حكومتكم في التعاطي مع المسألة الحقوقية، ولاسيما ما يتعلق بالرفع من جودة الأداء المؤسساتي لحقوق الإنسان ببلادنا وتفعيل مقتضيات دستور 2011، وبدون لغة خشب تنوير الرأي الحقوقي الوطني حول نقطتين أساسيتين:

أولا، الوضعية المؤسساتية والسياسية الإدارية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، خاصة على مستوى اختصاصاتها ودورها في ظل استمرار وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.

نود أيضا إجابة صريحة عن مآل وثيقتين برنامجيتين وإستراتجيتين

شكلتا موضوع حوار وطني جدي ومقاربة تشاركية غير مسبوقة في الإعداد وعابرة للحكومات، ويتعلق الأمر بالأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانيا، وعلاقة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، نتساءل عن أسباب التأخر غير المفهوم في تنصيب هيئة المناصفة؟ وما هي التدابير المعتمدة من قبلكم لدعم الميزانية السنوية، خاصة وأن المجلس الوطني يتوفر على 12 لجنة جهوية، وهي ممارسة فضلى على المستوى العالمي، فضلا عن ثلاث آليات وطنية للحماية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.. من خلال ذراعها النقابي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لا يمكن للمرء أن ينكر التقدم الإيجابي في مجال حقوق الإنسان، خاصة في 20 سنة الأخيرة، وأتى ذلك من نضالات الشعب المغرب أولا، أحزابا وجمعيات المجتمع المدني ونقابات وكذلك من إرادة ملكية صادقة في إعطاء حقوق الإنسان الصدارة على أساس بأن حقوق الإنسان أهم ركيزة أساسية في أي تنمية اقتصادية واجتماعية نتوخى منها مغرب الغد.

وعطفا على ذلك، فإنه، السيد رئيس الحكومة، وأنا آخذ ما قلتم في الأخير، نحن نقول، نحن لا نبخس الناس أشياءها، ولكن السيد رئيس الحكومة، هناك حقيقة نكوص وبطء في تطبيق القانون المتعلق بحقوق الإنسان، والذي لا يلزمنا هنا المزيد من التشريع في حقوق الإنسان، بل التطبيق السليم للتشريعات الحالية، وسأعطيك مثال أو عدة أمثلة.

السيد رئيس الحكومة،

نحن نعرف على أنه التطور الحقوقي في المغرب أتى منذ حكومة بلافريج في إطار قانون الحريات العامة، بعد ذلك تأسيس أول جمعية حقوقية مدنية وهي العصبة المغربية لحقوق الإنسان، مرورا بهيئة الإنصاف والمصالحة ووصولا إلى دستور 2011، والذي لم يعد يتكلم فقط عن فصل السلط، بل أصبحنا نمتلك دستور لصك الحقوق وهذا أساسي.

إلا أنه لا يمكن هاذ الإنتقال الحقوقي أو الديمقراطي والذي إتفق الجميع عليه بدون تنفيذ حقيقي لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وهنا أفتح القوس لأقول لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على أنه أولا، في إطار جبر الضرر الفردي والذي لازال الضحايا يعانون من عدم جبر هذا الضرر الفردي في العديد من ملفاتهم منذ 2011، السيد رئيس الحكومة.

عدم تنفيذ العديد من توصيات الإدماج الاجتماعي لهذه الفئات المتضررة من سنوات الرصاص؛

ثالثا، وهذه مصيبة كبيرة هي الملفات التي طرحت خارج الأجل التي تم الاتفاق عليها، اللي هي 7000 ملف السيد الرئيس، واللي فقط في المناطق الجنوبية 2000 ملف، واللي تتطلب منا كذلك في إطار المصالحة مع الذات على أن 7000 ملف راه ساهل بأن الحكومة ديرها، وساهل عندكم السيد الرئيس..

لا المجلس الوطني لحقوق الإنسان كاتبكم في الموضوع وكاتب الحكومة السابقة في الموضوع، ولدي ما يفيد بذلك.

خليني نكمل السيد الوزير إلى بغيتي، وما تحسبولي الوقت.

شكرا.

هناك حقيقة تراجع في المكتسبات السيد رئيس الحكومة، يمكن يكون جزء أساسي منها عمل حكومي، ولكن جزء أساسي منها هو عدم تناغم السياسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان، ونتكلمو بداية على الحقوق السياسية والمدنية.

الحق في التنظيم مجموعة من الجمعيات لحد الساعة، وطنية لا تمتلك الوصل، السيد رئيس الحكومة، وهذه مسؤوليتكم، أنتم هم المشرفين على كل دواليب الدولة، الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي، صحيح على أن التعاطي معه لا يرقى، خاصة الجانب الأمني لا يرقى إلى مقتضيات دستور 2011.

وصحيح كذلك، واحنا من موقع المسؤولية عندنا ضد أي احتجاج يخرب البلد، ولكن احنا مع الاحتجاج السلمي اللي في الحقيقة السيد رئيس الحكومة واحد الرقم ما عطيتوهش، هذيك 5 الملايين ديال المغاربة اللي تتخرج تحتج، راه 95% منهم تحتج على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واللي حكومتكم لم تستطع توفيرها للشعب المغربي، ما كتحتجش على أمور سياسية قليل، لأنه هذا جانب قطعنا فيه مجال ولكن تحتج 95%، هذه إحصائيات مضبوطة يمكن أنتما ما

عندكمش، السيد رئيس الحكومة، لأن ما يهمكم هو الكم ديال المغاربة اللي كيخرجو يحتجو وليس علاش كيحتجو المغاربة.

قلت، بأن الحق بالتظاهر والاحتجاج السلمي يُتعامل معه بمنطق الترخيص في حين أن القانون ما كيتكلمش على الترخيص، كيتكلم على التصريح بالوقفة فقط، وكيطلبو من الناس الترخيص ظلما.

كذلك معطى آخر جديد هو تعاملنا مع المهاجرين خاصة الأفارقة، جلالة الملك أعطى التعليمات ديالو باش تتم تسوية الوضعية القانونية ديال العديد منهم، حاليا يرحلون من مدينة طنجة وتطوان لمناطق أخرى، السيد رئيس الحكومة، غابت عنا سياسة حقيقية ديال الحكومة في ميدان الهجرة، خاصة بأن المغرب أصبح بلد استقبال ولم يعد بلد عبور.

حرية التعبير، السيد رئيس الحكومة، أنتم تمتلكون جميع وسائل الإعلام العمومية وتمررون خطاباتكم من خلال وسائل الإعلام العمومية ولا تمررون خطابات الآخر.

كذلك، الضغط على الصحفيين لازالت تمارس ضغوطات نفسية ومهنية على مجموعة من الصحفيين، السيد رئيس الحكومة.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، السيد رئيس الحكومة، احنا داخل الحركة النقابية نخجل في المنتديات الدولية، أنا نقولها لكم هذا باش نتحملو مسؤوليتنا فيه، إذا كنا دبا مكتسبات، خاصة بأن المكتسبات اللي كنتكلمو عليها، السيد رئيس الحكومة، هي اللي اللجان الجهوية نرجع لها، اللجان الجهوية لحقوق الإنسان واللي هي مناسبة باش نشيد بالعمل الجبار اللي تتقوم به خاصة في المناطق الجنوبية، واللي الأمين العام للأمم المتحدة تكلم على دورها الحقيقي في بث وزرع ثقافة حقوق الإنسان واحترام ثقافة حقوق الإنسان، وهذا مكسب كبير، السيد رئيس الحكومة، ما تكلمتوش عليه أنتما في ردكم على أنه إذا كنا نعاب علينا في المناطق الجنوبية هو انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الخصوم، الأمين العام للأمم المتحدة اعترف في تقريرين سابقين على دور هذه اللجان الجهوية لحقوق الإنسان في المناطق الجنوبية من أجل الدفاع وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، السيد رئيس الحكومة، ولم تأتوا في جوابكم على هذا الجانب، وهو مهم جدا في إطار ربح المعركة الكبرى ديال المغرب.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، احنا كحركة نقابية نخجل حينما يتم سؤالنا كل سنة، لماذا لم تصادق الحكومة على الاتفاقية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم؟ لماذا لم تصادق الحكومة المغربية على الاتفاقية رقم 141 حول تنظيمات الشغيلة في العالم القروي؟ لماذا لم تصادق الحكومة على الاتفاقية رقم 151؟ لماذا لم تصادق الحكومة على الاتفاقية 168؟ لماذا لم تصادق الحكومة على الاتفاقية 183؟ لماذا لم تصادق الحكومة أخيرا على الاتفاقية 47 المتعلقة بعدد ساعات العمل والتي تعد في 40 ساعة؟

هنا نحرج السيد رئيس الحكومة، نحرج السيد رئيس الحكومة حينما نتحدث عن الحق في الشغل، واللي طامته الكبرى بالرغم من بغينا نديروه هناك عطالة تتفاشى وتتزايد يوميا خاصة في حملة الشواهد، والحكومة عاجزة على أنها تلقى لها حلول.

الحق في التعليم، السيد رئيس الحكومة، ودعني أختلف معكم، جربنا كل شيء ممكن في التعليم، حتى حاجة ما صدقت، آخرها قانون الإطار ولم ينزل قانون الإطار، ونقول لك السيد رئيس الحكومة إذا لم يتم الاعتناء بالعنصر البشري في قطاعين مهمين هو التعليم والصحة ما عمر هاذ القطاعين يعرفو شي تنمية حقيقية وتكون مؤشرات ديالهم إيجابية، يمكن نزوقو الحجرات، يمكن نغيرو المناهج سطحيا، ولكن إلى ما تم الاهتمام بالعنصر البشري في هذا الميدان راه ما يمكنش يحقق تنمية حقيقية.

هاذ التراجعات كلها في هذه الميادين الاجتماعية هي اللي تتأدي للاحتقان الاجتماعي السيد رئيس الحكومة وتتأدي للاحتجاجات اللي تكلمتو عليها. إلى كنتو قادرين بأنه في الجانب الاجتماعي تديرو شي حاجة حقيقية مع المغاربة راه غادي ينقصو الاحتجاجات وغادي ينقص بزاف ديال أشكال الرفض اليومي والتي تتخذ كذلك مطية من أعداء المغرب وأعداء نجاحات المغرب، ولكن انتوما السيد رئيس الحكومة، اللي عن غير قصد تتفتحو لها الفرصة على أنها تتكلم.

ما كاينش تناغم ديال السياسات الحكومية في المجال ديال حقوق الإنسان، أبسط دليل، السيد رئيس الحكومة، على أنكم اليوم أنتم رئيس الحكومة ومعكم وزيرين، بينما حقوق الإنسان مسألة وطنية تتعني الحكومة كلها، تتعني وزير الشغل، تتعني وزير الصحة، تتعني وزير التعليم، تتعني جميع الوزارات، كان عليهم اليوم يكونو كاينين هنا وتيسمعو للمغاربة وتيسمعو للصوت ديال المغاربة.

أخيرا، احنا قلنا غير شكون نتبعو السيد رئيس الحكومة؟ واش نتبعو السيد وزير الدولة في حقوق الإنسان أو نتبعو المندوب الوزاري؟ وعندهم جوج تقارير مختلفين، تقرير ديال المندوب الوزاري حول أحداث الحسيمة وقال بأن السيد وزير الدولة في حقوق الإنسان اسمح لي اطلع عليه وبعد أسبوع في الاطلاع، وتقرير آخر للسيد وزير الدولة في حقوق الإنسان يتكلم عن حقوق الإنسان وعن أشياء أخرى لم يتطرق لها التقرير الآخر، شكون اللي نتبعو؟ شكون هو المخاطب الرسمي عندنا احنا أولا؟

ثانيا، السيد وزيركم في الدولة في حقوق الإنسان تكلم على أن المغرب لا يعيش جنة حقوقية ولا يعيش جحيم، نحن في منزلة بين المنزلتين إذا، لأن الدنيا إما جنة أو جحيما، والثواب إما جنة أو جحيما، نحن في منزلة بين المنزلتين، هل هناك من مخرج حقيقي للأزمات التي نعانيها حاليا؟

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق العدالة والتنمية، تفضل السي الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في هذه الجلسة الشهرية لمناقشة موضوع السياسة العامة للحكومة من أجل مواصلة النهوض بواقع حقوق الإنسان ببلادنا، وهي مناسبة للتأكيد بأن التقييم الموضوعي اللازم لواقع حقوق الإنسان ينبغي أن يتم على ضوء ما ركمته بلادنا من مكتسبات من الناحية الدستورية والتشريعية والمؤسساتية، وعلى ضوء التزامات المغرب الدولية وتعهداته في مجال احترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، نؤكد بأن بلادنا مرت بالعديد من المحطات التي تؤرخ لتطور واقع حقوق الإنسان، حيث نسجل لحظات تاريخية معبرة، لابد من إعادة استحضارها لكي نرصد مؤشرات التطور أو التراجع بطريقة موضوعية.

لقد كانت لحظة الإنصاف والمصالحة والكشف عن حقيقة الانتهاكات التي عاشها المغرب عبر المنجز الوطني، المتمثل في التقرير الختامي لهيأة الإنصاف والمصالحة وما تضمنه من توصيات لحظة للقطع مع ماضي الانتهاكات الأليم، ووضع المغرب على سكة الإصلاحات المؤسساتية الضرورية لضمان عدم تكرار ما حصل.

كما كانت لحظة الاستفتاء الشعبي على دستور يوليوز 2011 لحظة تاريخية لتجديد التعاقد بين المجتمع والدولة على أرضية ميثاق الحقوق والحريات، الذي اشتمل على العديد من المقتضيات الهامة الواردة في الدستور، بالإضافة إلى العديد من القوانين التنظيمية والقوانين العادية، التي تضمنت تأصيلا مبنيا للحقوق والحريات الأساسية، بالإضافة إلى دسترة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من الهيئات الاستشارية في مجال الشباب والمرأة والأسرة والطفولة، كما مثلت لحظة الإعلان عن اعتماد الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان تعبيرا قويا عن تعاقد وطني جديد، يؤسس للمستقبل وفق التزامات واضحة، تتعلق بكافة الفاعلين من حكومة وبرلمان وسلطة قضائية وجماعات ترابية ومجتمع مدني ومؤسسات إعلامية.

وذلك في إطار مخطط تنفيذي واضح، يمكن اعتباره بمثابة الترجمة البرنامجية والعملية للحقوق والحريات، التي جاء بها الدستور الجديد والتنزيل الفعلي لما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وبطبيعة الحال فإن التطور المرصود في مجال تعزيز الحقوق والحريات لا ينبغي أن يحجب عنا عددا من الاختلالات والملفات، التي تشكل، مع الأسف الشديد، نقطا سوداء مشوشة على التطور الإيجابي للمسار الحقوقي ببلادنا، وتمس بصورته الحقوقية خارجيا، ومنها سعي بعض الجهات لتسخير القضاء في إطار تسوية الحسابات السياسية، ونعتبر أن قضية الأخ عبد العلي حامي الدين عضو فريقنا في المجلس، مظهرا جليا من مظاهر هذا التسخير، في إطار ملف مشمول بسبقية البت، يعود لربع قرن من الزمن، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه لتهديد استقرار الأحكام القضائية والمس بالأمن القضائي ببلادنا.

كذلك المقاربة التي تم وفقها التعامل مع أحداث الحسيمة، والتي أدت لاحقا إلى تكييفات قضائية، وصلت حد المتابعة بتهمة المس بأمن الدولة. وفي الوقت الذي يعلم الجميع أن المطالب المرفوعة في البداية كانت ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية محضة، تنبه للاختلالات التي عرفتها مجموعة من المشاريع التي تم إطلاقها لتنمية المنطقة، وهو ما وقفت عليه التقارير المنجزة من طرف عدد من المؤسسات بطلب من جلالة الملك، أعقبتها قرارات عقابية، وللأسف الشديد، لازالت الأخطاء والتجاوزات متواصلة في هذا الملف، كان آخرها ما أكده المجلس الوطني في مهمته الأخيرة من افتقار ظروف الاعتقال للشروط الدنيا المتعارف عليها.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق العدالة والتنمية نطالب بفتح تحقيق حول مزاعم التعذيب التي صرح بها المعتقلون، وأن يبلغ التحقيق مداه، آملين في نفس الوقت أن يتحلى الجميع بالحكمة اللازمة، ونقول الجميع، عليه أن يتحلى بالحكمة اللازمة من أجل توفير شروط حل شامل لهذا الملف، كما نشيد بالعفو الذي أصدره صاحب الجلالة على عدد من المعتقلين المحكومين في ملف الحسيمة وملف جرادة، ونعتبره خطوة بناءة وإشارة في اتجاه الانفراج المنشود.

وكما نتوقف من جهة أخرى عند استهداف الصحافة الصفراء وبعض المواقع الإلكترونية، التي لا تخفى ارتباطاتها لعدد من الشخصيات المعروفة بمواقفها الجريئة ودفاعها عن حقوق الإنسان، والتي مهما كان اختلافنا معها لا يمكننا إلا أن نعبر عن رفضنا لاستهدافها من خلال الافتراء عليها والتشويش والنبش في حياتها الخاصة وتنظيم حملات ممنهجة للإساءة إليها.

ونستغل هذه المناسبة لنعبر عن تقديرنا الكبير للعفو الذي أصدره جلالة الملك في حق الصحفية هاجر الريسوني ومن معها، والذي شكل نموذجا واضحا للأخطاء التي من شأن التمادي فيها وتكرارها من أمثالها أن يفتح المجال أمام جيل جديد من الانتهاكات التي لن تختلف لا قدر

الله في نتائجها عن الانتهاكات التي اعتبرنا أن المغرب قد قطع معها.

كما نعبر عن قلقنا من الإعفاءات التي طالت مجموعة من الموظفين والمستخدمين من ذوي انتماءات معينة من مناصب المسؤولية والإقصاء من الوظيفة العمومية بدون سند قانوني وهو أمر لا يستساغ في ظل دستور 2011.

كما نعتبر رفض الإدارة منح الوصولات المؤقتة والنهائية لعدد من الجمعيات والهيآت والنقابات، وكما قال السيد رئيس الحكومة، فعلا أنه بعد 60 سنة (المقصود 60 يوما) تصبح في وضعية قانونية، ولكن إذا مشيتي غير للبنك من أجل تفتح حساب بنكي باسم الهيئة يطلب منك أن تأتي بوصل أولا، بالأحرى أن تنظم نشاطا أو محاضرة أن تحصل بعض الحقوق، وهذا الوضع بالرغم من احترام المساطر القانونية المطلوبة نعتبره مسا صريحا بحرية تأسيس الجمعيات التي لا تخفى أدوارها في الإسهام في تأطير المواطنين والشباب وتحصينهم من الانحراف والمغالاة والتطرف وضمان انخراطهم الإيجابي في بناء واستقرار الوطن.

إننا في فريق العدالة والتنمية نؤكد أن إثارتنا الصريحة لهذه الأخطاء والتجاوزات التي وقعت في عدد من الملفات لازالت معدودة على رؤوس الأصابع، ينبع ذلك من حرصنا على أهمية توفير شروط الاستدراك الجماعي من أجل تعديل وتقويم زاوية الانحراف الحاصل في هذا المجال والتي لازالت في تقديرنا محدودة لحد الآن.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا مدعوون جميعا إلى الانتباه إلى التحولات الاجتماعية والثقافية والرقمية وطبيعة النقاشات التي تعرفها بلادنا على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي، وإلى ضرورة القراءة المتمعنة للانتظارات الكبيرة لقاعدة واسعة من الشعب المغربي، ولا سيما فئة الشباب، خصوصا فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مما يستدعي يقظة جماعية بروح وطنية عالية، تستشعر القلق الشعبي المتزايد وتعمل على إعادة الثقة للمواطن في نفسه أولا وفي مؤسسات الدولة وفي هيئات الوساطة والتمثيل السياسي والنقابي وغيرها، والمغاربة السيد رئيس الحكومة ليسوا أبدا في حاجة لمن يربهم بلغة التهديد والوعيد والعودة لزمن الخوف الذي خرجوا منه وتركوه وراء ظهورهم، شعبا ووطنا ودولة، وأقاموا لذلك مؤسسات واعتمدوا تشريعات ودستورا، سمي بدستور الحقوق والحريات، بل في حاجة لمن يقول له افتخروا ببلدكم ووطنكم ومؤسساتكم الساهرة وحدها دون غيرها على تطبيق القانون.

ونحن نعتقد بأن بلادنا تتوفر على كافة المقومات التي تجعلها في مقدمة الدول العربية والإسلامية القادرة على إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي وعلى إبداع نموذج تنموي يستجيب للتطلعات كافة الفئات الشعبية.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السي الحلوطي، شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصبحه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تفاعلا مع جوابكم القيم، لا يسعنا في الفريق الحركي في هذه اللحظة التاريخية المتزامنة مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن نعبر عن اعتزازنا بما حققته بلادنا بقيادة ملكية حكيمة من تراكمات نوعية في مجال تحصين حقوق الإنسان عبر تدابير متنوعة، شملت مختلف المجالات بعنوان عريض هو خيار المصالحات، مصالحة مع الماضي عبر هيئة الإنصاف والمصالحة ومصالحة المغاربة مع تاريخهم وهويتهم الأصيلة بعمقها الأمازيغي وأبعادها المتنوعة، ومصالحة اجتماعية ومجالية عبر خطوات إستراتيجية عنوانها الجهوية المتقدمة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وجبر الضرر الجماعي وخيار محو الفوارق الاجتماعية والمجالية، كل ذلك بتأطير قانوني وتشريعي متقدم وبرؤية إستراتيجية خلاقة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، توجت بدستور متميز ومتقدم، رسم معالم المغرب الحقوقي، وجعل حقوق الإنسان بمختلف أجيالها في صلب فلسفته وتوجهاته.

وبكل موضوعية فلكل مسار أعطاب وانتهاكات، ومع ذلك فالاستثناء لا يلغي القاعدة، والقاعدة اليوم، السيد رئيس الحكومة، تتطلب سياسة عمومية منسجمة متكاملة، تحصن وتطور المكتسبات وتوفر الآلية للتنزيل الفعلي للخيارات الإستراتيجية ذات البعد الحقوقي.

وفي هذا السياق، ومقاربتنا الحقوقية كفريق الحركي هي ترسيخ لمسارنا الحقوقي والسياسي الممتد منذ فجر الاستقلال كقلعة حركية ساهمت في إقرار الحريات العامة والحقوق السياسية وأسست في سبق تاريخي للأجيال الجديدة في حقوق الإنسان من قبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق اللغوية والثقافية، في وقت اختارت فيه باقي التيارات مفهوم حقوق الإنسان في بعدها السياسوي الضيق، وجعلتها شماعة لأهداف غير معلنة، لكنها مكشوفة.

وبالرغم من ذلك، فمغرب المؤسسات يظل أقوى من كل هذه الحسابات الضيقة، خاصة في إطار مغرب يعرف من أين أتى وإلى أين يسير.

السيد رئيس الحكومة،

بوضوحنا السياسي المعهود وخيارنا الدائم الذي يجعل الوطن قبل الحزب والمواقف قبل المواقع، فنحن سنظل كعهدنا دائما ننتصر لحقوق الإنسان وحريات الفرد المقرونة بحقوق المجتمع وفوقهما ودوما وأبدا حقوق الوطن المبنية على تلازم حق المواطنة بواجب الوطنية وترابط الحق بالواجب والتمايز بين الحرية والفوضى، وعلى هذا الأساس فتطلعنا، السيد رئيس الحكومة، إلى سياسات عمومية مسجلة في تشريعات قابلة للتطبيق ومؤطرة بإرادة فعلية للتنزيل، تعزز حقوق الإنسان وتفعل محور الحقوق والحريات الواردة في الدستور.

وفي هذا السياق، نسجل باستغراب غياب أي مؤشر في القانون المالي الحالي، نعبر عن إرادة حقيقية على التفعيل التدريجي للقوانين التنظيمية للأمازيغية كمدخل لإنصاف هذا المكون الأساسي في الهوية المغربية الموحدة في تنوعها، إلى جانب ضرورة بلورة سياسة عمومية لأجرأة الحقوق اللغوية والثقافية والبيئية.

وبنفس السياق، نسجل تطلعنا السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى تدابير عملية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لساكنة البوادي والجبال والواحات في ظل مواصلة تركيز الاستثمارات العمومية والخاصة في جهات بعينها، دون أن نبخس طبعا المجهودات المبذولة لفائدة هذا المجال الحيوي والتي تظل محدودة في ظل الحق المشروع في العدالة المجالية والاجتماعية كعنوان أساسي من عناوين حقوق الإنسان بل الحقوقي للإنسانية.

تطلعنا كبير كذلك، السيد رئيس الحكومة، إلى إدماج مادة حقوق الإنسان بمختلف أجيالها في التعليم والإعلام وفي برامج التخطيط التنموي والإشراك الفعلي للمجتمع المدني الجاد في التحسيس بالتعريف برصيد بلادنا الحقوقي المتميز جهويا ودوليا في مختلف المحافل القارية والدولية، في مواجهة المعارك المصطنعة ضد مغرب حقوق أكبر وأقوى من دون تلقي دروس من قوى الاستبداد وسماسرة حقوق الإنسان وخصوم المغرب في وحدته الوطنية والترابية المشروعة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مسك الختام، وفي ظل وضوحنا السياسي دائما وفي صلة بحقوق الفرد والمجتمع، فأمامنا في المؤسسة التشريعية معركة ليست بالسهلة، وتتعلق بتعديل القانون الجنائي، وهي مناسبة سنكشف من خلالها على مواقفنا بكل وضوح وموضوعية، بعد حوار عمومي أطلقناه كحزب، ونتمنى صادقين أن لا نصطدم مرة أخرى في ازدواجية المواقف والمواقف الملونة التي تستثمر في الضبابية والغموض وغياب الشجاعة الفكرية والسياسية المبنية على فصل الخيط الأبيض من الأسود، وهي ممارسة لا تعمل إلا على تعميق عدم ثقة المواطن في المؤسسات وفي تكريس بؤس السياسة، ولنا جميعا فيما وقع لحظة التصويت على مشروع قانون المالية 2020، عبرة، وطبعا العبرة للمتقين.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيدة أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، بمجلس المستشارين، في مناقشة هذا السؤال، الذي نعتبره داخل هذه القبة احتفالا لمجلسنا الموقر باليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة.

فقد اعتمد المغرب دستور 2011 كدستور جديد، كرس الحقوق والحريات والمساواة والمناصفة وعزز حقوق الإنسان وفق المقتضيات الدستورية التي ترتبط بالحقوق الأساسية والحريات أكثر من 57 مادة.

وقبل ذلك، كرس المغرب مبادئ دولة الحق والقانون من خلال إرساء أسس وقرارات جعلت بلادنا تتصدر النماذج المماثلة على الصعيد العربي والإفريقي، وتم اتخاذ قرارات تاريخية مثل إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، وهي تجربة فريدة، انفرد بها المغرب في محيطه العربي والإفريقي.

وفي مسار ثالث، أعد المغرب السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان ملاءمة مع القانون الدولي، ونحن في المغرب نعيش نقاشا وطنيا حقيقيا تشارك فيه المنظمات والجمعيات الحقوقية والجمعيات المدنية، هذا النقاش الذي يعمق التواصل بين كل أطياف المجتمع المغربي حول أهم القضايا والإشكاليات المرتبطة بعقوبة الإعدام والحريات الفردية والإجهاض، وهو ما نعتبره في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي انفتاحا للدولة على مختلف الآراء، ونعتبره أيضا ظاهرة صحية تعبر عن انشغالات الإنسان المغربي لحقوقه وحرياته وتفاعله مع محيطه الدولي والعالمي والإنساني.

لكن، هناك تحديات ورهانات لازلنا جميعا مطالبين برفعها لأجل بناء المستقبل، وأقول جميعا أحزابا وبرلمان وحكومة ومجتمع مدني والمجتمع ككل، ذلك أن هناك متغيرات وتطورات قد يكفيها الاجتهاد

التشريعي والقانوني، لكن هناك متغيرات تحتاج إلى تغيير العقليات وتطوير المجتمع، إذ هناك حقوق يجب النهوض بها خاصة المرتبطة بالحقوق الثقافية والاجتماعية والبيئية، وهي حقوق مرتبطة بالتنمية المستدامة والمساواة الاقتصادية والعدالة المجالية.

ونحن في فريقنا مؤمنون أن التربية والتكوين كلمة أساسية وإستراتيجية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها بين كل أطياف المجتمع المغربي، ولاسيما الأجيال القادمة، وتساؤلنا السيد الرئيس بهذه المناسبة: ما مصير اللجنة الوطنية للمواطنة وحقوق الإنسان التي كانت بدأت الاشتغال لتحضير برامج التربية وإدخال حقوق الإنسان في المقررات الدراسية الوطنية؟ فبدون التربية والتكوين لا يمكن نشر ثقافة حقوق الإنسان ولا يمكن تغيير العقليات وإزاحة الهواجس الثقافية.

أريد قبل ختام هذه المداخلة أن أثير بعض القضايا التي تشكل انشغالات حقيقية بعيدا عن المتاجرة بحقوق الإنسان أو المزايدة بها، سواء لتحقيق ربح سياسي أو تفريغ أحقاد لا مبرر لها.

أولا، ظاهرة اعتقال ذوي الإعاقات العقلية أو المختلين عقليا بمناسبة ارتكابهم لأفعال إجرامية وضعيتهم العقلية والصحية تقتضي إحالتهم على المستشفيات عوض السجون.

ثانيا، ظاهرة التسول بالأطفال منتشرة بالشوارع العمومية بالمغرب أو تعنيفهم لفظيا وجسديا من قبل ذويهم، هل من رؤية للحكومة لمواجهة هذه الظاهرة وحيازة هؤلاء الأطفال واحتضانهم حماية لهم من العنف والاستغلال بكل الأشكال؟

ثالثا، ظاهرة استغلال الأطفال، الإناث والذكور على حد سواء، في السخرة أي خدمة البيوت، لا زالت هناك صعوبات كبيرة لحماية أطفالنا من الاستغلال، بل حتى خادمات البيوت اليوم يعانون صعوبات مسطرية في إثبات علاقة الشغل.

رابعا، ظاهرة العنف السيد الرئيس ظاهرة بدأت تتخذ نوعا من التجذر داخل أوساط المجتمع المغربي، سواء ضد الرجال أو الأطفال أو النساء بالشارع العام والمدرسة وحتى التظاهرات الرياضية، ذلك راجع بالأساس إلى سيادة مجموعة من المفاهيم الخاطئة، لكن سأخص بالمناسبة هاذ النقاش على العنف ضد النساء، فحسب المندوبية السامية للتخطيط تعرضت ما يزيد على 7 ملايين امرأة للعنف بكل أنواعه خلال سنة 2019، لا سيما ونحن نعيش آخر أيام الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة.

تساؤلنا السيد رئيس الحكومة: هل للحكومة فهم دقيق لسيادة ثقافة العنف لدى شرائح واسعة من المجتمع المغربي؟

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتناول الكلمة في موضوع السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، وقد اخترنا هذا الموضوع في سياق تخليد العالم للذكرى 71 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف يوم 10 دجنبر من كل سنة، وهي مناسبة للوقوف على واقع حقوق الإنسان ببلادنا، فهذا الواقع الذي حققنا طبعا بعض التراكمات الإيجابية، لكن نسجل بعض التراجع عن بعض المكتسبات التي حققناها بنضال مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية.

إن واقع حقوق الإنسان ببلادنا يحيلنا طبعا على حراك الريف والكيفية التي تعاملت بها الحكومة للرد على المطالب الاجتماعية التي أخرجت سكان الحسيمة للاحتجاج وتعاملتم معها بالقمع والاعتقال ومحاكمة المتظاهرين سلميا، فجاءت الأحكام جد قاسية.

وفي هذا الصدد، نسجل بإيجاب المبادرة الملكية بالعفو عن عدد من المعتقلين متمنيين الحرية لجميع معتقلي الحركات الاحتجاجية السلمية ومعتلقي الرأي، وندعو الحكومة وأغلبيتها البرلمانية إلى التسريع بالمصادقة على مقترح قانون بالعفو العام الذي تقدم به نائبي فيدرالية اليسار بمجلس النواب، لنعمل جميعا على الطي النهائي لهاته الصفحة الأليمة والمسيئة لبلادنا حقوقيا، ولكي نقطع الطريق على كل المتربصين الذين ينتهزون الفرص للإساءة لوطننا.

ونذكركم، السيد رئيس الحكومة، كيف تعاملتم أو تعاملت حكومتكم مع ساكنة مدينة جرادة وسكان مدينة زاكورة الذين طالبوا بحقهم الطبيعي في الماء الذي يعني الحياة.

وبخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تندرج ضمن حقوق الإنسان والتي تعالج الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الضرورية للعيش بكرامة وبحرية، والمتعلقة بالتعليم والصحة والعمل والضمان الاجتماعي والغذاء والماء والسكن والبيئة الصحية والثقافية.

فبالنسبة للتعليم الكل يعرف المراتب المتأخرة التي تحتلها بلادنا على المستوى الدولي، أو حتى مقارنة ببعض دول الجوار بسبب فشل

أو إفشال–المصطلح الحقيقي هو إفشال–جل الإصلاحات التي عرفتها المنظومة بسبب الاختيارات الانفرادية والتي تخضع لإملاءات المؤسسات المالية المانحة، وعملت الحكومات السابقة على مراكمة الخصاص في أعداد نساء ورجال التعليم بشكل ممنهج، عبر تقليص عدد المناصب المالية الخاصة بالقطاع وعدم تعويض المحالين على التقاعد وإلغاء التكوين وفصل التكوين عن التوظيف، ليتسنى لحكومتكم إدخال الهشاشة لقطاع التربية والتكوين عبر التوظيف بالتعاقد وبدون تكوين، وهي إشارة قوية إلى توجه الدولة لرفع يدها عن التعليم، وكذلك بالنسبة للصحة في إطار خوصصته أو تمريره للقطاع الخاص.

وهو نفس الأمر بالنسبة لقطاع الصحة الذي يعاني من خصاص مهول في الأطر الطبية بسبب ضعف عدد خريجي كليات الطب، والتي أريد لها أن تكون ذات استقطاب محدود لفتح المجال أمام كليات الطب الخاص وتؤكد الحكومة بهاتين الإجراءين أنها تهتم برأس المال، عوض الاهتمام بالإنسان، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والمهنية للأطباء العاملين بالقطاع العام.

أما بالنسبة للشغل، فإن توجه الحكومة لخدمة الرأس المال عوض الاهتمام طبعا دائما بالإنسان كالخضوع لتوجيهات المؤسسات المالية وتحت ذريعة جلب الاستثمار الخارجي، عملت الحكومة على إدخال الهشاشة في عالم الشغل، وأهملت واجبها في احترام مقتضيات التشريع الاجتماعي، وإزاء الاحتقان الاجتماعي وتنامي المطالب الاجتماعية، اختارت الحكومة إعتماد المقاربة الأمنية، مما يؤشر على تراجع المكتسبات التي تحققت في بلادنا. وهناك العديد من..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت القانوني من فضلك.

استكملنا لائحة التعقيبات، الآن سنستمع للسيد رئيس الحكومة في إطار الرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا الأخوات والإخوان الذين أبدوا ملاحظاتهم وتعقيباتهم وأبدوا عدد من الإشارات، وبطبيعة الحال غادي نعاود نقول ثاني نفس الكلام الذي قلناه مرارا مع الأسف الشديد، راه باين عندما نتحدث اليوم عن خصاص، باين منين إمتى جا الخصاص، فما يمكنش نهضرو على التعليم اليوم بلا ما نهضرو إلى عندنا الهدر المدرسي اليوم وعندنا نسبة أمية وعندنا نسبة هدر مدرسي، منين امتى بدا هذا الهدر المدرس؟ واش بداتو غير هاذ الحكومة؟ جاء وبدا التعليم، بديناه غير احنا؟ هاذ الأحزاب كلها اللي دازت في وزارة التعليم وفي الحكومات السابقة ما عندهم حتى شي مسؤولية؟ حتى جيت أنا في أبريل 2017 عاد انهار هذاك التعليم مرة واحدة حتى للتحت، وعاد وليت تنعالج فيه؟ مزيان.

إذا اتفقنا على هاذ المقاربة مزيان هاذيك الملاحظات كلها مزيانة، إلى ما كتفقش على ذيك الملاحظة، إلى ما كانتش هاذ الملاحظة صحيحة هذا دليل على أنه هذه اختلالات لا تجد جذورها في الماضي، ولو كان الذين أمضوا في الحكومة 20 سنة أو 18 سنة أو 17 سنة أو 14 سنة كانوا قادرين يعالجو هاذ الشي، غادي نوصلو احنا غنلقاو العدالة المجالية كاملة، لأن جميع الدواوير مشاولهم الطرقان.

وبما أن اليوم عندنا خصاص في التفاوتات المجالية، دليل على أنه كانوا الحكومات السابقة لم تستطع معالجة هذا الخصاص، باش نهضر بطريقة موضوعية، أما إلى بغيت نهضر بطريقة يعني ديال المناكفة غادي نقول عبارات أخرى، إذن هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، بالنسبة لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بطبيعة الحال بعض العبارات التبخيسية اللي سمعناها، أنا ما غاديش نرد عليها، لأنه شوف اسمحوا ليا، واحد الأمر إيجابي إلى جينا نقلبو ليه على واحد النقطة.. أنا ما تنهضرش عليك أنت، راه تنهضر على العموم، انتوما عزاز عليا هذاك الشي علاش تنشوف فيكم باستمرار.

يجب أن نتحلى بخطاب الشجاعة، خطاب الشجاعة هو خطاب المسؤولية، وأنا قلت لكم كاين اختلالات وكاين تجاوزات، ولكن كاين إنجازات كبيرة وضخمة، قامت بها الحكومات السابقة وقامت بها هذه الحكومة، باعتراف وطني ودولي، ولكن النقص اللي كاين أحنا نغيروه، وباش نقول لكم بأن الحكومة تتميز بطابع الإنصاف، لما أعدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان هاذ المنجز ديال حقوق الإنسان بالمغرب 2011، راه فيه في كل ملف ماذا أنجز وما هو الخلل الموجود اليوم، في كل ملف، ملف، ها هو الحق في تأسيس الجمعيات، كيفاش جينا، ومنين جينا، وفين وصلنا اليوم، والحمد لله، لشيء مهم، وهاذ الشي أعطى ديناميكية لتأسيس الجمعيات، ولكن ها هي الخصاصات اللي كاينة، 1، 2، 3 بالنسبة للوصل، بالنسبة لعدد من التوصيات اللي صدرت الأصولات مؤقتة، مشاكل بنيوية أخرى من قبيل أحيانا بطء مسطرة التصريح بفروع الجمعيات الوطنية، عدم تنفيذ بعض الأحكام القضائية النهائية القاضي بقانونية بعض..، هاذ الشي كاين، ها هو التقرير ديال الحكومة تعترف بوجود هذه الاختلالات.

ولكن، احنا تنقولو هاذ الشي في واحد الفضاء كبير من الإنجازات، وفيه إشكالات يجب أن نعمل على تجاوزها، هذا هو المنطق ديال الإنصاف، يمكن تقولو ليا هذا التقرير نسى شي مسألة، كاين بعض الاختلالات اللي احنا مسؤولين عليها كحكومة وليس الحكومات السابقة، ولكن أغلب الاختلالات جات مجرجرة من 20، 30 سنة وهي مجرجرة، لا احنا نحمل أحزابا معينة بمسؤوليتها، ولكن هذا الإرث ديالنا احنا كمغاربة، احنا نواجهه بشجاعة ونعالجه بشجاعة، إذن

هاذي النقطة الأولى فيما يخص هاذ..

بغيت نوقف عند المسألة ديال تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لأقول أن جبر الضرر الفردي الذي قامت به بلادنا هو إنجازلم تشهده أي دولة، من حيث الكمية ديالو، لم تشهده أية دولة، ذلك أن التعويضات همت حوالي 28.000 مستفيدا، 28.000 شخص استفاد من التعويضات المالية في إطار هيئة الإنصاف والمصالحة، وهي هيئة تحكيم مستقلة للتعويض بمبلغ مالي إجمالي تجاوز 2 مليار درهم، استفاد 1338 شخص من الإدماج الاجتماعي، للتوضيح بما فيهم الحالات الجديدة التي تمت تسويتها في شهر يوليوز المنصرم، حيث تم منح 250.000 درهم لفائدة 42 حالة ولفائدة 9 حالات تنازلوا عن الاستفادة من المنحة قدرها 200 شهريا إلخ، و59 تسوات تسويتهم الإدارية، ومن بين الملفات المهمة اللي اشتغلنا عليها واللي حاولنا نسرعوها منذ أتت هذه الرئاسة.

استفادة أكثر من 18.000 شخص من التغطية الصحية، تسوية الوضعية الإدارية والمالية لفائدة أكثر من 446 شخص، فيما تعمل الحكومة على تسوية الملفات المتبقية والتي لا تتجاوز 11 شخص، إعداد لوائح المستفيدين من التقاعد التكميلي بالنسبة 129 حالة تستوجب الاستفادة من معاش تكميلي بتكلفة مالية تقدرب 23 مليون درهم.

فلذلك، هذا جهد قامت فيه بلادنا وقامت فيه هذه الحكومة بواحد الجهد كبير جدا ويجب أن نقول، نعترف بهذا الجهد اللي قمنا به جميعا.

فيما يخص الاتفاقية رقم 87، خاصنا نكونو ثاني، يالاه جات اليوم خاصنا نصادقو عليها، ولا كانت في عقود من الزمن هادي، كانت عقود من الزمن، شحال؟ هذه الاتفاقية ديال 87 اتفقت جميع الحكومات على عدم المصادقة عليها، وإلى اليوم وهناك حوار وطني حولها ودستور 2011 ما عندو علاقة بهذه الاتفاقية عزز الحقوق والاتفاقية كانت من قبل، فهمتيني؟ ولم تصادق عليها المملكة بوعي بقرار سيادي ديال المملكة المغربية لأنها تهم حاملي السلاح، وهو الشيء الذي يمكن أن يتحقق في يوم ما.

الأستاد الرميد كيقول لك يمكن نجيو له نهار نوجدو الشروط ديالو نديروه في يوم ما، وهو على كل حال هو موضوع محل نقاش مجتمعي بناء على توصيات الخطة الوطنية للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

بالنسبة لزواج القاصرات، أنا غير.. فين الأخت؟ ممثلين، لا دخل للحكومة في هذا الموضوع، كاين 2 الأطراف، الطرف الأول هو البرلمان من 2003 صادق على مدونة الأسرة بإجماع، وفرقكم جميعا صادقت على هذا في البرلمان وكنتحملو المسؤولية ديالو، لا في 2003 كان إجماع.

وهذه المقتضيات من 2003 ياك الأغلبية أنا كنت في المعارضة، كان إجماع، وهي المدونة نفسها هي التي تحدثت، حددت سن الزواج وأسسته على 18 سنة، ولكن في نفس الوقت أسست للاستثناء الذي هو زواج من هم دون هذا السن بقرار قضائي معلل يهدف إلى مصلحة ما، وأسند إلى القضاء دراسة الأسباب المبررة لذلك بعد التحري اللازم بما في ذلك الاستعانة بخبرة طبية وإجراء بحث اجتماعي.

إذا هذه الظاهرة ديال زواج القاصرات البرلمان هو المسؤول الأول والقضاء هو الذي يسمح، البرلمان صوت والقرار يأذن، أش دخلتو لي الحكومة؟ أنت عندك الحق ديال الاقتراح، اقتراح مقترح قانون، البرلمان، هذه النقطة الثانية.

النقطة الثالثة أنا أقول مرة أخرى ليس من المعقول أن نبخس حق بلادنا فيما حققه في مجال التعليم، صحيح يمكن نقولو أن التعليم باقي فيه خصاصات ولكن في تعميم التعليم حققنا واحد القفزة غير مسبوقة طيلة هذه السنوات ما كنقولش غير هذه الحكومة، وصلنا اليوم 49.4% حتى ل 49.5% ديال تعميم التعليم الابتدائي، ونسبة الهدر المدرسي 0.6%، وأنا أظن بأن هذا تطور كبير يجب أن نحيي عليه بلادنا، نطورو نقصو الهدر المدرسي اللي في الإعدادي، نقصو الهدر المدرسي في الثانوي، أنا متفق معكم نشتغلو على هاذ الشي ولكن كاين إيجابي وكاين السلبي.

وفي هذا المجال جات عدد من الإجراءات التي قمنا بها، وفي هذا المجال أطر الأكاديميات ليسوا في هشاشة وأنا جاوبت عليها مرارا، ما عرفتش هذيك الهشاشة، إذن كاع اللي خدام في (ONEE[4])، اللي خدام في (OCP[5])، اللي خدام مع الجماعات بالنسبة للموظفين الجماعيين، اللي خدام في مراكز.. في جميع المؤسسات العمومية .. الوطنية والجهوية كلهم إعادة هشاشة هذا لا يقول به أحد، دافعو على هذوك حتى هما الأولين ما كاينش هشاشة، ما كاينش هشاشة ومضمون لهم جميع الحقوق المضمونة للموظف العادي.

واحنا غاديين للتوظيف الجهوي، دابا نديرو اللامركزية تناقشو تعديل عدد من المقتضيات القانونية وإلى كانت غير التنظيمية كافية يؤسس للتوظيف الجهوي، علاش؟ لأن واحد في زاكورة من حقه يكون عندو طبيب ويكون عندو ممرض ويكون عندو أستاذ لأولادو تما، ماشي كل واحد اللي تعين في شي منطقة نائية ما خاصوشاي، تما يمشي له غادي تكون مباراة خاصة بالمناطق النائية، مباراة خاصة بالمناطق الأخرى، اللي بغى المناطق النائية تيمشي لها، اللي بغى المناطق الأخرى تيمشي لها، هذي حق في الشغل، ياك الحق في الشغل، ولكن حق هؤلاء المواطنين أيضا في أن يصلهم الأستاذ والطبيب والمهندس والممرض وغيرهم.

واش تندافعو غير على شي وحدين، شي وحدين ما ندافعوش عليهم؟ ذوك الملايين اللي في ذوك المناطق البعيدة هما مساكن ما يدافع عليهم حد، حتى هما يحتاجون إلى دفاع، حتى هما، هاذ الشي اللي كاين ولكن الحقوق بحال إلى كان في مدينة كبيرة ومدينة متوسطة ومدينة أخرى،

[4] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au potable

[5] **O**ffice **C**hérifien de **P**hosphates

عندو نفس الحقوق هذا هو اللي تيسال، كاين شي حاجة ديال.. هذاك التقاعد راه انتوما عارفين احنا غادين نحو دمج الصناديق باش يكون عندنا جوج أقطاب قطب عمومي وقطب خصوصي في مجال التقاعد غيكون عندو نفس الحقوق، ما يجيو هذو يوصلو للتقاعد حتى يكون هاذ الشي فضى صافي انتهى.

فلذلك، إذن ليس هناك أي مشكل، ما كاين حتى شي مشكل نهائيا، وليس هناك أي هشاشة، والإدعاء بالهشاشة أنا غير أسمو بغينا نمشيو للمشاكل الحقيقية، تنخلقو مشاكل غير موجودة وغير..

بالنسبة للأمازيغية، أنا تنحيي الأستاذ من الحركة الشعبية اللي ثار القضية دالأمازيغية صحيح، صحيح أنا متفق معاك، بدأنا وضع الإجراءات لتنفيذ القانون التنظيمي، وأول إجراء هو إخراج اللجنة الوطنية لتنفيذ القانون التنظيمي ديال الأمازيغية، إن شاء الله في القريب غادي نقدموه للأمانة العامة، وأيضا التشاور مع جميع الفاعلين واحنا وجهنا رسائل إلى جميع القطاعات الحكومية كي تقترح إجراءاتها باش نوضعو مخطط عمل متكامل لتنزيل هاذ القانون التنظيمي في القريب إن شاء الله.

وكما تعرفون أنه قبل ذلك كنا بدأنا بعدد من الإجراءات، حتى قبل صدور القانون التنظيمي، وهاذ الإجراءات بدينها أولا وقبل كل شيء من العمل على تدريس الأمازيغية في خمسة معاهد عليا، هاذ الشي راه طرحتو هنا، وبدا فعلا، ووجهنا رسائل في بداية هذه السنة للوزارات الوصية على هاذ المدارس باش تعطينا النتائج ديال هاذ السنتين ديال التطبيق ديال هاذ المقتضى ديال تدريس الأمازيغية، السنة الأولى والسنة الثانية.

وأيضا، أصدرنا منشور بتاريخ 30 أكتوبر 2018 والقاضي بإلزامية استعمال اللغة الأمازيغية والعربية في الإدارات العمومية دخلنا فيه الأمازيغية لأول مرة على قدم المساواة مع العربية، وعدلنا مرسوم جائزة المغرب للكتاب بتوسيع أصنافها لتشمل ولأول مرة جائزة المغرب التشجيعية للإبداع الأدبي الأمازيغي وجائزة المغرب التشجيعية في الدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية، وقد أعطيت فعلا هاذ الجائزة.

أطلقنا أيضا بالنسبة للموقع ديال رئاسة الحكومة عندو نسخة أمازيغية أطلقناها، ولكن أيضا هناك لقاء تنسيقي مع عدد من المتدخلين وخصوصا المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، خصصنا نسبة خاصة لأساتذة اللغة الأمازيغية ضمن مباريات أطر الأكاديميات، مع منع تكليف أساتذة الأمازيغية بتدريس مواد غيرها، وقد أعلنت هذا في البرلمان آنذاك، وسنستمر بالعمل على وضع واحد البرنامج عمل متكامل لتنفيذ القانون التنظيمي للأمازيغية.

بالنسبة لأطفال الشوارع، فعلا هذا واحد العمل نقولو واحد الملف اللي كيشغلنا جميعا، ولذلك أطلقت الحكومة برنامج مدن دون أطفال في وضعية الشارع، وبدأنا بالرباط، وذلك في إطار إستراتيجية تجمع الأبعاد الوقائية والتصحيحية والاستباقية للحد من هذه الظاهرة ولمعالجتها.

إذن هذا هو أهم النقاط التي أثارها السادة المستشارين المحترمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

الآن أنهينا المناقشات المتعلقة بالمحور الأول، وننتقل إلى اسمحتو لمعالجة أسئلة المحور الثاني، حول موضوع "سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية"، وللإشارة مكتب المجلس..

السيد الرئيس، بغيتي 5 دقائق؟ لك كامل الحرية في التصرف في الوقت المخصص للحكومة، تفضل السيد الرئيس.

آه، نرفعو الجلسة لمدة 5 دقائق؟ يعني هناك حقيقة ما يستوجب رفعها؟ طيب نرفعوها؟ طيب، في حدود خمسة (5) دقائق من فضلكم، نرفعو هاذ الجلسة في حدود خمس (5) دقائق.

رفعت الجلسة لمدة خمس (5) دقائق.

(استئناف أشغال الجلسة بعد خمس عشرة (15) دقيقة)

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نستأنف أشغال هذه الجلسة، وقد بقي في جدول أعمالها خمسة أسئلة مرتبطة بالموضوع الثاني: الموضوع المتعلق ب"سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية".

مرة أخرى مكتب المجلس برمج هذا الموضوع في إطار مواكبتنا لفعاليات الحوار الدائر في مدريد، وفي إطار مؤتمر "كوب 25" المتعلق بالتغيرات المناخية.

عندنا في هاذ المحور خمسة أسئلة، السؤال الأول لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، على أهم التدابير المتخذة

لمواجهة التغيرات المناخية؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

ثاني سؤال في هاذ المحور، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم عن مدى أخذ العبر للحكومة من الكوارث الطبيعية وبالخصوص من الماء والتهيئ لها ماديا ومعنويا قبليا وبعديا؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

أزول أفلاون،

أكدرغا سقسيون ستوتلا أيت تامزيغت،

ما ساسلواين بطنؤكراوا ماس آو مانسنورت ديمدكارلت مدوكال إنبدادنت انتمزال سوا دورنون أمقران؟

ماساولواين نباط سوندورنأمقران، نروس أدنرسين أيت سرتين دمايتشتوت نباط فداتنال إنفال نونزوي تموركسين نزاغس نيزدين، زون ديسافن ديت فلان تهو دينكاين تانميرت؟

السيد الرئيس:

تانميرت، الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر سؤال مبرمج في هاذ المحور، لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمون،

أصبحت بلادنا أكثر عرضة لتأثيرات التغيرات المناخية عن ذي قبل، بحكم الخصوصيات الموقعية الجغرافية وتنوع الأنظمة البيئية.

ولمواجهة التحديات المرتبطة بهذه التغيرات، لابد من البحث عن الحلول الكفيلة لمعالجة أثر الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية.

وفي هذا الصدد، نستحضر الاستشعار المبكر لجلالة الملك، حفظه الله، شخصيا في توجيه الحكومة وحثها لتطوير تدخلاتها ومبادرتها من أجل المناخ، إن على مستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي في إطار مقاربة طموحة وتضامنية.

وتنزيلا للتوجيهات الملكية، بادر المغرب لإطلاق مجموعة من الإستراتيجيات من أجل تجاوز الهدف المتمثل في تقليص مستوى انبعاث الغازات الدفيئة وضمان مساهمة الطاقات المتجددة بنسبة 52% في أفق 2030، فعلى سبيل المثال قطاع النقل في المغرب الذي يعد أحد أهم المصادر انبعاثات الغازات الدفيئة يستوعب لوحده 38% من الاستهلاك الوطني للطاقة الأحفورية.

وفي هذا الصدد، نتساءل عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لجعل الانتقال إلى نموذج للتنقل والحركية المستدامة ممكنا؟

ونظرا لضيق الوقت، سنقتصر في مداخلتنا عن تقديم مجموعة من المقترحات باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تتجاوز مرحلة التشخيص واليقظة والوقاية، إلى بلورة رؤية مستقبلية من شأنها إرساء إستراتيجية وطنية للتكيف مع المتغيرات المناخية ومسايرة لطموح المغرب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، من خلال 3 مرتكزات:

أ) تحسين الحكامة المؤسساتية للمناخ على الصعيدين الوطني والترابي، عبر خمس مقترحات:

- تسريع المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالمخطط الوطني للتكيف والمخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل وخارطة الطريق لتفعيل المساهمة المحددة وطنيا من قبل المجلس الحكومي؛

- إصدار مرسوم مأسسة لجنة التنسيق مشتركة بين الوزارة من أجل تنفيذ دقيق ورصد المساهمات المحددة وطنيا والمخطط الوطني للتكيف؛

- ضمان التوطين الترابي الفعال لإجراءات التخفيف والتكيف على مستوى الجهات والمدن، مع مراعاة الصلاحيات الجديدة للجماعات الترابية في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية ووثائق التعمير؛

- اعتماد إستراتيجية وطنية لتنمية المهن الخضراء؛

- إرساء إستراتيجية وطنية لتمويل المناخ، تستند إلى تخصيص ميزانية قطاعية ومحلية متوافقة مع المناخ والأدوات الدولية لتمويل المناخ ومقاييس احتساب أثرها على التمويل المخصص للتكييف.

ب) تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق اندماج أفضل لبعد تغير المناخ في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، من خلال خمس مقترحات كذلك:

- تجميع المعلومات المتعلقة بالبيانات والمعطيات على الهشاشة القطاعية والترابية ونظم رصد وتقييم التكيف وضمان الولوج إليها للمستعملين؛

- إحداث آليات التحكيم اللازمة لتخصيص الموارد الطبيعية بين مختلف السياسات القطاعية وتدهور التربة وتدهور التنوع البيولوجي البري والبحري؛

- إدماج تحليل المخاطر المناخية والاجتماعية في مشروع القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي، المحال على مجلس النواب؛

- أخذ بعين الاعتبار الهشاشة المناخية في مختلف مراحل التخطيط، وبلورة واستغلال البنية التحتية الأساسية: الموانئ، الجسور، الطرق، المناطق الصناعية واللوجستيكية ... إلخ؛

- تقييم الاحتياجات التكنولوجية من قبل السلطات العمومية والقطاع الخاص والجماعات الترابية المقابلة لتنفيذ مشاريع التخفيف من أثر تغيير المناخ والتكيف معه.

ج) تيسير ولوج الفاعلين في القطاع الخاص والجماعات الترابية والمجتمع المدني في تمويل المناخ، من خلال مقترحين:

- تزويد مركز الكفاءات للتغيير المناخي (4C Maroc[6]) بالموارد اللازمة للاطلاع بمهامه للبناء وتعزيز مهارات وقدرات حاملي المشاريع على تحليل الهشاشة المناخية والولوج لصناديق تمويل المناخ الدولية؛

- إدماج المخاطر المناخية والبيئية فيما يخص منح القروض وفي عملية التنمية وتطوير المنتجات المالية الخضراء المبتكرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بما أن الاضطرابات المناخية أصبحت واقعا يفرض نفسه، فإن على بلادنا أن تسارع لتنفيذ إستراتيجية مناخية ناجعة وتبني رؤية مبتكرة على المدى القصير والمتوسط لتحويل التحديات المناخية إلى فرص واعدة للاقتصاد الوطني من خلال تعبئة الفاعلين لتطوير المنظومة الصناعية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وكل مسالك الاقتصاد الأخضر والأزرق.

وشكرا لكم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

طيب، لكم الكلمة الآن السيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة اللي استمعنا إليها.

<u>السيد رئيس الحكومة:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

بالنظر لموقع بلادنا الجغرافي ولمواصفاته الطبيعية والجيولوجية فهو يعد من البلدان المعرضة أيضا للكوارث الطبيعية، ولا يخفى أن هناك تغيرات مناخية متسارعة خلال السنوات الأخيرة، زادت من حدة الظواهر الطبيعية التي أصبحت مدعاة للقلق للمجتمع الدولي كله وبلادنا جزء من هذا المجتمع الدولي، مما يتطلب مضاعفة الجهود في هذا المجال.

وتواصل الحكومة وعيا بذلك تنفيذ السياسة المناخية التي تعتمد على عدد من السياسات وعدد من الاستراتيجيات وعدد من البرامج القطاعية، نذكر منها بالخصوص:

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛

[6] **C**entre de **C**ompétences du **C**hangement **C**limatique du Maroc

- الإستراتيجية الوطنية للمياه؛

- مخطط المغرب الأخضر؛

- البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري؛

- البرنامج الوطني للحماية من الفيضانات؛

- البرنامج الوطني للصرف الصحي؛

- البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية؛

- برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر؛

- المخطط الوطني لإدارة مستجمعات المياه؛

- الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتنمية الواحات.

ويمكن أن أقول أن بلادنا في المحور الأول بلادنا تعتمد مقاربة استشرافية وقائية لمعالجة ومواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية وتدبير المخاطر الناجمة عنها، ودليل ذلك أن المغرب دائما يشارك على أعلى مستوى في مختلف المؤتمرات الخاصة بالتغيرات المناخية على المستوى الدولي، وأيضا احتضن الدورة 22 لهاذ المؤتمر "كوب 22" في مراكش سنة 2016 كما شارك مشاركات متميزة في مختلف الدورات الأخرى.

وأيضا، إذا أردنا أن نتحدث عن التدابير المرتبطة بالمناخ والتي اتخذتها بلادنا، يمكن أن نتحدث:

أولا، عن البلاغ الوطني الرابع للمناخ والتقرير المحين الثالث المتعلق بالتخفيف، ذلك أنه تقتضي الالتزامات الدولية أن يعد المغرب تقريرا يتضمن معلومات عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وأيضا تقريرا يصف هذا التقرير الخطوات المتخذة لتخفيض تلك الانبعاثات، وفي هذا المجال أنجز المغرب 3 بلاغات وطنية يقيم فيها وضعيته منذ 2001 بطبيعة الحال، وهو الآن بصدد مواصلة إنجاز البلاغ الرابع، كما أنجز تقريرين محينين بخصوص التخفيف، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المحين الثالث وهذا التقرير يقيم الهشاشة المجالية والقطاعية لبلادنا في هذا المجال.

ثانيا، المخطط الوطني والمخططات الجهوية للمناخ، ذلك أنه في إطار تعزيز المسلسل التنموي المنخفض الكاربون والمقاوم لتغير المناخ، أنجز المغرب سنة 2019 مخططه الوطني للمناخ، وهاذ المخطط يتضمن قدرة المناطق على التكيف، تسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكاربون، تنزيل السياسات الوطنية المتعلقة بذلك، الابتكار ورفع مستوى الوعي لاستجابة لتحديات مكافحة التغير المناخي، تعزيز الحكامة وتعبئة التمويل في هذا المجال، كما تم الشروع في تعميم إعداد المخططات الجهوية للمناخ وقد أعد فعلا مخططان جهويان ديال جهتي مراكش-تانسيفت وجهة سوس-ماسة، وسنعمم إعداد هاذ المخططات الجهوية في المراحل المقبلة.

ثالثا، المساهمة المحددة وطنيا قدمت المملكة المغربية مساهمة محددة وطنيا إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطاري بشأن تغير المناخ في شتنبر 2016 والتي تعتبر من بين المساهمات الأكثر طموحا في العالم، حيث احتل المغرب المرتبة الثانية حسب مؤشر النجاعة المناخية وراه التقرير موجود وموجود في الأنترنيت وإلى بغيتو التفاصيل عليه، المغرب هو الدولة الثانية، من بعد 59 دولة، من حيث مؤشر النجاعة المناخية، وذلك بفضل الجهود التي قام بها.

في هذا الإطار، وفي إطار هاذ المساهمة وضع المغرب هدفا للحد من انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 42% بحلول عام 2030، منها 25% قابلة للتطبيق شريطة التوفر على تمويل دولي و17% قابلة للتطبيق وفق الجهود الوطنية والتمويل الوطني.

رابعا، المخطط الوطني للتكيف، شرعت بلادنا في وضع وتنفيذ المخطط الوطني للتكيف اللي الهدف ديالو ملاءمة الأولويات الوطنية مع الالتزامات الدولية في هذا المجال، التغير المناخي، تعزيز القدرة على التكيف مع الأولويات القطاعية والأولويات الترابية، زيادة الدعم السياسي الوطني للتكيف، تعبئة الدعم التقني والمالي للتكيف.

خامسا، دعم إطار الحكامة، ويهدف.. ينصب على تقوية إطار الحكامة وخصوصا الجانب التنظيمي، والجانب المؤسساتي للسياسة المناخية وأيضا تقوية مثالية القطاع العمومي كرافعة لتطبيق السياسة الوطنية لتغيير المناخ والتنمية المستدامة عن طريق القيام بإجراءات نموذجية تقوم بها الإدارة العمومية نفسها: تدوير وتثمين النفايات، ترشيد استعمال المياه والطاقة وتشجيع النقل المستدام، وقد عمم ميثاق مثالية الإدارة على جميع القطاعات للعمل بها.

أما ما يخص التدابير المرتبطة بدعم التحول الطاقي، أنتم تعرفون بأنه بقيادة جلالة الملك المغرب الحمد لله رائد في مجال التحول الطاقي بما فيه:

أولا، تعزيز التحول نحو الطاقات المتجددة، ذلك أن قطاع الطاقة هو المسؤول عن حوالي الثلثين للانبعاثات الغازية، وبالتالي فالحمد لله اليوم عندنا واحد الهدف مسطر واضح هو الوصول إلى مزيج كهربائي (Un mix énergétique)، مزيج كهربائي وطني في 52% في أفق 2030، وقد وصلنا اليوم في هاذ المجال إلى 34% من المزيج الكهربائي بقدرة منشأة إجمالية تناهز 3700 ميكاواط، كما أنها تساهم بحوالي 20% من الاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية.

إذن هذا واحد الجهد كبير وجهد مستمر وسيتطور في المستقبل.

الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية، المغرب دار واحد الربط الكهربائي مع إسبانيا، نحن الآن بصدد الإعداد للخط الكهربائي الثالث مع إسبانيا والذي.. المفاوضات الأولية اللي بدات عليه.

ثانيا، هناك أيضا العمل على مد خط ربط كهربائي مع البرتغال

تبلغ قدرته 1000 ميكاواط، وحاليا نجري دراسة الجدوى حوله، وهذا غادي يمكن من تعزيز الأمان الطاقي لبلادنا من جهة، وأيضا تثمين الطاقات المتجددة لأنها تصدرها، لأن هاذ الشي فيه واحد المجموع ديال الإشكالات أننا المشكل ديال الطاقات المتجددة أنها لا تخزن، لأن تنتجها لأن كاين واحد الوقت في النهار تنتجو أكثر من القياس ديالنا فين غادي نديروها؟ لذلك الربط بالدول الأوروبية مهم جدا لأن اللي شاط عليك يمكن تبيعو وعاود إلى خاصك تتشري تيكون واحد الأمان طاقي، وهذا غادي يثمن أيضا الطاقات المتجددة، الكهرباء المنشئة من الطاقات المتجددة في بلادنا.

ثالثا، تسريع تنزيل مخطط النجاعة الطاقية، والذي في هذا المجال تعتبر بلادنا رائدة، كمشروع في تسريع تنزيل مخطط النجاعة الطاقية باعتباره دعامة أساسية للإستراتيجية الطاقية الوطنية، من خلال تحسيس مختلف الفاعلين سواء رسميين أو غير رسميين وأيضا بلورة برنامج للنجاعة الطاقية في الإدارات والبنايات العمومية، تم تسريع وتيرة إصدار النصوص التنظيمية في هذا المجال، وخصوصا أصدرنا منذ فترة قصيرة المرسوم المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي.

فيما يخص تدبير الطلب على الماء اللي هو من بين الإشكالات التي تواجهها بلادنا من النتائج ديال التغيرات المناخية أن هناك تغيرات كبيرة فيما يخص العرض ديال الماء، ومن هنا فإن بلادنا فيما يخص تدبير الطلب على الماء بشكل عام، تدبره على 2 المستويات:

أولا، مستوى التخطيط الاستشرافي، وفي هذا المجال يتم حاليا تحيين المخطط الوطني للماء في أفق 2050، غادي يمشي ل -2020 2050، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التغيرات المناخية وآثارها على الموارد المائية، وإن شاء الله سيتم قريبا الإعلان عنه للمصادقة عليه في المجلس الوطني للمناخ والماء.

وهناك أيضا التدبير الاستباقي والتشاوري لمياه حقينة السدود عبر إعداد برامج سنوية لتدبير المخزون المتوفر على مستوى السدود، وذلك لتلبية الحاجيات المائية لمختلف القطاعات، وبالمناسبة يمكن لأي مواطن أن يطلع يوميا، يوميا على المخزون ديال السدود ديالنا سدا، سدا، الكمية، والنسبة المئوية ،والنسبة المئوية الإجمالية وطنيا عن طريق الموقع الإلكتروني للوزارة المعنية، وهذا يمكننا من أن نتبع عدد المؤشرات بطريقة دقيقة وطريقة يومية.

ونواصل في هذا المجال مواصلة تعبئة المياه السطحية بواسطة السدود، وأنتم تعرفون أنه إلى اليوم باقي كنبنيو السدود، سنويا 2 سدود كبرى، وحوالي 8 إلى 10 سدود صغرى سنويا، وهناك اليوم في طور الإنجاز 14 سد في طور الإنجاز والسدود المبرمجة 36 سدا، ويهدف هذا إلى الرفع من السعة التخزينية للسدود من 18 مليار متر مكعب حاليا إلى 25 مليار متر مكعب في أفق سنة 2030، دون تغييب عدد من الآليات الأخرى التي بدأت فعلا بلادنا تحاول أن تعمل على تعبئتها، منها مثلا تحلية مياه البحر، وانتوما عارفين دبا هناك محطات للتحلية مشتغلة منذ فترة، هناك محطة تحلية في طور الإنجاز وغادي تدخل للاشتغال في القريب، هناك محطة تحلية مبرمجة في السنوات المقبلة.

وأيضا إعادة استعمال المياه العادمة، وهذا فيه برنامج وطني يتعمم تدريجيا ولكن الحمد لله عندنا عدد مهم من المحطات وعدد مثلا في مراكش جميع الكولف ديال مراكش كلشي كيتسقى من المياه المعالجة، وهذا كنحاولو نديروه في مختلف المدن، كل مدينة راه هناك جهود لإعداد محطات لمعالجة المياه المستعملة باش يمكن هي اللي تسقي المناطق الخضراء وغيرها.

العمل على تقوية شبكة الربط بين الأنظمة المائية التي تعرف فائضا في الموارد المائية، يصعب تدبيره على المستوى المحلي وتلك التي تعرف خصاصا؛

ثانيا، مساعدة القطاع الفلاحي على تدبير الطلب على الماء، احنا تنعرفو أن بلدنا بلد فلاحي والمناطق الفلاحية اللي أشار لها السيد المستشار المحترم احنا واعيين بهذاك الخصاص والإشكالات اللي كاينة في هذيك المناطق، وخاصنا نخدمو مجموعين باش نحلو هذه الإشكالات، ولكن أيضا كان هناك برنامج وطني للاقتصاد في مياه السقي عن طريق التحويل إلى السقي الموضعي أو السقي بالتنقيط وعلى مساحة تقدر ب 55.000 هكتار في أفق 2020، وقد بلغت المساحة المنجزة إلى يوم 585.000 هكتار، تجاوزنا الهدف اللي كان محدد، متجاوزة الأهداف المسطرة في أفق 2020، وهو ما يمكن من اقتصاد حوالي مليار و600 مليون متر مكعب من مياه السقي، ولكن هناك آليات أخرى متعددة في هذا المجال: تثمين الموارد المائية المعبأة في السدود، استبدال الزراعات السريعة التأثر بقلة الموارد المائية بأصناف نباتية ذات قدرة على مقاومة التغيرات المناخية كأشجار الزيتون والنخيل والأركان والصبار واللوز والتين والخروب وغيرها، وهناك تتوسع المساحات اللي تنزرعو فيها هذه النباتات اللي هي ذات قدرة على مقاومة التغيرات المناخية، دعم البحث العلمي في هذا المجال وأيضا دعم الفلاحين لإنجاز مشاريع فلاحية مستدامة.

وأخيرا، التدابير الخاصة بالوقاية من الفيضانات، وأنتم تعرفون بأن هناك المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، وهاذ المخطط الوطني الذي تم إرساؤه سنة 2002، الذي مكن من إحصاء ما يقارب 400 موقع مهدد على المستوى الوطني، ولكن أنتم تعرفون بأن نتيجة التغيرات المناخية، حتى هاذ المواقع بقات كتغير، مواقع لم تكن مهددة بالفيضانات وأصبحت مهددة بالفيضانات، فهذا يحتاج إلى تحيين مستمر لهذه المعلومات.

وقد تم إطلاق مشروع رائد، الأول من نوعه على مستوى التراب الوطني، خصص له غلاف مالي قدر ب 32 مليون درهم من طرف

صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، يتعلق الأمر بمشروع وطني، نظام مندمج للمساعدة على تدبير مخاطر الفيضانات، تم إطلاقه يوم 24 شتنبر الماضي، وهو مركز تنسيق إقليمي بين مختلف المعنيين.

تطوير الأرصاد الجوية، هو أيضا مستوى تم الاشتغال عليه، باش نبلورو منظومة وطنية للإنذار المبكر، وهي الآن خدامة، وخصوصا عن طريق إصدار نشرات إنذارية جوية في الوقت المناسب، وأيضا استعمال مختلف وسائل الاتصال من أجل إخبار السلطات المعنية بما يمكن أن يقع من كوارث في هذا المجال.

إنجاز خرائط قابلية التعمير، وهذه الخرائط بدا العمل بها والعمل على إنجازها، والهدف هو إنجاز 30 خريطة لقابلية للتعمير في أفق 2021، باش المناطق اللي يمكن تعرض للكوارث وخصوصا الفيضانات أو كوارث أخرى وخصوصا إما خطر الزلزال أو خطر الفيضانات وخطر انجراف التربية أو غيرها، خاصنا نتحسوبها من الآن.

وهناك أيضا، مشروع الإستراتجية الوطنية لإدارة المخاطر الطبيعية، وهي إستراتجية شاملة، إستراتجية مندمجة، مرتبطة بالكوارث الطبيعية، وأنتم تعرفون أن من بين ما تم اتخاذه أيضا من الإجراءات هو صناديق موجهة لمحاربة آثار الكوارث الطبيعية، صناديق قديمة، الصندوق الوطني لمكافحة الكوارث الطبيعية بدا من 2009، صندوق الآفات الطبيعية بدا من 93، ولكن الجديد الذي أتت به الحكومة هو صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، وهاذ الصندوق اللي تحددت تفاصيل، أولا، أحدث بقانون ولكن أحدثت تفاصيل، طريقة استفادة المواطنات والمواطنين أو الجهات والمناطق التي تتعرض للكوارث منه بمرسوم، حددت جميع تفاصيله، والآن ننتظر مشروع قانون المالية بعد المصادقة عليه نهائيا، ليدخل هذا الصندوق حيز التنفيذ مباشرة، سيحدث فعليا بمقتضى قانون المالية ل2020.

بطبيعة الحال، أريد أن أحيي هنا جميع الجهات المتدخلة للوقاية المدنية، الأمن الوطني، السلطات الإقليمية، السلطات.. ، مختلف القطاعات الحكومية التي تشتغل في ظروف قاسية أحيانا في مناطق بعيدة أو مناطق فيها فيضانات أو مناطق فيها تجريف التربة، أو مناطق فيها إشكالات أخرى، البرد القارس، الثلوج، إلى آخره، والتي تشتغل في ظروف صعبة، كثير من المواطنات والمواطنين، وأحيي أيضا المجتمع المدني الذي هو معبأ أيضا في هذا المجال.

إذن مرة أخرى، لابد أن أؤكد على أن تدبير آثار الكوارث الطبيعية هو مسؤولية مهمة، مسؤولية مشتركة، تتطلب انخراط جميع الإدارات العمومية وأيضا المؤسسات المتدخلة والمجتمع المدني.

كما أن الحكومة عازمة على اعتماد إستراتيجية شاملة ومندمجة لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية للفترة الممتدة ما بين 2020 و2030، وتنزيلها وفق مقاربة تشاركية، تضمن انخراط كافة الفاعلين بما يضمن نجاعة وفعالية تدخلاتهم.

شكرا جزيلا على انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

تحية للجميع،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا بإمعان لردكم في الموضوع، وإننا إذ نثمن المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لاحترام البيئة، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز النجاعة البيئية، خصوصا وأن تحليل التسلسلات المناخية للسنوات الأخيرة ببلادنا تؤكد أن ظاهرة التغيرات المناخية أصبحت واقعا حتميا، وبالتالي فإن الحكومة مطالبة ببلورة إستراتيجية حول المناخ ميدانية للحد من تأثيرات التغيرات المناخية وخطورتها على الإنتاج الوطني وعلى الساكنة.

وهنا نستحضر بألم شديد ضحايا ملعب تزريت بإقليم تارودانت وضحايا انجراف التربة بإجوكاك بإقليم الحوز، رحمة الله عليهم جميعا.

السيد رئيس الحكومة،

يبقى القطاع الفلاحي الأكثر عرضة وتضررا من التغيرات المناخية، مما يهدد اقتصاد بلادنا، ويهدد أمنها الغذائي وأمنها المائي وأمنها البيئي، ويبقى صغار الفلاحين، خصوصا بالمناطق الجبلية والواحات والمناطق الهشة داخل المغرب العميق، الفئة الأكثر عرضة وتضررا من مخاطر التغييرات المناخية.

وهنا نسجل باعتزاز انخراط بلادنا في مقاربة احترام البيئة واحتضان مدينة مراكش للدورة 22 للمؤتمر الدولي حول المناخ، رغم أننا كمهنيين وكممثلين للمهنة كنا ننتظر من الدول الصناعية الكبرى، مصدر هاذ التغيرات المناخية، دعم الفلاحة المغربية، التي تضررت كثيرا من انعكاسات هذه التغيرات المناخية، هاذ الانعكاسات التي تتجلى أساسا في المجالات التالية:

أولا، تفاقم ظاهرة الجفاف وارتفاع درجة الحرارة طيلة السنة، بحيث ولينا تنلاحظو فقط فصلين، بعض الشهور في فصل الخريف وما تبقى من السنة فصل الصيف، وما يترتب من ذلك من انعكاسات سلبية على الإنتاج الوطني، على القيمة الزراعية المضافة، وعلى دخل

صغار الفلاحين، خصوصا بالمناطق الهشة والتي يشكل القطاع الفلاحي المصدر الوحيد للدخل.

وهذه التغييرات المناخية كذلك هاذ الانعكاسات ديال بلادنا تتجلى كذلك في ارتفاع درجة الحرارة وكذلك في شح وعدم انتظام التساقطات المطرية، وما يترتب عن ذلك من تدهور لإنتاج وتدهور للموارد المائية السطحية والجوفية وتدهور واردات السدود.

السيد رئيس الحكومة،

إننا بالعودة إلى الإستراتيجية حول المناخ، فإننا نؤكد أنها يجب أن تكون، إلى جانب باقي الإستراتيجيات القطاعية الكبرى في التنمية المستدامة في صلب النموذج التنموي الجديد لبلادنا، مع استحضار، بالإضافة للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، البعد البيئي لتعزيز النجاعة الطاقية، في أفق إنجاز التزام بلادنا باعتماد اقتصاد الأخضر في أفق سنة 2030، هذه الإستراتيجية في نظرنا التي يجب أن تنبني على مبدأين أساسيين:

أولا، مبدأ التأقلم مع التغيرات المناخية، والذي ينبني أساسا، أولا على ما يلي:

ضرورة الإسراع بتحسين العرض المائي ومعالجة العجز الكبير الحاصل بين العرض والطلب حول الماء، من خلال ضبط وتعبئة وتنمية وتثمين جل مياه الأمطار عبر سدود صغرى، متوسطة، كبرى ونقط تجميع مياه الأمطار، ما بقاش عندنا الحق نشوفو الماء غادي للبحر، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها في القطاع الفلاحي وإنجاز برامج تحلية المياه والتطعيم الصناعي للفرشة المائية، والبحث عن موارد جديدة للماء، وتوسيع المدارات السقوية خصوصا في السهول الساحلية للحد من غزو المياه البحرية للفرشات المائية، وكذلك الحد من الاستغلال غير المعقلن للفرشات التحتية للأودية لتعزيز التطعيم الطبيعي للفرشات المائية، واستبدال الزراعات بالمناطق، خصوصا بالمناطق الهشة، زراعة الحبوب، بالأشجار المثمرة المقاومة للتغيرات المناخية؛

وبخصوص المبدأ الثاني والمتعلق بالتخفيف من العوامل المسببة للتأثيرات المناخية، خصوصا من خلال التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لتبني سياسة تنموية منخفضة الكربون ودعم غرس الأشجار المثمرة للزيادة في اختزان الكربون في التربة والحد من استعمال الطاقات الملوثة في جميع القطاعات ودعم الاستثمارات في الطاقة الشمسية والاستفادة من 3000 ساعة شمسية اللي تتوفر في بلادنا، واستبدال أسطول السيارات والعربات والمحركات القديمة، وذلك قبل الموافقة على المشاريع القيام بدراسات مسبقة للتأكد من مدى تأثيرها على البيئة وتدبير النفايات.

بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي لتطوير قدرات سلاسل الإنتاج على التأقلم مع التغيرات المناخية وتشجيع استعمال الزراعات البديلة، خصوصا فيما يتعلق بالمراعي وتحسين الكلأ.

السيد رئيس الحكومة،

حضرات السيدات والسادة،

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

استمعنا بإمعان السيد الرئيس لجوابكم حول تساؤل فريقنا وكذلك الفرقاء حول موضوع ذا أهمية كبيرة واستمعنا لما أنجزتموه وما أنجزته الحكومة لمواجهة هذه الظاهرة، التي نتفق معكم أنها أصبحت عالمية وأن وطننا العزيز أصبح يصاب، مثل عدد من البلدان، مرة مرة بهذه الكوارث، وقانا الله جميعا منها، آمين.

السيد رئيس الحكومة،

تكلمتو تقريبا على جميع القطاعات اللي كيشملها هاذ القطاع من ماء وكهرباء وطاقة شمسية وتصفية ماء ومخططات جهوية للماء وكذلك مخططات وطنية، فالسيد الرئيس نحن كمعارضة استقلالية وطنية ناصحة بغينا باش نوجهو بعض النصائح، وتقبلوها منا بصدر رحب، كما هي عادتكم لأنه بعض المرات ما كنتفهموش وكنشوفو وقت ما جات هاذ الجلسة ديال الأسئلة كيكون التبادل ديال التهم، من المسؤول؟

احنا اليوم كنتكلمو مع حكومة مسؤولة اللي عندها 9 سنوات أو على الأقل الحزب الحاكم في النسخة الأولى والثانية 9 سنين راه تولد الدري ودخلو للمدرسة ووصل للثانوي، لذلك ما يمكن حتى واحد يتنكر لـ 9 سنوات على الأقل يبقى يقول أش وقع 20 عام.

لذلك، احنا كذلك أنتم اليوم مسلحين أكثر من الحكومات السابقة بالاستفادة والحماية بعد التصويت على دستور 2011 اللي اعطاكم واحد الصلاحيات اللي ما عمر كانت عند شي رئيس حكومة أو وزير أول، حتى أن الدستور سماكم رئيس الحكومة وليس الوزير الأول وأصبحتم تترأسون عدة مجالس إدارية التي كانت تترأس من طرف جلالة الملك، فهذه قوة مادية ومعنوية أعطاها ليكم الدستور، وبالخصوص المجلس الوطني للماء اللي ولى بطبيعة الحال كيشرف على هاذ المسألة ديال

الماء، وكذلك آخرها صندوق التضامن ضد الكوارث اللي منذ 3 سنوات فاش بدا العمل به بينما منذ 2015 الصلاحيات كلشي تنقلات ليكم، فما نقولوش أن هاذ التعثر راه المعارضة هي السبب ديالو، لأنه إهدار الزمن السياسي، كما دائما نقول داخل حزب الاستقلال، عندو واحد الفاتورة وهاذيك الفاتورة كنخلصوها جميعا، لأنه بغض النظر أننا نبداو نتلاوحو المسؤوليات من المسؤول؟ راه إلى فات الزمن راه غادي يخلصوها هاذوك الناس هاذوك الشباب اللي اليوم عندهم 9 سنين واللي الحزب ديالكم كيمثلهم اللي دوزو 9 سنين في الحكم من هنا ل 10 سنين غادي يكونو 19 سنة راه ما غاديش يرجعو يقولو لا، راه هاذيك الحكومة اللي كانت ما دارت، الوقت كالسيف.

لذلك، المراسيم اللي ولينا كنشوفو كتاخذ 3 سنوات السيد رئيس الحكومة غير معقولة والقوانين كذلك، احنا شوف العيب إلى كاين شي قانون واقف هنا داخل هاذ المجلس الموقر وعندكم أغلبية اللي تدوزو بها اللي عجبكم، اللي عجبكم تدوزوه والمعارضة كاع ما تسمعو ليها.

غادي نقول ليكم آخر مثال أنتم تتكلمو على الطاقة الشمسية السيد رئيس الحكومة وتتقولو خاصنا نشجعو عليها، في نفس الوقت (ONEE) كيتشكى من عجز، كيجيو هنا فالميزانية في السنة المالية تتقولو بأن عندو عجز وفي نفس الوقت الناس اللي تيبغيو يديرو استثمارات ديال الطلاقة الشمسية كتضربهم الحكومة بـ 20% ديال (TVA[7]) وبالخصوص راه غير الصغار اللي تياكلو العصا ما تسحابوش الكبار السيد رئيس الحكومة، غير ذوك الفلاحة اللي تيديرو واحد (système) ديال 100 ألف درهم وفيه واحد (2 pouces) وكيتساين الشمس إمتى تتطلع باش يسقي ذاك خيزو ديالو ولا بطاطا ديالو ولا النخلة ديالو في فكيك ولا في الراشيدية ولا في بوذنيب ولا في طاطا، من حيث تيجي يخلص هذيك 20% كيفاش بغيتونا نشجعو هاذ على الأقل هذا الطبقة؟ هذا الشمس ديال الله و(TVA) درتوها انتوما وحيدو غير لهاذ الدراوش باش على الأقل تتمشاو مع السياسة ديالكم اللي تتقول.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

والكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد رئيس الحكومة على جوابكم ونثمن المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في معالجة ظاهرة التغيرات المناخية، خصوصا الحياة التي هو الماء والذي أصبح يهدد البلد بالنقص.

[7] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

وفي مواجهة نقص هذه المادة يفرض على الحكومة مواصلة بناء السدود وهي السياسة الحكيمة التي كانت من إبداع جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، ويواصل إنجازها جلالة الملك محمد السادس، حيث وصلت الحصيلة 140 سدا، إضافة إلى آلاف الآبار والأثقاب الاستكشافية لاستخراج المياه الجوفية.

رغم كل هذه الجهود أصبحت غير كافية، فمواكبة مختلف الاستراتيجيات الوطنية التي غيرت معالم بلادنا الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يجب الاشتغال على تطوير الصناعة السقوية لترشيد الموارد المائية وكذلك الاشتغال على النجاعة المائية لترشيد هذه الموارد المائية، فنجاحها مرتبط بتوفير هذه المادة الحيوية.

لذلك، يجب الإسراع في إنجاز باقي البنيات التحتية المرتبطة بتوفير الماء كالسدود التلية التي نحن في حاجة ماسة إليها والحقيقة أنه حصل بشأنها تأخر.

السيد رئيس الحكومة،

لا ننكر اليوم أن المغرب يتميز بهشاشة بيئته حيال الآثار السلبية للتغيرات المناخية، حيث تتجلى الهشاشة في توالي فترات الجفاف إلى جانب الفيضانات التي عرفتها المملكة في الآونة الأخيرة وارتفاع في درجة الحرارة، وبالتالي فإن الأمر أصبح يقتضي منه مضاعفات جهوده تنمويا وطنيا بإشراك كافة الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين والمجتمع المدني في سبيل بناء أسس تعاون وطني لمواجهة هذه الآثار العكسية.

ثم كذلك، يجب على بلدنا أن يعزز موقعه ودوره كبلد اعتبر من السباقين المساهمين لرفع التحدي الذي تفرضه التغيرات المناخية على جميع الدول وخاصة من الدول النامية.

على مستوى العملي توضح لنا أكثر توجهات بلدنا في حماية البيئة من الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية حيث يجسد لنا مخطط الطاقة الشمسية التي أطلق في شهر نوفمبر 2009 إلى جانب المشاريع البيئية الأخرى من قبل مخطط المغرب الأخضر، مخطط الاستثمار الأخضر، صورة واقعية للالتزام الفعلي للحكومة بمضامين الاتفاقية الدولية.

إن السياسة البيئية للمغرب والتي نستشف جزءا منها في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والتي تعمل الحكومة بكل ثقة على تنفيذها، كإجراء أساسي لضمان مستقبل آمن من المشاكل البيئية وبلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم، ولاشك أن النصوص القانونية المختلفة تعزز حماية البيئة وتدعم جهود محاربة التلوث، خصوصا أن الآلية القانونية آلية فاعلة في تنزيل السياسات البيئية وضبط وتحسين علاقة الأفراد بمحيطهم.

ننوه بعزم الحكومة في المساهمة الفعالة في الجهود العالمية لإيجاد حلول دائمة لتغير المناخ تزكيه الخطوات المهمة في تنفيذ التزاماتها تجاه

اتفاقية الإطار، و"محطة نور" نموذج للرفع من طموحات المغرب وتأمين 52% من قدرته الكهربائية الوطنية من مصادر الطاقة المتجددة.

إلا أننا نلاحظ السيد الرئيس، أن هناك قصورا في انجاز البرنامج الوطني لإحداث 23 محطة لمعالجة النفايات، ونتساءل عن من أوقفه؟ حيث فوت على بلادنا إنجازا مهما كان سيعمل على تدوير مختلف النفايات.

وعلى المستوى المتعلق بالكوارث الطبيعية، نعتقد أن الحكومة يجب أن تشتغل على الالتقائية، لذلك فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقترح عليكم لمواجهة القصور وضعف المقاربة الاستباقية إحداث وكالة وطنية، تشرف على ضمان التقائية كل السياسات العمومية مرتبطة بموضوع حماية بلادنا من الكوارث الطبيعية والتي بدأت تتزايد على اعتبار أن أهم عنصر في هذا الموضوع هو التوقعات والاكتشاف المبكر للظاهرة قبل حدوثها.

مشيرين في هذا الإطار إلى إعادة النظر في تدبير الحساب الخاص المرصود للأمور الخصوصية، يتعلق بتوفير الموارد لمواجهة ظاهرة الكوارث وحماية بلادنا منها، بالإضافة إلى ضعف التمويل، حيث نجد أن المساطر المعقدة التي يعتمدها الصندوق في إقرار تمويل الكوارث، يجب إعادة النظر فيه وتوزيع تدخلاته، على اعتبار أن الكوارث الطبيعية أصبحت متنوعة ومتعددة، وقد تظهر أمور جديدة غير مألوفة، حتى تكون بلادنا مستعدة لكل الاحتمالات والظروف.

السيد رئيس الحكومة،

هناك مجهود يبذل في هذا الموضوع، لكنه يبقى غير كاف بفعل تعقد الظاهرة، لذلك يجب الاشتغال على الاستباقية والإنذار المبكر، الذي يبقى الكفيل في التخفيف من أثرها منذ حدوثها، لأن التأثيرات المناخية عديدة وطالت كل القطاعات، طالت الصحة، وفرة الطعام، النمو الاقتصادي، الهجرة، الأمن، التغيرات الاجتماعية والمنافع مثل المياه، حتى خصوبة الإنسان، حتى عقلية الإنسان، لأن الطبيعة الإنسانية عند مضللي العقول ثابتة لا تتغير، يفسرون على هواهم ما يسمعونه من الآخر، فمهما كنت شخصا صالحا سيحكم عليك الناس بناء على ميزاجهم وحاجاتهم، "تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت، لكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس طوال الوقت".

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

<u>المستشار السيد أبوبكر اعبيد:</u>

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أتدخل في موضوع سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، إيمانا منا بأن مواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعة المرتبطة بها هي قضية إنسانية مشتركة، تقتضي نهج مقاربة تشاركية بما تتطلبه من تنسيق بين مختلف الإدارات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية والتربوية ببلادنا.

وإذ تشكل التغيرات المناخية تحديا كبيرا بالنسبة لجميع الفاعلين على المستوى الدولي، لما لظاهرة الاحتباس الحراري من انعكاسات خطيرة طالت مختلف المجالات الإنسانية، وعلى الرغم من أن المشاكل البيئية التي يواجهها العالم ليست وليدة اليوم، إلا أن مجموعة من الدراسات والتقارير المنجزة تدق ناقوس الخطر حول الآثار السلبية للاحتباس الحراري على الإنسان وعلى الاقتصاد والتنمية وعلى النقص الحاد الذي تعرفه جل سدود المملكة وكذلك الاستنزاف والتدبير الذي تعرفه الثروة المائية.

والمغرب ليس في منأى عن المخاطر، فمثلا تقلص الموارد المائية، تفاقم التصحر، ارتفاع مستوى البحر، وهذا ناتج عن سوء استخدام الموارد الطبيعية في الاستهلاك غير العقلاني وزيادة حجم الغازات السامة المنبعثة من المصانع ومن النفايات، مما يؤثر سلبا على القطاع الاقتصادي بمختلف مجالاته، فمثلا الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

ويعد الماء أكبر ضحية للتغيرات المناخية سواء من خلال تمظهرات الظاهرة أثناء الجفاف أو الفيضانات المفاجئة والمهولة، التي تحدث أحيانا، وكلنا نتذكر بألم كبير الأرواح الطاهرة لشهداء ملعب تارودانت وانجرافات التربة كذلك بجهة مراكش والمد المهول للمحيط أثناء فصل الشتاء.

وطبعا لا أحد ينكر السياسة التي نهجتها بلادنا في هذا المجال من خلال تدبير مندمج للموارد، وقد كان خطاب جلالة الملك نصره الله خلال قمة باريس وكوب 22 الذي نظمته بلادنا وكوب 25 بمدريد الآن واضحا في إبراز الجهود التي بذلها المغرب وما يزال يبذلها في العمل على مكافحة التغيرات المناخية، منفذا لالتزاماته الدولية بالعمل على خفض الانبعاثات الحرارية، وإذ باتت بلادنا من الدول الأكثر نشاطا وفعالية على المستوى البيئي وتتجلى هذه الفعالية أيضا في تنظيم لقاءات وندوات وطنية ودولية خاصة بالموضوع، ناهيك عن الأهداف الجريئة التي وضعها في مجال الطاقات المتجددة التي ستشكل الطاقة النظيفة لإنتاج الكهربائي المحلي سنة 2030.

وكفريق نثمن مجهودات الحكومة في إطار، خصوصا التدابير المتعلقة بالتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة وتدابير التكيف مع الأرصاد الجوية، تشجيع مشاريع التخفيف للاقتصاد الطاقة، التسريع بطمر بعض المطارح في بعض المدن، ولكن تبقى هذه المجهودات غير

كافية في مواجهة الكوارث الطبيعية خصوصا تلك المتعلقة بتلوث المياه السطحية والجوفية والبحرية.

وكذلك ضعف البنيات التحتية في مجال التطهير السائل والصرف والمطارح العشوائية للنفايات السامة المنبعثة من المصانع والوحدات الصناعية التي تساهم بشكل كبير في تلويث الفرشات المائية وتدهور الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي بالاستعمال المكثف للأسمدة والأدوية الكيماوية، ضعف الغطاء الغابوي نتيجة لنهب الأشجار، والنهب العشوائي والخطير لرمال الشواطئ كذلك، وكذلك التقنيات المستعملة في استغلال المناجم بمختلف أنواعها، كل هذا يلحق أضرارا كبيرة بالماء وبالنبات وبالهواء وبالتربة وبالرمال، خاصة في غياب تام لأية مراقبة.

السيد الرئيس المحترم،

من أهم التحديات التي ستواجه بلادنا في المستقبل المنظور ما يتعلق بالأمن الغذائي بالمغرب، خصوصا في تدبير الأراضي الفلاحية والحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالها والحد من التأثيرات البيئية السلبية على النشاط الزراعي، لذلك نحذر من تداعيات هذه الظواهر المناخية وتأثيرها المباشر على نوعية التربية والثروة المائية والجفاف الذي أضحى ظاهرة بنيوية في المملكة، فالمغرب قد يعرف خصاصا كبيرا على مستوى نصيب الفرد من الماء في أفق عام 2030 إذا لم يتم اعتماد مقاربة عقلانية في استغلال الثورة المائية والتفكير في إستراتيجية فلاحية بديلة، تأخذ بعين الاعتبار عنصر تغير المناخ.

ويؤكد التقرير الوطني الثالث للمغرب 2016 المتعلق بالاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والذي أنجزته الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة أن الزراعة البورية حساسة جدا إزاء المخاطر المناخية بما في ذلك الجفاف، حيث أن تأثيرات التغيرات المناخية تؤدي إلى انخفاض في الإنتاج في الحبوب.

وكذلك فالاحتياجات المائية للمحاصيل المسقية كذلك هي ارتفعت، لأنه ليست هناك إدارة فعالة ومعقولة لعقلنة استعمال الماء في المناطق السقوية، وحسب المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية فالرأس المال المائي سيكون ما بين 465 إلى 520 متر مكعب للمواطن في السنة، وهو ما سيشكل تحديا كبير لولوج المواطنين والمواطنات للكمية الكافية من المياه سنويا، مما سيؤثر كذلك على كلفة الاستغلال الخاصة بالرأسمال المائي ببلادنا، وجدير بالذكر أنه في السنوات الفارطة كان نصيب الفرد من المياه حوالي 700 متر مكعب في السنة.

لذلك، المطلوب اليوم في نظرنا هو ضرورة تبني إستراتيجية استباقية ووقائية في تدبير الكوارث الطبيعية، حماية لأرواح المواطنين والمواطنات، وألا تبقى حبيسة ردود الأفعال بعد حصول الفواجع، كما يؤكد ذلك واقع الحال ومختلف التقارير الوطنية.

إن المشكل أكبر من فرض رسم التضامن لمواجهة الكوارث الطبيعية، بل لابد من حملات التحسيس والتوعية لفائدة المواطنين وترشيد استعمال المياه وإدخال طرق للتعاطي مع الكوارث الطبيعية ضمن المناهج التربوية، وأيضا عبر القوانين الزجرية لمواجهة مخلفات التعمير والمراقبة الصارمة للمشاريع، وملاحقة المتورطين في اختلالات البنيات التحتية والغطاء الغابوي، كما ندعو إلى نظرة أوسع وأعمق للتعاطي مع الكوارث الطبيعية والابتعاد عن الحلول الارتجالية.

كذلك، من المفروض حماية المواطنين من الكوارث الطبيعية من خلال العمل على تقديم التعويضات اللازمة، خصوصا في فترة الصيف التي تقع فيها هذه الوقائع بشكل كبير للغاية، إلى جانب ما يتعلق بالحرائق والجفاف الذي يستهدف الفلاحين الكبار والمتوسطين.

السيد الرئيس المحترم،

في الأخير، نؤكد على المجهودات المغرب في مجال البيئة ينبغي أن تتم عن رغبة حقيقية للتصالح مع البيئة، تنسجم فيها الرؤية الرسمية والصيرورة المجتمعية، مع العمل على تقييم السياسات المرتبطة بهذا المجال بهدف خلق نوع من التناسق وبين الكيفية التي تقدم بها البيئة في المنتديات العالمية والممارسات المجتمعية اليومية.

لذا، ندعو الحكومة للانتقال إلى السرعة القصوى في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، وتسريع وضع آلية وطنية لتتبع تنفيذ هذه الأهداف مع إيلاء أهمية لكل الأهداف على قدر المساواة، من أجل بلوغ طموح التحول إلى منظومة الاقتصاد الأخضر بحلول سنة 2030.

ينبغي كذلك على بلادنا العمل على جعل هذه المنظومة في صلب النموذج التنموي.

شكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة السيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا.

أريد ان أقول للأخوات والإخوان أنه إلى رجعنا ل.. أنا استمعت بإمعان للملاحظات، ولكن غير باش نقول ليكم وباش تعرفو الجهود المغربية في هذا المجال، دبا ها هو الموقع ديال البنك الدولي والذي يسجل نهج مشتركة بين القطاعات للوفاء بالتزامات المغرب المناخية، وفيه يقول في مجموعة البنك الدولي جابو السياسات وجابو إلخ "وقد شرع المغرب

في تطبيق تدابير قوية لمواجهة هذه التحديات، ففي إطار مساهمته الوطنية لمكافحة التغيرات المناخية كذا كذا والغازات الدفينة" وذيك الأهداف اللي قلناها كلها.

ثم يقول الرئيس المشارك لفريق المشروع في مكان آخر، يحيي المغرب، هي إمرأة، تقول.. تحيي المغرب "لتطبيق نهج على مستوى الاقتصاد يبرهن المغرب في هذا التطبيق على ريادته في العمل المناخي على نحو يسترشد به الجيل التالي من مساهمته الوطنية لمكافحة تغير المناخ وتحقيق نواتج التنمية منخفضة الكاربون والقادرة على تحمل تغير المناخ على المدى المتوسط".

وهذا التقرير ملخص ديال التقرير الدولي هذا بالعربية ولكن يمكن نلقاوه بالإنجليزية مطول أكثر كيبين أن المغرب بذل جهود وأن الترتيب ديال المغرب اللي هضرت عليه فيما يخص تغير المناخ الجهود ديالو الترتيب الثاني في العالم هو راه مستحق نتيجة جهود عملية مبذولة.

صحيح، أنه ماشي معناه عالجنا جميع المشاكل، كاين مشاكل، لأن جزء كبير من هاذ المشاكل غير متوقع، جزء كبير من المشاكل غير مقدور عليه، راه فأمريكا دبا كاين فيضانات وكاين أعاصير وكيموتو فيها العشرات ديال الأفراد، واش أمريكا ما عندهاش القدرة؟ كيف تدير تحبس؟ كيجيك الإعصار في مكان ما كنتيش معول عليه، كيجي في مدن في الوقت اللي بدلا من الاستعداد ليه.. أحيانا تتكون الاستعدادات وعارفين وجاي وكيخليو الناس بعض الناس ما كيبغيوش يخرجو..الخ، هما أنفسهم، فهذا مشترك كوني إنساني لا بد أن نكون واعيين به.

لكن، أريد أن أقول بأنه فيما يخص معالجة المياه العادمة لأن أحد الإخوان طرح هذا الموضوع، أريد أن أقول بأنه اليوم عندنا 147 محطة معالجة للمياه العادمة في إطار البرنامج الوطني لتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، وسنة 2005 كان عندنا غير 21 معنى ذلك أنه هناك واحد الحركية مشهودة، صحيح أنه باقي كيخصنا مزيد من المحطات.

هناك مخطط باش نمشيو لسنة 2040 حتى لمليار متر مكعب، 320 مليون متر مكعب سنويا في المدن والمراكز، 573 في مجال مراكز الجماعات القروية، واحنا بتوسيع هذه المحطات ديال التصفية أو المعالجة ديال المياه العادمة غادي نفقدو واحد أسمو..

ولكن يجب أن أقول بأن هذه الجهود كلها واللي طرحت فيه عدد من الاستراتيجيات إرادية، واعية، وفيها إجراءات قوية واللي بوأت المغرب مكان مهم، هذه لا تكفي دون عمل تشاركي من قبل الجميع، تشاركي من قبل الجميع، حتى المواطن احنا معولين عليه يكون مشارك، لأن المواطن عن طريق الاقتصاد في استهلاك الماء، الاقتصاد في استهلاك الكهرباء، الاقتصاد حتى في النفايات، حتى في النفايات، راه ما تنساوش بأنه حتى على حساب الإحصائيات، هي إحصائيات دولية فيها 30% من النفايات كلها فيها أطعمة، احنا راه عندنا حتى 40%، احنا خاصنا باقي نقتصدو، باقي الخبز الكارم كيخرج من الديور، كيفاش نقللو من هاذ الشي؟ لأنه يبذر الثروة الوطنية من جهة، ولكن من جهة ثانية كيكثر لينا النفايات والمعالجة ديالها وكتولي عندها كلفة كبيرة، وكتولي فيها صعوبة.

فلذلك، يجب التعبئة والتوعية والتحسيس والتشارك من قبل الجميع: مجتمع مدني، إعلام اللي كنحييهم حتى هما، لأنهم عندهم دور مهم، المواطن، الجهات الرسمية، البرلمان، الجميع يجب أن يتعبأ في هاذ الورش، لأن التأثيرات ديالو السلبية عامة للجميع، ما غاديش يتعمم لهاذو بدل هاذو، عامة للجميع.

أشير إلى أنه راه عندنا مشاكل فيما يخص مثلا الساحل في بعض مناطق الشمال راه يتآكل ساحلنا بنسبة قد يصل، قد يصل إلى متر في سنة أو سنتين تقريبا، مما يعني أن هناك مخاطر حقيقية، وخاصنا احنا نساهمو باش ..

عندك الاقتصاد في الماء، لأن الماء اليوم يعد ثروة وطنية غالية جدا اللي قد.. بغض النظر على الثمن، ولكن اللي قد يقتصد من الماء راه أي نقطة من الماء استطعنا نقتصدوها فهي قد ربحناها لأنفسنا ولأبنائنا في المستقبل.

دور القطاع الخاص في المقاولات والاستثمار في تدوير استعمال الطاقات المتجددة بالنسبة للقطاع الخاص، الاستثمار في هذا المجال هذا

أيضا مهم جدا، ونهيب بالقطاع الخاص بأن ينخرط بقوة وبفاعلية في هذا المجال، بطبيعة الحال هناك عدد من البرامج يمكن أن تواكب وتساهم، رسمية بطبيعة الحال، أن تواكب وتساهم في هذا المجال.

أريد مرة أخرى باسمكم، باسمكم أن نحيي جميع المناضلين من المواطنين والموظفين والعاملين والناس ديال الوقاية المدنية وديال الأمن الوطني والدرك الوطني والقوات المساعدة وغيرهم، اللي كيناضلو والموظفين ديال الصحة والموظفين ديال التجهيز والموظفين حتى ديال التعليم، لأن حتى هما كيكونو في مناطق بعيدة، اللي أحيانا يعملون في ظروف صعبة، اللي في الرباط واللي في الدار البيضاء واللي في مراكش خاصهم يشعرو بأنه هناك هؤلاء المواطنين وأنهم يكافحون في ظل التغيرات المناخية، تغيرات كبيرة أحيانا، مناطق ما كانتش فيها حرارة شديدة ولت فيها حرارة شديدة، مناطق كانت فيها الشتا ما بقاتش فيها الشتا، ولى فيها الجفاف، مناطق كان فيها..

الفلاحة حتى هما كنحييهم اللي صابرين. آه؟ نجيو ليها إن شاء الله، خاصنا نديرو.. عدد من الجهود كثيرة ديال التخفيض ديال الرسوم وديال.. في هاذ ثلاث السنوات الماضية، فيما يخص الطاقة الشمسية

بذلت فيها أمور كثيرة جدا، وأتمنى أن نوفق إن شاء الله لتحقيق أمور أفضل في المستقبل.

مرة أخرى، على الرغم من هاذ التحديات، هي كبيرة وخطيرة، أن نقوم بما ينقذ بلدنا ويجنبه كل المخاطر حالا ومستقبلا إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم جميعا لمساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 258

التاريخ: الثلاثاء 20 ربيع الآخر 1441هـ (17 ديسمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس

التوقيت: ساعة وخمس وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد وزير الشغل والإدماج المهني المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس بقرارين صادرين عن المحكمة الدستورية بتاريخ 11 دجنبر 2019 يتعلقان على التوالي ب:

1- القرار رقم 92/19 الذي صرح بموجبه بتجريد السيد عثمان عيلة، المنتخب في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم لجهة كلميم-واد نون من عضوية مجلس المستشارين، وبشغور المقعد الذي كان يشغله، مع إجراء انتخابات جزئية لشغل المقعد الشاغر، تطبيقا لأحكام البند الخامس من المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين؛

2- القرار رقم 99/19 الذي صرحت بموجبه بشغور المقعد الذي كانت تشغله المرحومة فاطمة آيت موسى بمجلس المستشارين برسم الهيئة الناخبة لممثلي الغرف الفلاحية لجهات مراكش–آسفي، درعة–تافيلالت، سوس–ماسة، وأمرها بإجراء انتخابات جزئية بخصوص المقعد الذي كانت تشغله، عملا بمقتضيات البند السادس من المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

كما توصلت الرئاسة بـ:

- مراسلة من السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ببرمجة الأسئلة الموجهة لوزارته، مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع الشغل والإدماج المهني، أي قبل الأسئلة الموجهة لقطاع العدل، وذلك لارتباط السيد الوزير بنشاط حكومي؛

- وبمراسلة ثانية يخبر من خلالها المجلس بطلب السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارتها إلى جلسة لاحقة، نظرا لمشاركتها في أشغال المنتدى العالمي حول اللاجئين المنظم بجنيف.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يطلب من خلالها الفريق تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير التربية الوطنية حول عملية تعميم التعليم الأولي إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه الثلاثاء 17 دجنبر 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 26 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 30 سؤالا.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لوزير الشغل والإدماج المهني، حول علاقة التكوين بسوق الشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

الزملاء المستشارين ومستشارات المحترمين،

السؤال يتعلق بقضية ربط التشغيل بالتكوين، فطبعا التشغيل أمر ضروري والتكوين والتأهيل ضروري كذلك، وبالتالي ومن تم نصل إلى تثمين الموارد البشرية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن:

- ما هي إستراتيجية الوزارة لربط التكوين بمتطلبات سوق الشغل لإتاحة الفرصة لكافة الشباب للإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير الإجابة على السؤال.

السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار والفريق ديالكم على هذا السؤال.

في الحقيقة هذا موضوع أقل ما يمكن أن نقول عنه أنه عرضاني ويهم ليس وزارة الشغل فقط ولكن يهم قطاعات وزارية متعددة، ورغم ذلك يمكن أن أقول لك أنه بالنسبة لنا الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وضعت هاذ الموضوع كمجال من مجالات الإستراتيجية اللي كنشتغلو عليها في الإستراتيجية الوطنية، والبرنامج التنفيذي ديال المخطط حدد 8 ديال المداخل لإمكانية التعاون مع هاذ الموضوع، هي كالتالي:

• المدخل الأول: دعم تدريس اللغات؛

• المدخل الثاني: تطوير الحس المقاولاتي وحب المبادرة في جميع مستويات وأسلاك التعليم، ثم متابعة مهننة التكوينات، ثم وضع نظام للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية، ثم التوجه تدريجيا نحو نظام ينبني على الوحدات لفتح باب الشهادات للجميع، ثم العمل على وضع منظومة تسمح بالتكوين مدى الحياة، ثم فتح وكالة جامعية وفضاءات للتشغيل بالمؤسسات التعليمية.

بالنسبة لنا في الوزارة تنشتغلو على جوج ديال البرامج ممكن أن تصنف أيضا من هاذ النوع من البرامج، اللي هي قصيرة المدة من خلال الوكالة الوطنية للكفاءات وإنعاش التشغيل.

البرنامج الأول تيتسمى بـ "التكوين التعاقدي" يهدف لملاءمة كفاءات المرشحين لمهن معينة، سواء قبل التشغيل أو بعد التشغيل، وقد استفاد منه تقريبا إلى حدود اللحظة 12.088 شخص؛

ثم التكوين التأهيلي أو التحويلي ويرمي إلى تحسين قابلية التشغيل للباحثين عن شغل عبرتكوينات محددة، تستبق حاجيات سوق الشغل من الكفاءات، والتي يتم التعرف عليها في إطار دراسة استشرافية سنوية، وتهدف هذه التكوينات إلى تلقين المستفيدين كفاءات تقنية ومهنية جديدة أو تقوم بتحويل كفاءاتهم ومعارفهم إلى كفاءات أكثر طلبا في سوق الشغل، وقد استفاد إلى حدود اللحظة 7830 شخص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الوزير.

في البداية لابد أننا نشيرو على أننا عندما نطرح أي سؤال، فنحن نستحضر في خلفيتنا أن الحكومة متضامنة، ثم كذلك الإستراتيجية يجب أن تكون واحدة طبعا، والالتقائية يجب أن تأخذ المجال ديالها والمساحة ديالها في الأمور التنفيذية ديال الحكومة.

لذلك، العلاقة الجدلية ما بين التكوين وبين التشغيل مسألة اللي احنا والمغرب عشناها منذ بداية الاستقلال إلى الآن، واحنا كنا ذيك الساعة في الطلبة في النقابة ديالنا في الطلبة آنذاك، كنا دائما هذا هو الموضوع اللي تنطرحوه، اللي هي ربط التشغيل بالتكوين.

اليوم، احنا تنثيرو الانتباه، لأنه في المجتمع واحنا تنخالطو المجتمع طبعا ونمثل السكان ونمثل المواطنين، أنه هاذ الموضوع ديال التشغيل كيطرح علينا واحد القضية واضحة، هوكاع اللي جاء تيتكلم بغا يشتغل أشنو تيرغبك؟ على ربي بغيت نخدم، تتقول لو سؤال، آش تتعرف تدير؟ أشنو بغيتي تخدم؟ أشنو الجواب اللي تيكون تلقائي؟

اللي كاين هاذ جوج كليمات أو لا ثلاثة، حيث تتحللهم من الناحية السوسيولوجية أولا أش وجدت، تتلقى بأنه كاين مشكل، ما شي القضية في الخدمة، القضية أش بغيتي تدير؟

ثانيا، تتكون برامج مهمة ومجهود كبير تديرو الحكومة، ولكن واش تيوصل للشبان؟ تيوصل للشباب؟ كاين شي اتصال بهم؟ تنوصلو لهم هاذ المنافذ اللي كاينة ولا هاذ الشي ديال التكوين؟

ثم التكوين راه ما تيكونش على مستوى واحد، خاصك تكون عندك الباكالوريا أو لابد تكون عندك إجازة، إوا اللي ما قراش، أشنو؟ وكي غادي نوصلو لو؟ كيغادي نفتحو له الباب؟ كيفاش غادي نتذاكرو معه؟ هذا اللي تنطلب أنا في السؤال ديالي، أشنو الإستراتيجية؟ أشنو

الطريقة؟ أشنو الأسلوب؟ أما أنا ما تنقولش بأنه ما كانش الاشتغال وما كاينش البرامج وما كاين المجهود، كاين، ولكن حيث تتشوف أرض الواقع تتلقى وضعية أخرى.

إذن كاين إشكال، احنا خصنا شوية نهبطو الطريقة ديالنا للتعامل مع هاذ المواضيع وما نبقاوش تنشتغلو اشتغال بحال الأكاديمي، ديال الأرقام والبرامج وكذا، ولكن الحقيقة الآن تيخص كلشي يهبط ويتجاوب مع هاذ الشباب ديال الأمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

لا أنا جاوبت وخا قلت لي التضامن الحكومي، أنا جاوبت هذا الأمر ما مطروحش وبالإضافة إلى أن الإستراتيجية هي إستراتيجية تهم وزارة الشغل، احنا تنشرفو عليها وتنأطروها، احنا اللي تنتبعو التنفيذ ديالها، ولكن تهم جميع القطاعات الحكومية، والدليل على ذلك التقييم والتقارير ديال التقييم اللي تنقدموها، اللي تتشارك معنا فيها جميع القطاعات الحكومية.

بالنسبة واش هاذ الشي تيوصل الشباب أو لا؟ أنا أعطيت أرقام، هاذو مغاربة شباب مغاربة شاركو واستفادو، فاش قلت لك 12.000 مغربي استفادو، ماشي كلام عام أو لا فلسفة، لا هاذو 12.000 مغربي استفادو من هذاك البرنامج اللي قلت لك، والآخر استفادت فيه 7.000 مغربي، هاذو من الشباب المغاربة اللي تيستافدو.

طبيعي واش هاذ الشي تيلبي الحاجيات ديال جميع الشباب المغربي؟ أنا نقول لك لا، ما شي أنت، أنا نقول لك لا، ولهذا تيخص المجهود إضافي باش نزيدو نشتغلو جميع بما يمكن أن يلبي جميع الطلبات ديالنا في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه: "ارتفاع معدل البطالة بين الشباب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن مشكل ارتفاع نسبة البطالة إلى 18% في صفوف الشباب حاملي الشهادات العليا وخريجي معاهد التكوين المهني، أصبح مقلقا وينم عن عجز الحكومة في تحمل مسؤوليتها في هذا المجال.

كان من المفروض، السيد الوزير، أن تكون من ضمن الأولويات كمدخل أساسي لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وأيضا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، من خلال سياسة جريئة وخطة حكومية استشرافية وبعيدة المدى.

السيد الوزير،

إن المادة 31 من دستورنا تعطي الحق لكل مواطن في الشغل، لتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية، إلا أن حكومتكم ولحد الآن تنهج سياسة الحلول الترقيعية، معتمدة على برامج لا تستجيب لخلق مناصب شغل لخريجي المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني.

السيد الوزير،

من العار أن تغيب حكومتكم، السيد الوزير، في برامجها إدماج حاملي الشواهد العليا في سوق الشغل بنسب مهمة يراعى فيها مبدأ تكافؤ الفرص والحد بشكل نهائي من المحسوبية والزبونية والرشوة في التوظيف، فهي طاقات كفأة لها تكوين أكاديمي علمي مطبوع بمنهجية هادفة، تمكن من الإبداع والابتكار في مجالات عديدة، وإلا ما الفائدة من تعليمنا العالي السيد الوزير؟

إن طرحنا لهذا السؤال في الاتحاد المغربي للشغل يأتي في سياق المشروع التنموي البديل الذي أصبح ضرورة حتمية للإقلاع الفعلي لبلادنا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، باستحضار الموارد الطبيعية والثروات التي تزخر بها بلادنا برا وبحرا، وإمكانياته اللامادية ومؤهلات شبابنا حاملي الشهادات العليا، درءاً للتيه والاحتقان الذي تعيشه هذه الفئة التي ناضلت وتناضل في إطار الجمعية الوطنية لحملة الشهادات من أجل حقها في الشغل، بخروجها إلى الشارع في احتجاجات سلمية، جوبهت، تارة بالقمع والحصار، وتارة بحوارات شد الحبل، نتائجها التراجع عن المكتسبات وفرض مخرجات لم تفض إلى الحل الجذري، مما خلق في صفوف شبابنا اليأس والإحباط والعزوف والرغبة في الهجرة وركوب قوارب الموت، وهي أمور تتفاقم، السيد الوزير، حدتها ليصبح الوضع قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة للإجابة السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

نعم آش غادي نقول لك دبا؟ ولكن أنا السؤال اللي وصلني غادي نتفاعل معكم رغم ذلك، السؤال اللي وصلني ماشي هو هذا.

أنا غادي نقول لك، السيدة المستشارة، الحكومة وصفتها بأنها عاجزة، أنا نقول لك ماشي العجز، الحكومة تحاول، تبذل مجهود، وأقول مرة أخرى، واش المجهود كافي ممكن يسد الخصاصات اللي في المغرب كله؟ أنا أقول لك إذا استطعنا أننا نسدو هذا الخصاص انتهينا، ولكن لا، المغرب باقي كاينة حاجة كبيرة تنتظر، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالبطالة وما كاينش إقصاء لحملة الشهادات وما كاينش إقصاء الأطر العليا، لا، بالعكس أنا أقول لك جميع المباريات اللي تتنظم يستفدو منها الناس حاملي الشهادات، وبالعكس البرامج الكبيرة اللي تدارت في المغرب تدارت لامتصاص البطالة ديال الخريجين.

يجب أن ننتبه أيضا إلى غير حاملي الشهادات رغم أن هناك برامج أخرى تهتم بهم.

إلى حدود اللحظة، أنا أقول لك أن الأرقام اللي كتعلن في البطالة من طرف المندوبية السامية للتخطيط هي ماشي سيئة جدا كما هذا، ولكن أيضا ليست جيدة جدا، هي تتعبر عن الوضع ديالنا، نقول كل هما علنو في الفصل الثاني كانوا قالوا 8.1، في الفصل الثاني وصلنا ل 8.1 من معدل البطالة في المغرب وهذا إنجاز كبير.

في الفصل الثالث اليوم هادو (HCP[1]) الأرقام ديالهم، بالنسبة للشباب بين 15 و24 سنة، فيهم 26% ديال البطالة، طبيعي، لأن الفئة الأكثر نشاطا في المجتمع هي الشباب، الفئة الأكثر نشاطا هذا هو الواقع في جميع المجتمعات ماشي غير في بلادنا فقط، ولكن نقول لك أن المخطط الوطني للتشغيل حقق إنجازات مهمة أيضا ما خاصناش نغفلو عليها لأن رغم هذه الأرقام فهناك إنجازات وهناك برامج موجهة وتحقق أرقام.

أنا نقول لك في السنتين الأخيرتين تم إحداث حوالي 500 ألف منصب شغل، منها 140 ألف في القطاع العام، و341 ألف و756 في القطاع الخاص، هذا رقم مهم كيأكد.. طبيعي، هذه مسؤولية الحكومة حق هادوك الناس الحكومة ماشي توفر لهم شغل ولكن أن تساهم أو توفر الآليات التي توفر لهم الشغل من خلال دعم القطاع الخاص، من خلال البرامج، من خلال تأهيل من خلال التكوين من خلال مجموعة ديال البرامج اللي كتدار اليوم طبيعي أنه خاص مجهود إضافي، خاص مجهودات كبيرة، وخاص التعاون ديال الجميع، وبالمناسبة خاص التعاون ديال الجميع من أجل أننا نوفرو الشغل ماشي غير لهذاك الذي يتظاهر فقط، ولكن لجميع المغاربة اللي كيخرج يتظاهر واللي ما كيخرجش يتظاهر أيضا يجب أن ننتبه إليه وأن نوفر له الشغل، كيف ما اللي تيظاهر خاصنا نوفرو لو الشغل واللي ما تيظاهرش خاصنا نوفرو لو الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة إذا رغبت في ذلك، في حدود الوقت المتبقى، 30 ثانية، تفضلي.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الوزير،

كان على حكومتكم خلق مناصب شغل في القطاع العام من أجل سد الخصاص الحاصل في الصحة والتعليم والمرافق العمومية، خاصة المجال القروي.

كان على حكومتكم، السيد الوزير، ملاءمة التكوينات المتوفرة لحاجيات الشغل وتشجيع البحث العلمي، تشجيع الشباب لخلق مقاولات صغرى ومتوسطة والحد من احتكارات الشركات الكبرى.

كان على حكومتكم، السيد الوزير، إيجاد الحلول للرفع من عرض الشغل بوتيرة أسرع من وتيرة تصاعد النمو الديموغرافي من جهة وارتفاع عدد حاملي الشواهد.

كان على حكومتكم الوقوف على الطاقات الشبابية اللي كاينة في (Centres d'appels) اللي موجودة بشكل كبير وبمناصب شغل قليلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نمر للسؤال الثالث، موضوعه: "حقوق العاملات الزراعيات بالضيعات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، تفضل الأستاذ.

[1] **H**aut-**C**ommissariat au **P**lan

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

مع استثناءات قليلة، يمكن أن نعتبر أن أوضاع العاملات الزراعيات في الحقول والضيعات أوضاعا صعبة، في بعض الأحيان مأساوية، خاصة أن هذا المجال من المجالات التي تنفلت من السياسات العمومية ولا تولها اهتمام كبير.

لذلك، نريد أن نسمع منكم السيد الوزير:

هل هناك تصور لمقاربة هاذ الحق ديال العاملات الزراعيات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

في الحقيقة، السؤال اللي وصلني يتعلق بالعاملات الموسميات في إسبانيا وفي المغرب، ولكن بالنسبة لهاذ المجال ديال العاملات الزراعيات فيه إشكالات، كاينة إشكالات كبيرة، ولكن نقول ليك أن انطلاقا من الوعي ديالنا بها كانت لمجموعة من السنوات كانت أولوية وطنية في مجال ديال تفتيش الشغل.

نذكرك بسنة 2018 مثلا كانت عدد الزيارات اللي تنجزات في هاذ المجال 34.897 زيارة مراقبة للمؤسسات الخاضعة لمجال تطبيق مدونة الشغل، منها 1535 زيارة نظمت للوحدات الإنتاجية العاملة في القطاع الفلاحي.

غنقول لك مثلا الملاحظات اللي توجهات والتقارير اللي ترفعات وجهها المفتشين ديال الشغل فهاذ الزيارة 33.087 ملاحظة مفصلة وموزعة، كاين اللي مرتبط بعقود الشغل، كاين اللي مرتبطة بباقي الحقوق الأخرى.

بالنسبة الأولوية كانت أولوية وطنية أيضا سنة 2017، حيث تم الوقوف على ظروف الشغل والتشغيل بالنسبة للنساء والأطفال والمعاقين هاذو هما الفئات بالإضافة، طبعا لجميع الفئات اللي كتشتغل ولكن هؤلاء خصهم حماية خاصة، هؤلاء تمت مراقبة خلال سنة 2017، 3141 مؤسسة تشغل حوالي 184.848 أجير، حيث أنجزت3297 زيارة تفتيش سجلت خلالها 46.401 ملاحظة منها 6901 ملاحظة تتعلق بالنساء فقط، طبعا هي مختلفة وموزعة على حساب الحقوق ديال هاد النساء كاين ملاحظة مرتبطة بحماية الأمومة وكاين ملاحظات مرتبطة بتشغيل النساء وغيرها من المخالفات الممكن أن ترصد في هذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

نحن لا نقلل من أهمية الوعي لدى الوزارة بهذا الموضوع، لكن الواقع لا يرتفع باعتبار نحن لا نعمم ولكن الأغلبية الساحقة وأنا أتحدث عن الضيعات الفلاحية ولا أتحدث عن المؤسسات ديال الصناعة الغذائية أو غيرها، هاد الضيعات الفلاحية هي في الحقيقة القانون يقف عند باب الضيعة، وراء باب الضيعة هناك شريعة أخرى اللي تطبق، أولها أن الحد الأدنى للأجر فيها الكثير لا يحترم، ساعات العمل لا تحترم، التغطية الاجتماعية غير موجودة في أغلبها، بمعنى أن المساواة أيضا أجر المرأة ليس كأجر الرجل.

كذلك فالمهام، هناك مهام رجولية ومهام نسائية، كذلك الإشكال الآخر وهو إشكال السلامة والتأمين، خاصة في التنقل، لأنه تنشوفو كيتنقلو في شاحنات، كيتنقلو في المقطورات والمجرورة بالجرارات، وشفنا في السنة الماضية في شهر أبريل الحادثين المأساويين سواء ديال مولاي بوسلهام أو تارودانت، لذلك فالأمر يقتضي مقاربة، خاصنا نعرفو جهاز تفتيش الشغل غير قادر بعدده وبإمكانياته على أن يحيط بكل هذه المؤسسات وهذه الضيعات.

فكذلك إضافة لهاد الشي، النساء العاملات في هذه الضيعات يستحيين للذهاب مكشوفات الوجه إلى العمل، كلهم كيغطيو وجههم لأنهم يعتبرون هذا العمل فيه من المهانة ما يكفي حتى لا عائلاتهم تبقى بعيدة عن هذا الشأن.

كذلك، كاين العنف، كاين التحرش، كاين مجموعة ديال الممارسات اللي في حقيقة الأمر لا تليق إطلاقا ببلادنا خاصة في ظل دستور 2011، إسبانيا وضع آخر، فعلا جاء في السؤال، إسبانيا وضع آخر تخضع لاتفاقية بين الحكومتين المغربية والإسبانية، على أي في إسبانيا هناك واحد الحد أدنى الذي يحترم سواء في الأجر أو غيره وساعات العمل هذا ما كايطرحش لنا إشكال، لكن الإشكال الحقيقي هو بلادنا اللي خاصنا

إعمال القانون مع كثير من الضيعات وكثير من أرباب الضيعات للأسف الشديد لا يحترمون القانون.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس،

أنا غادي نعلق على واحد الموضوع كيغطيوو وجهم، لا، ليس صحيحا هذا عمل، الاشتغال في الضيعات وفي العمل الفلاحي عمل شريف، عمل جيد مهم، وما كاين حتى إشكال في هذا الموضوع، بالعكس بناتنا ونساؤنا كيشتغلو تما طبيعي، كاينة بعض الإشكالات اللي ماشي في الفلاحة فقط، ولكن كاينة في قطاعات أخرى، نتعامل معها بالإمكانيات المتاحة.

نقول لك بالنسبة للموضوع ديال النقل اللي هدرتي عليه هذا إشكال حقيقي، كاينة لجنة تشتغل بين وزارة الشغل ووزارة الفلاحة، وزارة الداخلية، ووزارة النقل كنشتغلو وغادي نعقدو في نهاية هذا الشهر، إن شاء الله، اجتماع نتمنى أننا نحسمو في المقترحات، كاينة مجموعة ديال المقترحات مطروحة نحسموها في هذا اللقاء الأخير باش نمشيو..

بالنسبة للمساواة، المساواة هذا أيضا واحد البرنامج اشتغلنا عليه طويلا في وزارة الشغل، عندنا برنامج مع واحد العدد ديال الجمعيات وشراكات، بالدعم لمجموعة ديال الجمعيات من أجل المساهمة في التحسيس والتوعية، وأيضا عندنا جائزة وطنية للمساواة بالنسبة للمقاولات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وموضوعه: "نتائج الحركتين الانتقاليتين الوطنية والجهوية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

بعد إفراج وزارتكم عن نتائج الحركتين الانتقاليتين الوطنية والجهوية، تصاعدت احتجاجات أطر التدريس المنددة بمخرجات تلك النتائج والتي تعكسها بيانات النقابات التعليمية، وكذلك حجم الطعون المرفوعة إلى أنظار وزارتكم، حيث تم إقصاء جميع طلبات المشاركة في الحركة المحلية دونما اعتبار للحالات الصحية والاجتماعية مما يضرب في العمق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المستعجلة التي تعتزم وزارتكم القيام بها لتصحيح هذا الوضع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم، أريد في البداية أن أشير بأن هاذ المعطيات اللي طرحتيوها هي معطيات ديال 2017، اليوم احنا في 2020 وهاذ الوضعية تم تجاوزها ما بقيناش فهاذ الأمور اللي ذكرتيوها، بغيت نقول أيضا بأن عدد المترشحين لهاذ الحركة الانتقالية مرينا في 2017 من 33.734 أستاذ إلى 83.000 في 2020، هاذ العملية تمت في شهر أكتوبر الأخير في إطار التدبير الناجع للدخول المقبل 2020-2021، أواخر شهر أكتوبر كان النتائج ديال الحركة الانتقالية بالنسبة للسنة المقبلة مقادة.

عدد المستفيدين في 2017 كانوا تقريبا 20.000 اللي استفادو من الحركة الانتقالية، في 2020، 36.691 اللي استافدو، واحد الارتفاع 78%، 23.000 في الابتدائي، 8000 في الإعدادي و6000 على المستوى التأهيلي.

اللي ابغيت نقول بأن في الثلاث السنوات الأخيرة، 88.000 اللي استفادو من الحركة الانتقالية وهاذ 88.000 كاين تقريبا النصف 50% على المستوى الإقليمي و91% على المستوى الجهوي، وهنا كنبغي نظهر ونبين نجاعة التوظيف الجهوي وأيضا الاستقرار المهني اللي كيوفر هاذ التوظيف الجهوي.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم على جوابكم السيد الوزير المحترم، طرحنا هذا السؤال، صحيح السنة الماضية، إلا أننا نرى أنه موضوع يتجاوز الظرفية الزمنية المرتبطة بتاريخ إعلان عن نتائج الحركة الانتقالية.

صحيح، السيد الوزير، نشكركم على هاذ العمل الجبار إلا أنه مزال الشكايات كيجيونا مثلا في جهة درعة–تافيلالت اللي غنقول جاونا الناس اللي في الحضري انتقلو واللي في الجبل وخدمو سنين ومنتقلوش وخاصة النساء في الجبل راه صعيب عليهم باش يقربو في الجبل، إلى قراو الله يجازيهم بخير واحد العامين ولا 3 سنين راهم خصهم ينتقلو عند الأزواج ديالهم.

عندنا النساء مثلا اللي في تنغير من تطوان بنات ديال تطوان أو لا الدار البيضاء كيقربو مثلا عندنا كيبغيو ينتقلو، ولكن ابغيناكم تبادرو بهاذ الوتيرة هاذ المجهود اللي تديروه مجهود جبار السيد الوزير يعول عليها كثيرا نساء ورجال التعليم خصوصا منهم المتزوجون البعيدون عن أزواجهم وعن مقرات سكناهم.

السيد الوزير المحترم،

ثقتنا كبيرة فيكم وفي أطر وزارتكم إلا أن احتجاجات أطر التدريس المستمرة والمنددة بمخرجات نتائج الحركة الانتقالية الوطنية أساسا تجعلنا أمام مسؤولية طرح هذا الإشكال على أنظاركم، لاسيما عندما يتعلق الأمر بحالات إنسانية واجتماعية تدمع العين.

حالات كثيرة، السيد الوزير، لا يتسع المجال لذكرها جميعها لكن سنحاول سرد بعضها لتقريب الموضوع بشكل أوضح، كحالة أستاذين متزوجين يشاركان في الحركة الانتقالية الوطنية منذ أزيد من 5 سنوات بدون جدوى إلى حدود هذه السنة، حيث انتقل الزوج وبقيت الزوجة تواجه مصيرها، ما خلق أزمة نفسية واجتماعية كبيرة لأسرتيهما دون الحديث عن وضعية الأبناء.

السيد الوزير المحترم،

نتمنى أن تلتفت وزارتكم مستقبلا لمثل هذه الحالات الاجتماعية مستحضرين تداعياتها النفسية والصحية، إذ لا مردودية بدون استقرار نفسي واجتماعي لأطر التربية والتكوين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة للرد على التعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بغيت نقول لك بأن هاذ الاجتماعي بامتياز، وتنشتغلو مع النقابات في تسوية هاذ الملف سنويا، وتنطوروه سنة بعد سنة، وهاذ التطوير عرف واحد الأمر مهم.

أولا، هو تخفيض سنوات الاستقرار في المنصب، كنا تنعتمدو 20 سنة ولينا تنعتمدو غير 16 سنة.

هاذ المترشحين كانوا قبل تيطلبو لهم 3 سنين ديال الاستقرار، دبا السنة الأولى يمكن لو يطلب الحركة الانتقالية، أطر الأكاديميات أيضا، تفتحت في وجههم أيضا هاذ الإمكانية باش يديرو الحركة الانتقالية، شكون هم هاذ الفئات؟

كاين الالتحاق بالزوج، هنا تقريبا 7.000 حالة في هاذ الحركة الانتقالية ديال 2020.

لهذا إلى كانوا حالات معزولة هذا عادي، ولكن 75% باش رفعنا نسبة المستفيدين من 2017، كما قلت، إلى 2020.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بخصوص السؤالين الثاني والثالث فهناك طلب السيد الوزير من أجل ضمهما في إطار وحدة الموضوع، فوافق الفريقين المعنيين على طلبه، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، طبقا لمقتضيات المادة 249 من النظام الداخلي.

والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية، وموضوعه: "ارتفاع سعر التأمين المدرسي بمؤسسات التعليم الخاص".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك اجميلي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نسائلكم عن ارتفاع واجبات التأمين المدرسي بالنسبة لمؤسسات التعليم الخصوصي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه: "التعليم الخصوصي"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون يشكل التعليم الخصوصي شريكا إستراتيجيا للدولة في تقديم العرض التربوي، لكن رغم أهميته يعرف إشكالات واختلالات تؤرق كاهل الأسر المغربية.

على هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير، عن ما هو تقييمكم لواقع التعليم الخصوصي؟

وعن ما هو تصوركم لمعالجة اختلالاته؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد وزير التربية الوطنية للإجابة على السؤالين المتعلقين بالرسوم الخاصة بالتعليم الخصوصي، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أريد في البداية أن أذكر بالمصادقة من طرف مجلسكم الموقر لقانون الإطار، لهذا القانون جاء للارتقاء بالتعليم الخاص، اليوم التعليم الخاص بالنسبة لنا هو شريك أساسي، هو امتداد للتعليم العمومي، حيث، إن شاء الله، في إطار تحيين الترسانة القانونية في إطار تنزيل وتنفيذ مقتضيات القانون الإطار، سيتم تعديل هذا القانون 06.00 المؤطر للتعليم الخصوصي، وغادي أيضا سيتم ضبط ومراجعة وتحديد رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة.

في قانون الإطار، هناك مادتين: المادة 13 والمادة 14 من القانون الإطار المخصصتين للتعليم الخاص، واللي تتضمن واحد العدد من المقتضيات مهمة:

كما قلت، هو ضبط هاذ رسوم الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة التعليمية، والنقطة الأساسية والمهمة هو تعزيز دور هذا التعليم في إطار إلزامية التعليم وتقديم خدمات لفائدة أبناء العالم القروي والأشخاص في وضعية إعاقة.

بالنسبة لهاذ الخدمة، اللي بغيت نقول هو المواطنين أينما تواجدو خص لابد يكون هاذ التعليم الخاص أيضا في الإمكان باش يمنح لهم واحد الخدمة بالمجان، والدولة غادي تقوم بتحفيز هاذ القطاع الخاص في إطار هاذ الإلزامية وفي إطار هاذ الشراكة اللي كاينة.

اليوم القانون 06.00 اللي قائم لا ينص بتاتا على إمكانية تقنين وضبط أسعار التمدرس من طرف الوزارة الوصية ولا يخول لهذه الوزارة تحديد قيمة واجبات التأمين، وكانت عندي واحد العدد ديال المناسبات السنة المنصرمة في إطار هاذ السؤال باش ذكرت وأكدت على هاذ القضية بأن اليوم ما عندناش واحد السند قانوني اللي غيسمح لينا باش نأطرو ونقننو هاذ الواجبات، ولكن في إطار تحيين قانون الإطار إن شاء الله، القانون 06.00 غادي يخرج واحد المرسوم اللي غنضبطو هاذ الأسعار وغنضبطو هاذ الواجبات ديال التأمين وغادي نوحدو هاذ المقاربة على مستوى ديال جميع مؤسسات التعليم الخصوصي.

شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للتعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد مبارك اجميلي:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإجابة المستفيضة، فعلا صحيح السيد الوزير أن مؤسسات التعليم الخصوصي كتستنزف كاهل الأسر التي تلج هذه المؤسسات فيما له علاقة بالتسجيل والتأمين، حيث يتراوح التسجيل والتأمين ما بين 1000 إلى 3000 درهم عند جل مؤسسات التعليم الخصوصي، في حين أن القسط المرجعي للتأمين بالنسبة للتعليم العمومي لا يكاد يتجاوز 20%، 20 درهم في جل مؤسسات التعليم العمومي.

الملاحظ السيد الوزير أن جل هاذ المؤسسات تتعاقد مع شركات بثمن أقل في التأمين من 5 دراهم إلى حدود 40 درهم كحد أقصى، مع العلم أن معظم هذه المؤسسات لا تؤمن على جميع تلاميذها ولا تكشف للأباء والأمهات وأولياء التلاميذ عن أسماء التلاميذ المؤمنين ولا عن تفاصيل مقدار التأمين، ولا المخاطر التي تغطيها هاذ التأمين، وهذا

مخالف للقانون 31.08 الذي ينص على حق المستهلك في المعلومة.

السيد الوزير،

صحيح أن القانون 06.00 المنظم للتعليم الخصوصي لا ينص على إمكانية التقنين، كما ذكرتم، وضبط أسعار التمدرس من لدن الوزارة ويقتصر دورها فقط على إلزامية التأمين ديال التلاميذ.

لكن، اليوم وبعد التصويت على قانون الإطار والذي تنص مادته 14 على إمكانية وتحديد مراجعة الرسوم ديال التسجيل والدراسة والتأمين في مدارس التعليم الخصوصي وفق نص تنظيمي.

المطلوب، السيد الوزير، الآن التعجيل بإخراج هاذ النصوص التنظيمية المرتبطة بالمادة 14 ذات الصلة، وكذلك تحيين القانون الإطار 06.00 من أجل وضع حد لهاذ الشطط اللي كاين فهاذ التسجيل والتأمين هما تيربطو التسجيل بالتأمين.

كذلك، كنطالبو دفع مؤسسات التعليم الخصوصي من تمكين الآباء والأمهات والأولياء من نسخ ديال الوثيقة ديال التأمين (la police) لمعرفة مقدار قسط التأمين والمخاطر التي يغطيها.

كذلك، نطالب أيضا من فصل التسجيل عن التأمين، لأن التأمين بوحدو والتسجيل بوحدو هاذو كيجمعوهم بجوج مكيعرفش ذاك الأب ولا الوالي شكون هو القسط اللي مشا للتسجيل وشكون القسط اللي مشا للتأمين.

ولا باس، السيد الوزير، كذلك من إمكانية وفسح المجال للأباء والأمهات والأولياء باش يمكن يديرو هما التأمين خاص ديال وليداتهم في شركة ديال التأمين خاصة، إلى كان هاذ الإمكانية أيضا، السيد الوزير، يمكن أيضا إحداث هيئة مهنية تشارك أيضا في المراقبة كما هو الشأن في التعليم الخصوصي الخاص بالصحة والهندسة تشارك الإدارة في المراقبة ومسايرة هاذ التسجيلات.

السيد الوزير،

أخيرا احنا كنطالبو بالتعجيل بإنزال وإخراج هاذ النصوص التنظيمية تفاديا لهاذ الشطط الذي يعرفه التسجيل والتأمين في التعليم الخصوصي.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب دائما.

<u>المستشار السيد الطيب البقالي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير، أولا على جوابكم القيم وتفاعلا مع جميع التوضيحات الهامة التي جاءت على لسانكم، نود في الفريق الحركي أن نسجل بعض الملاحظات وبعض الاقتراحات، قد أبرزها فيما يلي:

1. نسجل، السيد الوزير، للأسف ارتفاع تكاليف التمدرس في مؤسسات التعليم الخصوصي سنويا، بما فيها رسوم التسجيل والتأمين والأقساط الشهرية، دون الأخذ بعين الاعتبار تدني القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة؛ وفي هذا الإطار، نتطلع السيد الوزير المحترم، إلى بذل مجهودات لتسقيف هذه الأقساط الشهرية من خلال مراجعة القانون رقم 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي، خاصة بعد تفعيل وأجرأة قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، الذي أسس لمقاربة جديدة لهذا القطاع الهام.

2. نسجل أيضا، السيد الوزير، غياب التوازن المجالي والجهوي في إنجاز وتوزيع مؤسسات العليم الخصوصي، إذ تتمركز أكثر من 48% منها في شريط معين، فيما يتوزع الباقي على مجموع التراب الوطني وأساسا بالمدن.

وفي هذا الصدد، نقترح تدخل الدولة لتوجيه الاستثمارات الخاصة في مجال التعليم نحو المناطق التي تعرف خصاصا، ضمانا لتكافؤ الفرص كجهة الشرق وجهة درعة–تفيلالت أيضا جهة جنوب المملكة، كما نتطلع أن يحظى العالم القروي بنصيبه من هذه الاستثمارات.

4. في نفس السياق، أبرز التقرير الصادر عن المفتشية العامة للتربية والتكوين سنة 2017، في إطار مراقبة وتقييم عمل المؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بالمغرب أن جل هذه المؤسسات تحتاج إلى مواكبة في مجال التأهيل التربوي والتأطير الإداري.

وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة مأسسة التكوين والتكوين المستمر بشكل إلزامي، اعتبارا لأهمية العنصر البشري للارتقاء بهذا القطاع الحيوي.

من جهة أخرى، نتطلع السيد الوزير، إلى أن تعمل الحكومة مستقبلا، ومن خلال القانون المالي، على توحيد السعر الضريبي المطبق على القطاع بدل اعتماد جدولة مبنية على معيار الأرباح فقط.

السيد الوزير المحترم،

بقدر ما نؤكد على تنزيل الرؤية الجديدة لمستقبل القطاع الخاص وفق مضامين القانون الإطار، فتطلعنا كبير إلى استعادة الجودة والارتقاء بالتعليم العمومي في مختلف مراحله، لبلوغ مستوى التوازن بين العرضين التربويين الخاص والعام، كما نؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير تنظيمية لإقرار إلزامية تدريس الأمازيغية في مختلف مؤسسات القطاع الخصوصي على غرار القطاع العام.

شكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود الوقت المتبقى، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تفاعلا مع الاقتراح ديالكم، السيد المستشار، هو التسريع بالمرسوم، احنا إن شاء الله، في الأسبوع المقبل 25 دجنبر سيتم عقد أول اجتماع للجنة الوطنية للتتبع وتنفيذ قانون الإطار، اللي غادي يترأسو السيد رئيس الحكومة، وفي المخطط التشريعي المقترح درنا في الأولويات هو التعليم الخاص، كاين التحيين ديال القانون ديال 06.00 وأيضا إصدار المرسوم اللي غادي يحدد هاذ التسجيل والتأمين والفصل بيناتهم.

لأن اليوم، واحنا كاملين عارفينها، علاش تنربطو التسجيل والتأمين؟

لأن ذاك التأمين هو اللي تيعوض ذاك الشهرين ديال الصيف ديال يوليوز وديال غشت ديال 12 شهر، هاذي هي اللي كاينة، إذن بصريح العبارة.

إذن هاذ الشي كامل، إن شاء الله، سيتم ضبطه وغادي نتجاوز هاذ المشاكل هاذي.

إذن يوم 25، إن شاء الله، غادي نحسمو فيها وغادي نزلوه، وكأول مبادرة غادي تكون هي واحد العدد ديال القوانين والمراسيم اللي غادي يخرجو السنة الأولى، علما أن عندنا 3 سنوات باش نزلو المخطط التشريعي كامل ديال القانون الإطار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع، موضوعه: "الخدمات الاجتماعية للطلبة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أسائلكم حول الإجراءات التي تقوم بها وزارتكم لحل المشاكل الاجتماعية للطلبة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيدة المستشارة.

أريد في البداية أن أعبر وأصرح بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة للارتقاء بالخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، من إيواء، من مطاعم، من تغطية صحية ومن منح.

في البداية أريد أن أتطرق للمنح، وهنا بغيت نقدم واحد الخبر سار لجميع الطلبة على المستوى الوطني، لأن كانت واحد الدفعة الأولى للأقاليم اللي أعطتنا واحد التغطية ديال 73% التغطية الوطنية، واليوم، الحمد لله، استطعنا باش تكون واحد الدفعة الثانية والأقاليم اللي كانت عندها 65% نقلناها إلى 75%، واللي كانت عندها 75% ارفعناها إلى 85% أو إلى 90% واحد 35 إقليم مرينها إلى 95% تقريبا وصلنا للتعميم، عارفين بان عندنا 14 إقليم اللي المنحة معممة فيها، كاين 11 إقليم ديال الأقاليم الصحراوية زائد جرادة وفكيك وتنغير، واليوم، الحمد لله، 36 إقليم وصلناهم إلى 95%.

هذا غادي يكون واحد الدفعة مهمة وكبيرة بالنسبة لهاذ الطلبة المنحدرين ولاسيما من الأقاليم اللي تيعرفو شوية ديال الهشاشة، والمناطق النائية والجبلية، وغادي يدعم التمدرس للولوج لمنظومة التعليم العالي.

بالنسبة للأحياء الجامعية، أيضا مجهود كبير تتقوم به الدولة ولاسيما في السنوات الأخيرة، رفع وتيرة إحداث ديال الأحياء، كنا في واحد المعدل ديال حي كل سنتين، اليوم، الحمد لله، 2 ديال الأحياء جامعية كل سنة بواحد الكلفة مالية ديال 80 مليون الدرهم لكل حي، وأيضا بالنسبة للاستثمار و25.000 درهم للتسيير.

المطاعم أيضا، دبا كل حي تيتحدث إلا وكان عندو المطعم ديالو، عدد الوجبات المقدمة تقريبا سنويا 340 مليون ديال الدرهم اللي تتمشي في الخدمات ديال الإطعام.

بالنسبة للتغطية الصحية الإجبارية، التأمين الصحي الإجباري، هاذ المبادرة بدأت تقريبا في 2016 كان الهدف هو 250 ألف، 3 السنوات الأولى ما كناش تنتعداو 30 ألف، الدولة قدمت واحد 110 مليون ديال الدرهم ل (CNOPS[2]) باش توفر هاذ التأمين الإجباري.

اليوم، الحمد لله، تجاوزنا العتبة ديال 200 ألف مستفيد، 200

[2] **C**aisse Nationale des **O**rganismes de **P**révoyance Sociale

ألف مستفيد في هاذ السنة هم عدد الطلبة اللي غادي يستافدو من هاذ التأمين الإجباري واللي غطى ..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير، على التوضيحات اللي اعطيتو، واللي فيها في الحقيقة بعض المعطيات مهمة، لكن أنا غادي نحاول، السيد الوزير، نمشي معك بالطريقة باش تكلمتو.

تكلمتو في البداية على المنح، أولا خصنا نعرفو بأن الطلبة الجامعيين هم المستقبل ديال البلاد، لأنه الطالب اللي قدريوصل للجامعة راه قطع واحد الأشواط والبلاد خسرت عليه الفلوس باش يوصل للجامعة، وخص يتخرج من الجامعة، مع كامل الأسف، ملي تيوصل للجامعة كاين مازال عندنا الهدر الجامعي، والسبب ديالو هاذ الأشياء اللي ذكرتو.

المنحة، السيد الوزير، منحة بالنسبة للطالب في السلك الأول عندو 1900 درهم، 1900 درهم في 3 أشهر، أشنو غادي تعمل للطالب خصوصا في غياب السكن، السكن اللي هو الأحياء الجامعية واللي يالاه عندنا أقل من 4 طلبة في المائة هما اللي تيستافدو من السكن الجامعي.

واحنا تنعرفو باللي واحد الخصاص كبير في الأحياء الجامعية ماكيناش، ومع كامل الأسف، ملي تحدث المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، كنا نعتقد بأنه هاذ التسيير ديال الأحياء الجامعية يمكن تطور، لكن مع كامل الأسف، اليوم مازالين تنلقاو باللي الطلبة ما تيلقاوش علاش ينعسو، والمدراء..

لا كاين هاذ الشي، السيد الوزير، وبغيت نقول لك كاع حتى فين كاين نقولو لك، في الوقت اللي المدراء تيصلحو الدار ديالو يمكن سنة أو سنتين تيدوزها كيصلاح الدار ديالو.

دابا السيد الوزير عندك الحق تجاوبني خليني نتكلم وملي نكمل جاوبني.

الأحياء الجامعية لا تفي بالغرض بالطلب الكبير اللي كاين عليها، الإطعام ماشي كلشي الطلبة تياكلو، وكاين مشكل كبير في الإطعام، والصفقات تيخصكم تشوفو ذاك الشي السيد الوزير، وتيخصكم تطالعو عليه.

بالنسبة للتغطية الصحية، اللي تكلمتو عليها، السيد الوزير، التغطية الصحية كاين مشكل كبير ديال التغطية الصحية، هو أنه الطلبة ما تيستافدوش، ما تيتسجلوش، عوض أن الوزارة تعمل تسجيل إجباري مع تسجيل الطالب يجي يتسجل في الجامعة، يتعمل تحت التسجيل في التغطية الصحية ما تيدارش، قلتو دبا 200 ألف في الوقت اللي عندنا مليون طالب، حيد منهم اللي مستفدين وحيد منهم اللي عندو التغطية.

فبالتالي ما..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت، شكرا.

نمر إلى السؤال الخامس موضوعه: "مآل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

السؤال ديالنا هو حول الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني، لأن هاذ الإستراتيجية مهمة، واللي تنعتقدو بأنها تعرف واحد المجموعة ديال المشاكل، تنتمناويكون شي جواب عملي على هذا الموضوع، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

أريد، في البداية، أن أذكر بأن هاذ الإستراتيجية تم تسطيرها في 2016/2015، وكان من بين الأهداف ديالها هو:

1- تحقيق الاندماج الاجتماعي والترابي وتحسين تنافسية المقاولات كفاعل وكفضاء متميز للتكوين؛

2- هو الرفع من مستوى إدماج الخريجين عبر تحسين جودة التكوين؛

3- دمج التعليم العام مع التكوين المهني، وكذا تقوية الحكامة ديال السياسات العمومية للتكوين المهني.

سنويا، أعداد المتدربين في مختلف أنماط التكوين كانت تقريبا 700 ألف، كان واحد العدد ديال الأرقام مسطرة في إطار هاذ الإستراتيجية، هي 10 مليون في أفق 2021، في 2019 وصلنا إلى 4 ملايين شابة وشاب بمختلف المعاهد ومؤسسات التكوين المهني اللي تم التكوين ديالهم، إذن هاذ الهدف تم تحقيقه في إطار هاذ الإستراتيجية.

الجانب الآخر، هو عدد المؤسسات المحدثة، كان أيضا واحد العدد اللي مسطر، اليوم وصلنا إلى 70%، 36 مؤسسة اللي تم إحداثها من أصل 52 مبرمجة، إذن وصلنا إلى 70%.

الجانب الآخر هو نمط التعليم والتكوين، هو التكوين في الوسط المهني، كنا تنراهنو على 50% في أفق 2021، اليوم احنا في 36%.

هاذ السؤال، السيد المستشار المحترم، طرحتيوه في 2018، من 2018 لدابا تقدمنا بواحد القسط كبير في التكوين المهني لأن اليوم عندنا، الحمد لله، واحد الخريطة ديال الطريق اللي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة نصره الله، يوم 4 أبريل 2019، واشتغلنا في أواخر 2018 حتى 2019 على هاذ خريطة الطريق، خريطة الطريق اللي فيها 5 ديال المحاور:

-1 المحور الأول، هو إعادة النظر في التكوين المهني القائم، في إعادة تأهيل المؤسسات، العرض التكويني أيضا إعادة النظر فيه، والتطابق ديالو مع حاجيات السوق؛

-2 المقاربة البيداغوجية المعتمدة في هذا التكوين المهني، الاعتماد على الكفايات، على بيداغوجية الكفايات، على التكوين في الوسط المهني وأيضا هاذ التدرس والتمرس في التكوين المهني؛

-3 المحور الثالث هو إحداث هاذ مدن المهن والكفاءات كمؤسسات جديدة ناجعة بواحد الحكامة اللي غادي تمكن هاذ الالتقائية بين الشركاء الاجتماعيين، بين المهنيين وبين الجهات، لأن غادي تكون، إن شاء الله، كل جهة عندها مدينة كفاءات والمهن اللي غادي تأخذ بعين الاعتبار الطاقات، المؤهلات ديال الجهة وأيضا خصوصية الجهة؛

4- الجانب الأخير، هو إحداث...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

في البداية أنا تنحييك، لأن في الحقيقة تنتبعو التحركات ديالك، تتقوم بواحد العمل مهم.

ولكن هاذ الشي، السيد الوزير، ما تيمنعش أننا زعما نطرحو عليك واحد المجموعة دالأسئلة، ويمكن نحاسبوك، لأننا احنا البرلمان من المفروض أننا نحاسبو الحكومة.

أنا بغيت غير نتكلم معكم، السيد الوزير المحترم، ثلاثة ديال الخطب ديال جلالة الملك، في 2014، 2015، 2018 تيلح على الحكومة يعني ضرورة معالجة هذا الأمر، بغيت كذلك السيد الوزير، نمشي معكم للتقرير ديال المجلس الأعلى للتربية والتكوين، اللي تكلم على الاختلالات، وراه أشار إليها الزميل في السؤال ديالو ديال الحركة.

تكلمت، السيد الوزير، على هاذ المدن ديال المهن والكفاءات، فعلا عندكم إحداث ديال 12 المدينة، مدينة في كل جهة بتكلفة ديال 3.6 مليار، بغيناكم، السيد الوزير، تجاوبونا وتجاوبو الرأي العام الوطني فين وصل يعني الأجرأة ديال هاذ الأمر؟

كذلك، أبرمتم 25 اتفاقية مع القطاع الخاص، لأن اللي مهم، السيد الوزير، في هاذ العملية كلها ديال التكوين هو أنه ذوك الشباب اللي عندهم شواهد متواضعة، واللي غيوقع الإدماج ديالهم والتكوين ديالهم، واللي من المفروض أنهم يستفادو من المنح بحالهم بحال الطلبة اللي كاينين في التعليم العمومي، يلقاو، يعني، المكانة ديالهم في سوق الشغل.

ثم السيد الوزير، تكلمتو على أنكم تتراهنو باش توصلو ل 10 المليون، مزيان، وقلتو كونتو 4 مليون، مزيان، ولكن واش وفرتو لها الشغل؟ واش دمجتوها؟ درتولها التكوين مزيان، ولكن كاين فالشركات وفي المعامل اللي من المفروض أن بناء على هاذ الاتفاقيات، هاذ المكونين أو هاذ الفئات اللي تكونت يعني تعطيونا تقرير، تعطيونا الحصيلة، تقولولنا بأنكم راه تقدمتو، لأن هذا عمل تقدمتو به أمام جلالة الملك، خريطة الطريق أمام جلالة الملك، أنتما تتراهنو باش توصلو لواحد الرقم مهم.

المؤشرات لأن ملي تديرو التكوين هاذ الناس راه تيضافو يعني في القائمة ديال المؤشرات ديال البطالة، اللي وصلنا لواحد المستوى، يعني، ما تيشرفش بلادنا.

ولهذا، السيد الوزير، احنا تنسولكم بالغيرة ديالكم وبالمجهود اللي تتقوم به، وأنا تنشهد به لأنكم تتقوم بواحد المجهود جبار، ولكن بغينا فهاذ الجانب ديال التكوين أنكم تزيدو تبذلو المجهود، تزيدو تجاوبو على

مجموعة ديال المطالب.

لأن إلى كانوا هاذ الشباب اللي تيتكونو ما غادي يستافدوش من سوق الشغل وما غيدمجوش في المشاريع اللي كاينة عندنا ديال صناعة السيارات والطائرات والكابلاج ومجموعة ديال الأمور، لأن احنا الهدف من هاذ العملية كلها ديال التكوين، هو نلقاو شغل لهاذ الشباب اللي المدن ديالنا والبوادي تتعيش واحد فئة عريضة ديال الشباب اللي هي عرضة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه: "تنفيذ برنامج تيسير"، الكلمة لأحد السيدين المستشارين لتقديم السؤال.

السي عبد اللطيف أعمو أو السي عدي شجري، تفضل السي عدي، لكم الكلمة.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيدين الوزيرين،

الأخوات الإخوان المستشارون،

نسائلكم السيد الوزير، عن تقييمكم لبرنامج "تيسير" وعما تنوون القيام به لتحسين أدائه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أريد أن أذكر بالتوجيهات الملكية السامية ديال 29 يوليوز 2018، حين دعا صاحب الجلالة، نصره الله الحكومة لدعم التمدرس والحد من الهدر المدرسي، عبر واحد العدد من البرامج ذات الطابع الاجتماعي ومنهم برنامج "تيسير".

برنامج "تيسير" في البداية ديالو كان تيعتمد على الاستهداف الجغرافي، وكيقتصر على الجماعات القروية اللي تتعاني من الفقر ومن الهدر المدرسي، واللي كانت فئة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عدد المستفيدين آنذاك، هذه تقريبا واحد سنتين، كانت 700 ألف مستفيد مباشر، ولكن هاذ الاستهداف الجغرافي كيخلق واحد الحيف، لأن في نفس الجماعة القروية كاين أسر ميسورة اللي يمكن لها ما تستفدش ولكن كانت تتستفد، على غرار جماعات أخرى اللي غير مستهدفة وفيها أسر معوزة اللي ما تتستفدش.

تم توسيع الاستفادة باعتماد واحد المعيار آخر هو حاملي بطاقة (RAMED[3])، لأن ربطنا الهدر المدرسي ببرنامج "تيسير"، فين عندنا الهدر المدرسي 5.7% هو في العالم القروي على المستوى الابتدائي والإعدادي، وأيضا 10.2% على المستوى الحضري بالنسبة للإعدادي.

لهذا، كل تلاميذ المستوى القروي اللي عندهم حاملي بطاقات (RAMED) غادي يهمهم هاذ البرنامج وأيضا على المستوى الحضري بالنسبة للإعدادي، انتقلنا من 700 ألف مستفيد إلى مليون و900 ألف مستفيد في ظرف سنتين، السنة المنصرمة مليون و800 ألف، وهاذ السنة مليون و900 ألف، بواحد الكلفة مالية ديال 2 ملايير ديال الدرهم، كنا تقريبا في 630 مليون ديال الدرهم وصلنا ل2 مليار ديال الدرهم.

بعض المعطيات على الأثر ديال برنامج تيسير على الحد من الهدر المدرسي: قام به المرصد الوطني للتنمية البشرية، تحسين نسبة التمدرس بحوالي 35.4%، تحسين نسبة الولوج إلى السلك الإعدادي من الابتدائي للإعدادي 36.5%، تحسين نسبة الولوج من الإعدادي إلى التأهيلي 16.5%، الرفع من متوسط عدد سنوات التمدرس تقريبا 28% والحد من الهدر المدرسي لـ 63%.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات.

وتفاعلا مع ما جاء في جوابكم اللي فعلا أن البرنامج قطع أشواطا لا بأس بها، ولكن كذلك لا يخلو من بعض النواقص ومن بعض الاختلالات.

أولا، العيب على حسب ما جاء عن لسان عدد كبير من المديرين اللي مكلفين بهاذ العملية، العبء الإضافي اللي كيشكلو العمل اليومي للمدير واللي كياخذ منه واحد الوقت اللي ربما كيأثر على الاختصاص الأساسي

[3] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

ديالو واللي هو الإشراف على التربية.

ثانيا، التهور اللي بعض المديرين اللي الوقيتة فاش تتفتح البوابة ديال التسجيل تيتهاونو وتيتحرم واحد العدد ديال الطلبة المستحقين لهذا البرنامج.

كذلك، بعض المديرين ملي كينجح التلميذ من الابتدائي للثانوي كيشطبو عليهم في البرنامج ديال الابتدائي وملي كيمشيو للإعدادي ما كيلقاوشاي الاسم ديالهم.

رابعا، بعض هوامش المدن محرومة لأنه هو برنامج ديال العالم القروي، ولكن بعض الهوامش ديال المدن اللي تقع بجانب المدن كيتحرمو، مع العلم أن غالب الساكنة ديال هذه المناطق فهي في واحد الهشاشة.

ثم الإشكال الخامس هو الاكتظاظ اللي كتعرفو المكاتب البريدية ملي كيكون الأداء ديال هذاك الشي هذا، كاينين الناس اللي كيضربو مئات الكيلومترات وملي كيجيو كيلقاو واحد النوع ديال الاكتظاظ اللي كيجعل أنهم خاصهم يدوزو نهار ولا يومين وربما كيصرفو أكثر من ذاك الشي اللي غادي ياخدو.

ثم سادسا، بعض الاعتمادات اللي هي مخصصة لهذا البرنامج كانت كتنتقل، مما يحرم عدد من التلاميذ من أداء المستحقات ديالهم في الوقت.

لهذا، السيد الوزير، كما قلت فالبرنامج قطع مراحل، ولكن هناك عمل جباراش يمكن يكون أنجع أكثر اللي الوزارة خاص تقوم به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود بضع ثواني.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا.

بالنسبة لقضية الإعدادي ما بقاش المشكل مطروح، الانتقال بين الابتدائي والإعدادي لأن الإعدادي اليوم كاين في العالم الحضري وفي العالم القروي كيستفد.

بالنسبة لقضية الأداء في وقتها خاصنا لابد يدوز 3 أشهر ومن بعد عاد كنخصلوه لأنه ربطناه مع الهدر المدرسي، إلى ما كانش يمشي للمدرسة كنوقفوه له.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، معذرة.

وطبقا للمادة 112 من النظام الداخلي أعلن عن رفع الجلسة من أجل أداء صلاة العصر.

شكرا.

(استئناف أشغال الجلسة بعد سبع عشرة دقيقة من رفع الجلسة).

السيد رئيس الجلسة:

السادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نواصل دائما مع قطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ونواصل مع السؤال السابع، موضوعه: "الوضعية المادية المزرية للأساتذة الباحثين بالتعليم العالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدين الوزيرين،

الأخوات، الإخوة،

السيد الوزير،

تعيش الجامعات المغربية بعض الاحتجاجات من طرف السادة الأساتذة ديال التعليم العالي يسائلونكم عن وضعيتهم المادية، حيث لم تعرف أجورهم ما يقارب 20 سنة أي تغيير، فعن أي أستاذ جامعي نتحدث اليوم؟ فما هي المبادرة الاستعجالية التي يجب القيام بها لتحفيزهم أولا، ولرد الاعتبار للبحث العلمي وللأستاذ الجامعي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

في البداية، أريد أن أؤكد على اهتمامنا بوضعية الأستاذ الباحث والدور الذي يلعبه الأستاذ الباحث للارتقاء بالوظيفة ديالو على مستوى الجامعة، لا في التدريس لا في البحث العلمي.

أريد أيضا أن أؤكد أن منذ 1997 استفاد الأستاذ الباحث من واحد العدد ديال المبادرات والإجراءات اللي منحنا لهم في إطار النظام الأساسي آنذاك واحد الامتياز، واليوم نحن نعمل على تطوير هذا النظام الأساسي مع النقابة الوطنية للتعليم العالي والنقابة المغربية للتعليم العالي والبحث العلمي، وإن شاء الله، قبل نهاية هذه الولاية غادي نخرجو بواحد النظام أساسي اللي غادي ياخذ بعين الاعتبار الوضيعة الحقيقية اليوم ديال أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي.

بغيت نذكر أيضا بأن هاد الأساتذة استفادو من واحد العدد من الإجراءات:

أولا، واحد الأقدمية اعتبارية ديال 3 سنوات بالنسبة لجميع الأساتذة، 6 سنوات بالنسبة لحاملي الدكتوراه الفرنسية؛

أيضا، إقرار تمكين الأساتذة المؤهلين للوصول والولوج لأساتذة التعليم العالي باجتياز واحد المباراة قبل كتكون واحد المباراة حسب المناصب المالية المخولة على المستوى الوطني، وابتداء من 2016 تدارت واحد المقابلة بدون حصيص اللي منحت جميع الأساتذة المؤهلين اللي يستوفون الشروط باش يولجو لأساتذة التعليم العالي، وهذه كانت واحد القفزة نوعية باش هذاك الإطار ديال الأساتذة المؤهلين باش نقلصو منه ونوفرو أكثر أساتذة التعليم العالي؛

بغيت أيضا نذكر ببعض المعطيات، باش نكونو عارفين علاش كنتكلمو، اليوم الأجر ديال الأساتذة الباحثين هو 82% من المالية من الميزانية ديال المنظومة 82%، تقريبا 7 ملايير أزيد من 7 ملايير ديال الدرهم، 7 مليار ديال الدرهم تيمشيو للأجر ديال الأستاذ.

واحد المقارنة مع الأطباء، الأساتذة الباحثين تيبداو ب18.966 درهم وكيكملو بـ 42.000 (Brut)، 42.882، المهندسين تيبداو بـ 11772 تيسالیو بـ 31.000 درهم، الطبيب المتخصص تيبدا بـ 16.000 تيسالي بـ 29.000.

باش نعطيو أيضا مقارنة على المستوى ديال البلدان...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيحات اللي كنا مازال نسمعو التوضيحات الشافية والكافية، غير أن ما قامت به الحكومة مؤخرا في إطار مناقشة القانون المالي أفاضت الكأس وخلقت نوعا من التذمر في نفوس السادة الأساتذة الباحثين، عندما شهرت الورقة الحمراء، الفصل 77، لإعفاء هذيك التعويضات عن البحث العلمي من الضريبة، وكانت هي مناسبة لتحفيزهم وللزيادة في أجورهم.

اليوم، الأستاذ الجامعي، السيد الوزير المحترم، راه اللي تيقري الطلبة وتيتخرجو بواحد الأجرة تفوق الأساتذة ديالهم، وهذا يؤثر في نفوسهم طبعا، وهذا ما خلق التذمر عند الأساتذة الجامعيين، احنا تنشوفو هذاك الفصل 77 اللي تطبق على خفض أو إزالة نزولو ذيك الضريبة على البحث العلمي هذا راه كان وغادي تكون واحد النقطة تحفيزية للأساتذة.

اليوم، تنشوفو أن 20 سنة الأستاذ الجامعي ما تزادتش لو في المانضة ديالو، اليوم الأستاذ الجامعي ولى تيتهان بالمقارنة مع باقي الأساتذة وباقي الأطر اللي تخرجت تحت الإشراف ديالو، إذن هاذ الأستاذ ديال البحث العلمي، الأستاذ الجامعي كيفاش بغيته يعطي؟ كيفاش بغتيه نحفزوه باش يكون..؟ هي الصفوة، أستاذ جامعي هي الصفوة في المجتمع، إذن إلى كان تيتأثرف..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ومع السؤال الثامن موضوعه: "تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بمختلف مناطق المغرب وجميع المستويات الدراسية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، السي المربوح تفضل.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم عن إستراتيجية الحكومة لتعميم تدريس الأمازيغية في مختلف مراحل التعليم والنهوض باللغة والثقافة الأمازيغية بصفة عامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أريد أيضا في البداية أن أذكر بأن قانون الإطار 51.17 ينص على تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

اليوم عندنا قانون الإطار، عندنا أيضا القانون 26.16 اللي القانون التنظيمي الصادر ب 26 شتنبر 2019، وأيضا منشور السيد رئيس الحكومة اللي كتلتزم به الحكومة اليوم اللي تم 10 دجنبر 2019 توصلنا به من طرف السيد رئيس الحكومة واللي كيدعينا باش نوسعو الاستفادة من تدريس الأمازيغية على المستوى الابتدائي وبطريقة تدريجية كما هو الشأن في القانون 26.16.

هذا العمل التدريجي، السيد المستشار المحترم، بديناه منذ سنوات أولا بإصدار واحد العدد ديال الكتب المدرسية باللغة الأمازيغية، أيضا بتكوين عدد هائل من الأساتذة، تم الاستفادة من التكوين أزيد من 11.000 أستاذ بالنسبة للأمازيغية، اليوم عندنا 5000 أستاذ اللي كيدرسو الأمازيغية، 600 ألف تلميذ مستفيد، وعندنا أيضا رفعنا من عدد خريجي مسالك الأمازيغية 743 أستاذ وأستاذة مختص في تدريس الأمازيغية، وسنويا يتم تخصيص واحد 180 منصب ديال الأمازيغية بين أطر الأكاديميات باش نعممو الأمازيغية على المستوى الابتدائي كمحطة أولى، ومن بعد إن شاء الله، بعد التعميم على المستوى الابتدائي سيتم إدراجها على المستوى الإعدادي والتأهيلي.

اللي بغيت نقول هي أيضا، واحد العدد ديال الجامعات تفاعلو معنا وأحدثو هذه المسالك في أكادير، الدار البيضاء، مكناس، فاس، باش خلقو هذا المسلك ديال الأمازيغية، واليوم جميع الأستاذة ديال المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، هاد الأطر ديال الأكاديميات عندهم درس في الأمازيغية باش كنقويو القدرة ديالهم في الأمازيغية باش كنبداو في المناطق اللي عندها واحد الطابع أمازيغي في الأول كأولوية، ومن بعد كيتم التعميم في المناطق الأخرى.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الوزير.

ما كنشكوش في المجهودات اللي انتوما كتقومو بها باش تصححو شوية المسار، لأنه غادي نوضعو هذا الموضوع في الإطار ديالو العام، التدريس ديال الأمازيغية بدا من 2003، من بعد الخطاب الملكي ديال أجدير ومن بعد المعهد الملكي ومن بعد اللجنة المشتركة إلخ، ولكن الآن بعد 20 سنة تقريبا يمكن أن نقول أن التجربة الأولى قبل مجيئكم للوزارة السيد الوزير نسميوها فاشلة، واللي كنقراو فيها هو أخطر، كنقراو انعدام الإرادة السياسية، ليس للجميع بطبيعة الحال وعاد غادي نرجع للموضوع، وكنذكرو أن الصيغة الأولى ديال الحكومة في 2011 تركت الأمازيغية في العربة الأخيرة ديال القطار حتى سالا الانتداب، كذلك القانون الإطار اللي تكلمتو عليه ديال 2019 لم يعطها المكانة الدستورية اللازمة رغم أننا أثناء المناقشة قدمنا ملاحظات واقتراحات ولكن الحكومة لم تأخذها بعين الاعتبار.

التدريس ديال الأمازيغية، السيد الوزير، رغم المجهودات التي تقومون بها واش التدريس بأساتذة غير متخصصين؟ انتوما كتحاولو تصححو الأمور، واش التدريس اللي كيخص أستاذ أو لا مدرس في شي بلاصة أخرى كنسدو بهم الخصاص؟

هذا كيعني بلي كنخليوها هي الأولوية الأخيرة، وهذا كنتمناو منكم، السيد الوزير، باش تصلحو هذا الاختلالات اللي كيعرفها هذا الموضوع.

كذلك، علاقة بالموضوع، نستغرب لتماطل من جهة ما، في إخراج القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية، هذا متوقف على مفردة واحدة ربما خطأ مادي، ولكن اللي كنقراو مور ذاك الشي وهو الإرادة، لو كانت هناك إرادة قوية لتصلح ذيك الخطأ المادي ويخرج القانون لحيز الوجود.

كذلك، محاربة الأمية السيد الوزير، والصيغة اللي جا بها القانون مع الأسف محاربة الأمية بعض الناس وبالخصوص الناس الناطقين بالأمازيغية هي بالنسبة لهم محاربة الأمازيغية، لأنه منصوص فيها أنها محاربة الأمية بالأمازيغية هذا كيعني أنه اللي كيتكلم الأمازيغية وما كيتكلمش بالعربية أنه أمي، كذلك السيد الوزير ونحن على 3 أسابيع من السنة الأمازيغية الجديدة "أسكاس"، نجدد الطلب بترسيم هذا اليوم لأنه في هذه الأثناء هناك دول أخرى تحتفل ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، الرسالة وصلت السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك للرد على التعقيب السيد الوزير في

حدود بضع ثواني، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

كما قلت اليوم كاينة واحد القناعة ديال الحكومة، وأنا ذكرت بالمنشور ديال السيد رئيس الحكومة اللي كيدعي الوزراء لتفعيل مقتضيات القانون التنظيمي، واحنا كنشتغلو عليه وكنرفعو من الوتيرة ديال الأساتذة باش نوفرو هذا التمدرس لجميع المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر للسؤال الموالي والتاسع موضوعه: "دعم قدرات الأساتذة المتعاقدين وتمكينهم من تكوين فعلي في مهن التربية والتكوين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كشف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره السنوي لسنة 2018 أن قطاع التربية والتعليم يعاني من أوجه قصور كثيرة جدا، وبأن عملية توظيف الأساتذة المتعاقدين التابعين للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين دون تمكينهم من تكوين فعلي في مهن التربية والتكوين واحدة من أوجه هذا القصور.

تفاعلا مع هذا التقرير، نسائلكم السيد الوزير المحترم حول الإجراءات المزمع اتخاذها لدعم قدرات الأساتذة المتعاقدين وتمكينهم من تكوين فعلي في مهن التربية والتكوين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

غير في البداية أؤكد بأن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تم إصداره قبل القرار الوزاري ديال 19 فبراير 2019 اللي كيأطر هذا التكوين على المستوى ديال المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

هاد أطر الأكاديميات المتعاقدين ما بقاش التعاقد منذ 13 مارس 2019 تم القضاء النهائي على التعاقد بإحداث نظام أساسي اللي راعينا فيه المطابقة مع النظام العام ديال الوظيفة العمومية، واللي خذا بعين الاعتبار جميع الامتيازات اللي كاينة في النظام ديال الوظيفة العمومية.

هاد أطر الأكاديميات، اليوم عرف الحمد لله هذا التوظيف الجهوي تقريبا هنا 85.000 أستاذ، 11.000 في 2016 هاذ 11.000 ديال 2016 هما اللي تقريبا تكونو واحد الأسبوعين ومن بعد مباشرة خذاو القسم لماذا؟ لأن آنذاك كنا في واحد نسبة الاكتظاظ جد مهول، وكنا تقريبا في الأقسام كيعرفو 50، 60 في 2017 استفادوا من شهرين من التكوين، شهر يونيو، وشهر يوليوز، لأن أيضا التحقو بالأقسام مباشرة في شتنبر.

ولكن ابتداء من 2018، 2019، 2020 كنا في 7 أشهر ديال التكوين حضوري وأربع أشهر عبر التعليم عن بعد، اليوم زدنا واحد الشهر إضافي. هذه السنة ابتداء من 2 دجنبر الأساتذة أطر الأكاديميات كانوا في المراكز وبدينا التدريس، وإن شاء الله كتدريس حضوري غادي يبقاو حتى لأواخر شهر يوليوز، ومن بعد غادي يلتحقو بالقسم وكيستمر التعليم عن بعد وأيضا في إطار هذه التداريب الميدانية بالتناوب بين المؤسسة التعليمية وبين مراكز مهن التربية والتكوين.

أؤكد أن هاذ الشهر اللي أضفناه أيضا درنا فيه واحد المساقات جديدة ولاسيما اللي تتعني التربية الدامجة لأن اليوم غادي إن شاء الله غادي نمنحو جميع الأطفال المغاربة الإمكانية ديال التمدرس اللي كيتواجدو في وضعية إعاقة، لهذا خاصنا نكونو الأساتذة باش يستقبلوهم أحسن استقبال.

تكوين أساتذة هو أمر أساسي للنهوض بجودة المنظومة، لهذا احنا بصدد أيضا إعادة النظر في هاذ العرض التربوي على مستوى مراكز المهن الجهوية للمهن التربية والتكوين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

كلنا متفقين على أنه الحكومة، الحكومات السابقة أنتم غير مسؤولين على هذا الوضع، انتوما لقيتو هاذ الوضع، ونتمناو على أنكم تفهمو العمق ديال المعلم وديال الأستاذ والدور ديالو في التدريس والدور

ديالو في تكوين المغربي اللي بغيناه الدور أساسي، وبالتالي هاذ المعلم ولى هاذ الأستاذ اللي غادي يكون لنا المغربي اللي بغيناه في المستقبل خاص أولا يكون عندو هو تكوين أساسي، ولا يمكن، انتوما في التعليم، لا يمكن أن نتصور أبدا أن جميع الحرف اللي كاينين في العالم في المغرب، طبيب عندو (la fac de médecine)، المهندس عندو المدرسة، كل واحد، كل حرفة تريسيان عندو فين عندو مسار مهني، إلا الأستاذ والمعلم في أواخر بداية من 2009، 2010، بدينا تندخلو مباشرة في 2009، 2010 من الزنقة تندخلوه تيقريو، تراجعنا، كانت تتخاذ 1000، 1500، أنا كنت حاضر في البرلمان، دخلو بطريقة فوضوية من الزنقة من التظاهر إلى القسم بكارثة عظمى.

إذن لا يمكن لهاذ الأستاذ اللي هو الركيزة ديال التعليم، الركيزة ديال بناء المستقبل، بناء العقل ديال المستقبل يكون واحد الإنسان ما عندوش تكوين، ما يمكنشاي، هاذ المهنة الشريفة الكبيرة جدا ما عندهاش مسار اللي كان عندها، مسار الذي يكونها، ما يمكنشاي نجيبوه من...

قلتو مثلا 11.000 درنا لهم جوج سيمانات كان واحد الوقيتة غير 3 أيام ورجعنا لـ 3 شهور، رجعنا لـ 6 شهور، هل في اعتقادكم السيد الوزير، هل ممكن باش نخرجو أستاذ ملم بالبيداغوجيا، ملم بالعلاقات الإنسانية، بعلم النفس اللي غادي ياخذ لنا ذاك التلميذ الصغير غادي يكون قادر على التكوين غادي نعمروه في 3 شهور ولا في 4 شهور؟ لا يمكن.

وبالتالي إلى دخلنا للمنظومة ديالنا، السيد الوزير المحترم، دخلنا المنظومة فيها 80.000 واحد، 80.000 واحد ما عندها تكوين، 80.000، ولهذا فجودة التعليم ديالنا وحتى في التقرير اللي تقال أن جميع، لا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا المجلس الأعلى للحسابات، الكل قالوا على أن الخطر الكبير جدا على المنظومة هما هاذ العدد الكبير جدا نسميوهم احنا المتعاقدين ولا أطر أكاديميات، ماشي مشكل في التسمية احنا، أطر الأكاديميات إلى ما عندهمش التكوين هاذو خطر على التعليم مستقبلا قالوها خطر، واحد ما مكونشاي تخليه يكون.

وبالتالي خاص تكون عندنا فكرة فعلية باش يمكن هاذ الناس 80.000 اللي دخلناها من المنظومة لـ (Circuit) خاصنا نكونهم، إلى ما كونهمش على الأخير غادي يكون هما الكثار وبالتالي المنظومة ما غنجحوش في إعطاء واحد الجودة عالية إلى ما كوناش ذاك الاستاذ، وفتحنا المجال لناس مكونين باش يدخلو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير في حدود الوقت المتبقى.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أنا قلت بأن هاذ النمط اللي تتهضر عليه ما بقاش، من 2018 اليوم كاين تكوين قائم سنة نظرية وسنة ديال التدريب، واليوم الجامعات المغربية طلقت واحد الإجازة في التربية، هاذي إجازة التقائية وكاين إدخال وحدات ديال التربية منذ الأسدس الأول، 3 سنوات، وبعد سنتين ديال التكوين لمهنة الأستاذ.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال العاشر والأخير في هذا القطاع، موضوعه: "مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لنظام البكالوريوس".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال.

تفضل السي حامي الدين.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعتزم وزارتكم إطلاق مشروع بيداغوجي جديد على مستوى الجامعات المغربية بدءا من الموسم الجامعي القادم ونظام الباكالوريوس.

نسائلكم، أولا عن المعالم الكبرى والخطوط العريضة لهاذ المشروع؟ عن مدى إعمال المقاربة التشاركية في العلاقة مع الأساتذة الباحثين الذين سيقومون بتنزيل هذا المشروع؟ وعن أيضا مدى توفر الشروط اللوجيستيكية والموارد البشرية والمالية لضمان نجاح هذا المشروع.؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في 3 دقائق يستحيل أن أرد على كل هذه التساؤلات ولكن بعض الإيضاحات.

أولا، اليوم احنايا انخرطنا في هاذ الهندسة البيداغوجية الجديدة لأن كاين واحد العدد ديال التوجيهات:

أولا، الخطاب الملكي ديال 20 غشت في 2018 من أجل ملاءمة التكوينات مع حاجيات الشغل؛

ثانيا، المقتضيات الواردة في مواد قانون الإطار 51.17 ضرورة اعتماد نظام بيداغوجي يستجيب لمتطلبات تنمية البلاد؛

أيضا تحضير هذا المشروع خذا واحد العدد ديال الخلاصات ولا سيما الدراسة اللي تقامت في المجلس الأعلى للتربية والتكوين بالنسبة للاستقطاب المفتوح، الدراسة أيضا ديال المجلس الأعلى للحسابات وأيضا التقارير المنجزة من طرف الجامعات، والتي أظهرت واحد العدد ديال الإختلالات في نسبة الهدر الجامعي في نسبة الإشهاد، في نسبة المغادرة بدون شهادة.

نذكر، السيد المستشار، وأنتم أستاذ باحث وعايشين هاذ الشي على المستوى ديال الجامعة المغربية، اليوم عندنا 16.5% اللي كيغادرو الجامعة بدون اجتياز امتحان السنة الأولى، عندنا 47% كيغادرو بعد سنتين حتى لثلاثة سنوات بدون أي شهادة، عندنا نسبة الإشهاد على المستوى ديال العلوم والتقنيات لا تتجاوز 10% و 13% في القانون و15% في الآداب، وعندنا أيضا نسبة الحصول على الإجازة اللي خاصها تتحصل في 3 سنوات المعدل هو بين 4 سنوات ونصف وخمس سنوات.

وأيضا، هاذ المنتوج الطالب كيفتقد واحد العدد ديال المهارات والكفايات اللي كتمكنو من التشغيل، واليوم هاذ النظام كان واحد اللقاء وطني السنة المنصرمة في 2 و3 أكتوبر في مراكش وكانت واحد العملية تشاركية مهمة، لأن شاركو فيه 700 أستاذ باحث من جميع الجامعات المغربية، بما فيها النقابتين الوطنية للتعليم العالي والمغربية للتعليم العالي والبحث العلمي، وكانو واحد الخلاصات مهمة باش نبدلو ونغيرو هاذ النظام ونعطيوه أكثر نجاعة.

أولا، إرساء واحد السنة تأسيسية لاستدراك هاذ النقص أولا في التخصص، وثانيا في المهارات والكفايات الحياتية والذاتية وفي اللغات، لأن هاذ الشرخ اللغوي اليوم اللي كاين عندو واحد الأثر ولا سيما على العلوم والتقنيات.

النقطة الثانية، هي هاذي غادي تكون واحد المناسبة لمنح هاذ الطالب هاذ الكفايات والمهارات الحياتية اللي اليوم نفتقدها.

ثانيا، غيكونو واحد الوحدات ديال التفتح في مجالات معرفية مختلفة، أنا فالعلوم يمكن لي ناخد الفلسفة ولا علوم الاجتماع ولا القانون ولا الاقتصاد، هذا أولا كيرسخ واحد الثقافة عامة ديال الطالب وأيضا كيساعد هاذ الطالب في إعادة التوجيه إذا ما كان باغي، وإن شاء الله فاللجنة نكملو الحديث.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم على هاذ التوضيحات.

نحن نتقاسم معكم الكثير من التشخيصات التي طرحتموها حول واقع النظام البيداغوجي الحالي، وإن كنا نعتقد بأنه لابد من مزيد من التقييم وتعميق التقييم للنظام الحالي حتى لا نسقط في نفس الأخطاء، لماذا؟ لأنه التقييم الذي أجراه المجلس الأعلى لنظام التربية والتكوين تحدث عن القرارات المرتجلة، تحدث عن الإجراءات غير المكتملة، تحدث عن غياب الوضوح في الهندسة البيداغوجية ... إلخ.

نحن بالفعل نعتبر بأنه الجامعات المغربية ولا سيما ذات الاستقطاب المفتوح هناك فيها مشكلة حقيقية وأن الأسباب التي أدت إلى تعثر نجاح النظام الحالي (LMD[4])، لازالت قائمة وربما ستبقى قائمة حتى مع تنزيل المشروع الجديد، لأنه لا يجيب على الكثير من الفراغات ومنها موضوع الاكتظاظ، حينما نتحدث عن عدد ديال 50.000 طالب في كلية الحقوق مثلا في مراكش أو 30.000 في طنجة، كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية والإنسانية على العموم هناك استقطاب مفتوح، كيف سوف نمكن الطالب من المهارات التواصلية؟ كيف سنمكنه من اللغات؟ تدريس اللغات والتفتح والمهارات هذا يتطلب تقليص العدد حتى تكون العملية البيداغوجية ناجعة، ولذلك نتصور بأنه إذا لم تتوفر الشروط اللوجيستيكية والبشرية والمالية الضرورية، فإننا سوف نكون أمام نظام جيد من الناحية النظرية، لكن على مستوى الواقع سيصطدم بالعديد من الصعوبات.

اليوم، السيد الوزير، وكما في علمكم أغلب الشعب هي تتحفظ على هذا المشروع، ليس لأنها غير مدركة لمآلاته الإيجابية، ولكنها تعتبر بأن هناك شروط ضرورية ينبغي أن تتوفر ولابد أن يحصل تملك جماعي لهذا الإصلاح.

صحيح، كانت نقطة تشاورية في مراكش، لكن مازالت المقاربة التشاركية على مستوى إدماج كافة الأساتذة الباحثين المعنيين بالانخراط في هذا المشروع والتعبئة الجماعية والحماس الذي ينبغي أن يكون على مستوى الأساتذة الباحثين وعلى مستوى الطلبة وعلى مستوى الإدارة، هذا راه مازال ما حصلش، وخاص فيه واحد النوع من المجهود حتى لا نسقط في القرارات الارتجالية، وربما في علمكم الأجوبة ديال معظم الشعب في المغرب.

[4] **L**icence - **M**aster - **D**octorat

ثالثا، على مستوى نحن لدينا تخوف هذا الربط دائما بين الجامعة وبين سوق الشغل، نخاف أن نسقط في مهننة التعليم الجامعي، أو المفهوم المركنتيلي للجامعة، لدينا التكوين المهني، لدينا الإجازات المهنية، هناك من يريدون أن يدرسوا العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والقانون بعمق وليس لهم بالضرورة هاجس سوق الشغل.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه: "تقييم 15 سنة من تطبيق قانون مدونة الأسرة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة بعد 15 سنة من تطبيق مدونة الأسرة ونحن أمام تتبع تطبيقها، لاحظنا مجموعة من العراقيل أو مجموعة من الأشياء التي لم تفهم كما كنا نتفهمها، لهذا نتساءل السيد الوزير: ما هو تقييم الحكومة لهذه السنوات من تطبيق قانون المدونة؟ وما هي قراءتكم لنسبة الطلاق وبالضبط التطليق بعد المدونة؟ وكيف ستتجاوب الحكومة لمعالجة مكامن الخلل في المدونة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السيدة المستشارة، هناك عراقيل واختلالات بل وتحايلات في تطبيق المدونة، لكن دعيني أذكر بأن المدونة شكلت قفزة نوعية في مسار النهوض بأوضاع المرأة وحقوق الطفل، وأيضا شكلت منعطفا حاسما في مجال ملاءمة التشريعات الوطنية مع التشريعات الدولية، وخاصة فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

هذه الوزارة واكبت تطبيق مدونة الأسرة، هي معنية مباشرة بالمدونة، واتخذت عدة إجراءات، في مقدمتها إعداد دليل عملي لتوحيد التطبيق السليم لمقتضيات المدونة، وأيضا وفرت مقرات لائقة لقضاء الأسرة في محاكم المملكة، بالإضافة لعدد من الإمكانيات المادية واللوجيستيكية.

الآن، بعد مرور 15 سنة فعلا نحن كلنا، حكومة وبرلمان ومجتمع مدني، مدعوون لإجراء هذا التقييم، يعني يمكن نقولو أن المسافة التاريخية أصبحت كافية باش تكون عندنا واحد الرؤية لإجراء هذا المراجعة، طبعا في أفق تجويد وتنقيح هذا النص، لكي يكون أكثر ملاءمة مع دستور المملكة أولا، ومع المكتسبات والتطورات التي تحققت، وأعتقد بأن الميثاق ديال إصلاح منظومة العدالة في التوصية رقم 120 أكد على ضرورة إجراء هذا التقييم هذا، التقييم ديال التطبيق ديال المدونة، ولكن ماشي غير التطبيق فقط، راه يمكن أيضا تكون هناك طموح أننا نراجعو حتى بعض المقتضيات ديال المدونة، ووزارة العدل هي بصدد الإعداد لتظاهرة أو لندوة وطنية كبرى بإشراك البرلمان والمجتمع المدني وخاصة الجمعيات التي تمثل النساء والطفولة من أجل إنجاز تقييم وطني شامل لهذه المدونة، للاتجاه نحو مراجعة أكثر ملاءمة للتطورات اللي عرفها المجتمع المغربي.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

جاء في معرض حديثكم أو ردكم السيد الوزير شيء لابد أن أنوه به، ملي قلتو كاين التحايل في تطبيق المدونة، وقلتو بأن خاص التطبيق السليم للمدونة، إذن نتفق على أن هناك شيء لا يتم بالشكل الذي يجب أن يكون، إذن عندي دستور 2011، عندي المصادقة على اتفاقية "سيداو"، وعندي مطالبة صاحب الجلالة للحكومة برصد كل ما يفيد المرأة المهاجرة لإضافتها إلى المدونة، يعني غير هذه العناصر ب 3 تدعونا جميعا إلى إعادة النظر وإلى تقييم هذه المدونة.

بغض النظر أن السيد الوزير أننا نفاجأ باجتهاد قضائي أجهض مكتسبات هذه المدونة، حيث أصدرت محكمة النقض منشورا لجميع المحاكم والذي تقول فيه بأن المرأة التي طلبت التطليق من أجل الشقاق لا يمكن أن تستفيد من التطليق وأن تستفيد من المتعة، أنا أتساءل معكم السيد الوزير: هل التطليق أو الطلاق استفادة، باش نحسبوها بعدا على النساء؟ فالتطليق جاء لإخراج المرأة من وضعية حرجة معروفة.

ثم كذلك، السيد الوزير، لا يوجد معيار واضح لدى القضاة في تحديد النفقة، في وضعية مشابهة تختلف من مدينة لأخرى ومن محكمة إلى أخرى، إذن نحن أمام شيء يبقى يعطي التحكم للقاضي بدون أي ضوابط على الأقل تقريبية بين حالة واحدة.

كذلك، السيد الوزير، النيابة العامة في مدونة الأسرة هي طرف أساسي، لكنها تخلت وتراجعت وتركت المرأة لوحدها لا ترافع من أجلها، لأن خاصها تجي للجلسة ويجب أن تترافع من أجل حماية الأطفال، لاسيما الأطفال اللي كيجي الزوج ويطالب المرأة بالإفراغ بحال إلى كارية عندو، الإفراغ للاحتلال، ما عرفت منين جاية؟ من شي كوكب واحد آخرودخلت تما رغم أن في بعض الحالات كيكون الرجل عندو داروحدة أخرى، وعندو ممتلكات واحد أخرى ويشرد الأطفال، في حين أن النيابة العامة تكتفي بورقة واحدة عامة (Standard) مكتوب عليها "تطبيق القانون".

ثم كذلك، السيد الوزير، الحصول على شهادة الأجر، ما فهمتش أنا منين غادي تجيب المرأة، هاذ شهادة الأجر منين تجيبها؟ حتى القاضي كيطلبها..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت، انتهى الوقت السيدة المستشارة.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

السيدة المستشارة،

رحم الله علال الفاسي الزعيم الكبير والفقيه المستنير وكل ما تفضلت به في هذا الشأن فهو صحيح وهناك أكثر من ذلك.

التحايلات، هناك تحايلات لشرعنة الزواج العرفي، وتعدد الزوجات وتزويج القاصر على الأقل من ناحية الملاءمة، كان معنا السيد وزير التربية الوطنية، القانون الإطار ينص على إجبارية التعليم، ومكان القاصر هو المدرسة وليس بيت الزوجية، وعلى الدولة أن تحمي وأن تفرض احترام القانون، وخاصة قانون إجبارية التعليم.

إذن فالأمور أصبحت واضحة والرؤية أوضح من السابق، وما علينا إلا أن نكثف الجهود بشجاعة وبجرأة لمراجعة المدونة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه: "اعتماد الأداء الإلكتروني لاستيفاء الرسوم والمصاريف القضائية والغرامات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

تفضل أستاذ.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار الأوراش التي فتحتها وزارة العدل خلال سنة 2013 بشأن إصلاح منظومة العدالة، شكلت المحكمة الرقمية، السيد الوزير، واحد الرهان فارق يؤسس لتصور بديل يرتقي بالممارسة الإجرائية أمام المحاكم من مستواها التقليدي المادي إلى المستوى العصري الرقمي، لذلك نسائلكم السيد الوزير، أولا، عن حصيلة تنزيل المحكمة الرقمية على صعيد ربوع المملكة بمختلف المحاكم، كما جاء ذلك في ميثاق إصلاح منظومة العدالة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

فعلا، السيد المستشار المحترم، الرقمنة وتحديث الإدارة وخاصة الإدارة القضائية يشكل ورش أساسي ضمن إصلاح منظومة العدالة، هناك مسار قد انطلق لكنه يحتاج إلى المزيد من الجهود، وخاصة فيما يتعلق بالتدبير اللامادي لكثير من الإجراءات اللي تتدخل في العملية القضائية.

وفي هذا الإطار، قبل بضعة أيام تمت المصادقة على المخطط المديري والتوجيهي لرقمنة الإدارة القضائية، عبارة عن خريطة الطريق تشمل محاور أساسية مهيكلة لهاذ العملية ديال التحول الرقمي، وهي تعميم الأنظمة المعلوماتية لتدبير المساطر والتداول اللامادي للمعلومات بين الفاعلين في مجال العدالة وتطوير الخدمات عبر الخط لفائدة المواطنين والفاعلين.

هناك العديد، الوقت لا يكفي، هناك العديد من المنظومات ومن المنصات الرقمية ومن التطبيقيات ومن البرمجيات التي تتعلق بتدبير صناديق وحسابات المحاكم، تتعلق بخدمة السجل العدلي والسجل التجاري، تتعلق بالتبادل الالكتروني مع السادة المحامين، تتعلق أيضا

بإحداث مقاولات عبر الخط، فهناك عدة عمليات هي الآن في طور الإنجازلكن المقاربة اللي اعتمدنا ماشي مقاربة فقط ديال التجهيزوديال التطبيقات، وإنما أيضا هي مقاربة ثقافية فيها تكوين الأطروعدد ديال العاملين، والمهن القضائية المرتبطة بمنظومة العدالة تحتاج إلى تكوين حتى تكون ما نسميه بالمحاكم الرقمية يمكن أن تكون رافعة أساسية لكي تجعل الخدمة القضائية أولا خدمة فعالة وخدمة سريعة، ولكن بالأخص خدمة نزيهة لأن الرقمنة هي دعامة أساسية للشفافية وللنزاهة.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم كلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير على المعطيات اللي اعطيتونا.

بالفعل تنأكدو على أن المغرب قطع أشواطا مهمة على مستوى تحديث الإدارة القضائية، ولكن علينا أن نميز لأن كاين المحكمة الرقمية بمواصفات عالمية محددة سبق وتم الإعلان بأنها ستكون في غضون 2020، لحد الساعة هي مازالت بعيدة المنال حسب ما اسمعنا في الجواب ديالكم وكذلك حسب الواقع المعاش على مستوى المحاكم، وكاين محكمات تعتمد على الحوسبة في الإجراءات الإدارية والقضائية، وهذا شيء كان موجود من قبل حتى 2013.

نعم نحن كمهنيين نعتبر أن تسخير هذه الثورة الرقمية لخدمة العدالة، والأمر ليس ترفا بل ضرورة ملحة لعدة اعتبارات، أولا كما قلتم لتحقيق الولوج المستنير للعدالة، تقليص أمد البت في الملفات المعروضة على المحاكم، وهنا كاين تقدم كبير من 2013، كنا كننتظرو سنوات باش يتم البت في الأحكام في ملفات عادية، الآن جاء الأمد محدد ما بين واحد الشهور محددة حسب نوعية كل الملفات.

كاين كذلك تبسيط الإجراءات والمساطر القانونية، وتسهيل التواصل بين مختلف المتدخلين داخل منظومة العدالة، سواء السادة المحامون أو القضاة أوكتابة الضبط، كاين كذلك الرفع ديال الإنتاجية بالمحاكم والتقليل بالفعل من الفساد والرشوة.

كنأكدو على أن بالفعل الوزارة أنشأت البوابة القانونية القضائية وأنشأت بعض الخدمات القضائية عن بعد، لكننا كما قلت لازلنا بعيدين عن المحكمة الرقمية، المحكمة الرقمية تقتضي عدم حضور المحامي، عدم حضور الأطراف، التبادل الإلكتروني للمقالات وللاستدعاءات، هذا مزال بعيد شوية مزال ما وصلنالوش، كنتمناو في أقرب الآجال باش يكون هذا، وبالتالي يكون حتى الأداء ديال الغرامات، كما جاء في السؤال، وكذلك استيفاء الرسوم القضائية يكون إلكترونيا.

كاين دول قطعت مسار كبير في هذا يجب الاستفادة منها، وهنا أختم، نظرا لضيق الوقت، التساؤل معكم حول مآل إطار للتعاون والشراكات اللي كانت بداتو الوزارة في عهد السيد محمد أوجار مع عدة دول، هل ستستمرون فيه؟ أم ماذا بشأن التحديث؟

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير، تفضل للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار على تفضلكم بهاذ التدقيق للمفاهيم والمفردات والمصطلحات، مهمة جدا في هاذ المجال.

صحيح، أن مفهوم المحكمة الرقمية تيخلق واحد الأفق ديال الانتظار كبير، أنا كنت حريص مع لجنة القيادة لما تسلمنا مخطط التوجيه على تدقيق هذا المفهوم، العملية القضائية عملية فيها عدة مراحل، لكن المحكمة الرقمية كما هي موجودة في بعض الدول هي الجلسات الرقمية، ماشي هي التبليغ وماشي هي التحقيق، مثلا في مجال الربط السمعي البصري للجلسات عن بعد كاين ربط ديال محكمة الاستئناف ديال فاس وديال الدار البيضاء بالسجنين المحليين، يعني عوض نقل السجناء والتكاليف والوقت والعناء، تيمكن يكون التحقيق، لكن الجلسة الرقمية اللي موجودة في الكثير من الدول عبر الشاشات وعن بعد مازال مشروع مستقبلي، لكن احنا كنركزو أكثر على التدابير المتعلقة بالمرتفقين اللي كيولجو للمحاكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على المساهمة.

وأشكر الجميع على المساهمة القيمة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 259

التاريخ: الثلاثاء 27 ربيع الآخر 1441هـ (24 ديسمبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس

التوقيت: ساعتان وثلاث عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من المراسلات والإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس بقرار صادر عن المحكمة الدستورية بتاريخ 18 دجنبر 2019، صرحت بموجبه بتجريد السيد الصبحي الجلالي، المنتخب في إطار الهيئة الناخبة، لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم لجهة الشرق، من عضويته بمجلس المستشارين، وبشغور المقعد الذي كان يشغله، مع إجراء انتخابات جزئية لشغل المقعد الشاغر، تطبيقا لأحكام البند الخامس من المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

كما أحال فريق العدالة والتنمية، على مكتب المجلس مقترح قانون بتتميم القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه الثلاثاء 24 دجنبر 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 23 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 22 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 3 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه لوزير العدل، حول "معاناة الصيادلة جراء صرف أدوية الأمراض النفسية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما هو معلوم السيد الوزير، فإن في بلادنا في مجال المتعلق بالأدوية للعلاج النفسي، نتوفر على قانونين:

القانون ديال 1922 والمتعلق بالاستيراد والاتجار في المواد المسمومة، والقانون الصادر في 1974 والمتعلق بالمخدرات السامة.

وهذين القانونين يضعان المخدرات وأدوية العلاج النفسي في نفس الخانة، ونظرا لوجود تجاوزات قانونية لهذا النوع من الأدوية، أصبح العديد من الصيادية يعانون من متابعات قضائية ناجمة إما عن تزوير هذه الوصفات الطبية أو عن أشياء أخرى.

ولذلك، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها وزارتكم في ظل عدم مواكبة هذه القوانين للتطورات في هذا المجال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر، وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم على إثارة هذا الموضوع الهام، نظرا لعلاقته بالصحة العمومية للمواطنين، ولكن أيضا بتنظيم إحدى القطاعات الحيوية ببلادنا.

في الحقيقة الأمر لا يتعلق بوضع في نفس الخانة الأدوية والمخدرات، تعلمون، السيد المستشار المحترم، أن أدوية الأمراض النفسية هي من بين العقاقير التي تحتوي في مكوناتها على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، ولذلك فهي تخضع في بيعها وتداولها لضوابط ومقتضيات تشريعية وتنظيمية، الغاية منها هي حماية المجتمع من سوء استعمال هاذ النوع من الأدوية.

إذن هاذ الطبيعة المزدوجة هي من جهة دواء ومن جهة أخرى مواد مخدرة هي اللي جعلها تخضع لبعض المقتضيات، تأكدتو منها السيد المستشار القانون أو الظهير ديال دجنبر 1922 متعلق باستيراد المواد السامة والتجار فيها وإمساكها واستعمالها، وكاين الظهير 74 المتعلق بزجر الإدمان عن المخدرات والوقاية من الإدمان عليها، لكن هناك أيضا المدونة ديال الأدوية والصيدلة ديال نوفمبر 2006.

إذن هاذ النصوص هاذي التشريعية وضعت واحد العدد ديال الضوابط أذكر منها، باش نكونو على بينة من الأمر:

- أولا، إلزامية الإدلاء بالوصفة الطبية من أجل شراء هاذ النوع ديال الأدوية اللي تحتوي على مواد مخدرة؛

- وجوب تحرير الوصفة الطبية من طرف طبيب مع التوقيع والتأريخ وبيان اسم وعنوان المريض والغاية من الدواء وكيفية استعماله؛

- ثم إلزامية الصيدلي، هاذ الشي راه في القانون، بالتأكد والتحقق من هذه البيانات وحفظها في سجلات محفوظة تعتمد من طرف الإدارة، وبطبيعة الحال الإخلال ديال الصيدلي بهاذ الالتزامات تيعرضو للمساءلة الجنائية دائما وفق القانون.

الوزارة، وزارة العدل في إطار مواكبة التطورات اللي حصلت حتى في هاذ النوع ديال الأدوية وفي التطورات القانونية اللي حصلت وباعتبارها فاعل أساسي في بلورة السياسة الجنائية واللي منخرطة أيضا في الإستراتيجية ديال محاربة المخدرات، ما خصناش ننساو هاذ الأمر، فهي قدمت واحد المجموعة ديال الاقتراحات تتمشي في الاتجاه اللي ذكرت السيد المستشار المحترم، والتي يكون الهدف منها مقاربة جديدة اللي تراعي الظروف ديال ممارسة المهنة ديال الصيدلة، ولكن في نفس الوقت حماية المجتمع من أي سوء استعمال لهاذ النوع من الأدوية اللي تحتوي على مواد مخدرة.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

لأنه السيد الوزير هذه الحالة تعرض الصيدلي الذي يصرف أدوية دائما في بعض الأحيان للمساءلة القضائية، لأنه يعتمد فقط على وصفة الطبيب، هذه وصفة الطبيب يمكن أن تكون مزورة والبطاقة الوطنية للمستفيد فقط، يمكن لهذه الوصفة الطبية أن تكون مزورة وهناك حالات يتم فيها المساءلة القضائية للصيدلاني في إطار هذه الوصفات الطبية إما المزورة والتي يصرفها عن غير قصد الصيدلاني.

وبالتالي، نحن نطالب على أنه تكون هناك اعتماد ومذكرة بين وزارتي الصحة والداخلية وتشرفون عليها، تشرف عليها النيابة العامة على أساس بأنه تكون وصفات مؤمنة ومرقمة من طرف الأطباء، أو الحصول عليها مباشرة من الهيئة ديال الأطباء أو مديرية الدواء والصيدلة.

هاذي غادي تضبط، أولا العملية ديال هاذ الأدوية، خاصة لأنها تحتوي على مخدرات، وكذلك تحمي الصيدلاني، لأنه يصبح عندو في أي وصفة طبية رقم معين لا يمكن أن يكون إلا صادرا من هيئة رسمية، هذا أولا غادي نحميو به الصيدلي ونحميو كذلك من تداول هذه الأدوية والتي هي في سبب كبير هي لتعاطي المخدرات بصفة غير مشروعة والتفشي ديالها ظاهرة في حدا المدارس ولا كذا، جزء كبير من هذه المخدرات اللي تيداولها الأبناء ديالنا خارج المؤسسات وفي أسميتو هي ناتجة عن هاذ الفجوة في القانون أولا، اللي تتعرض الصيدلي للحبس أو المساءلة القانونية.

وفي نفس الوقت كذلك تعرض أطفالنا، وتعرض كذلك حتى هاذ الناس المرضى النفسيين بواحد الحالات لعدم أخذ الدواء ديالهم واللي مجموعة من الصيادلة لم يريدوا في الفترة المقبلة على أنهم يصرفو هاذ النوع من الأدوية حفاظا على أنهم ميدخلوش للمساءلة القانونية.

ولذلك، اللي كنطالبو به على أنه تكون مذكرة مشتركة بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية على أساس بأنه الأطباء يلتزمو بالترقيم أولا، وهذا الترقيم هو اللي غادي يعطي فالحقيقة صيانة لهاذ القضية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان

والعلاقات مع البرلمان حول "برنامج الحكومة لمحاربة الأمية في المغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعد المجتمع المدني فاعلا رئيسيا في دعم برامج محاربة الأمية من خلال العمل على استقطاب الأميين بالوسائل التي يتيحها الفعل الجمعوي وتسجيلهم في فصول محو الأمية، خاصة وأن المغرب يطمح في تقليص نسبة الأمية من 30% إلى أقل من 20% في أفق 2021.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لوضع إستراتيجية واضحة المعالم في هذا المجال من أجل ربح رهان محاربة الأمية بالمملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بالفعل هذا موضوع في غاية الأهمية، المغرب كان يعرف مستوى من الأمية مرتفع، إلا أن الجهود الوطنية خلال السنوات الماضية مكنت من تجاوز العجز في هذا الباب بشكل واضح.

والأرقام تنطق أنه في سنة 2004 كانت نسبة الأمية تساوي 43% إلا أن المجهودات التي بذلت من طرف جميع المتدخلين، سواء المؤسساتيين أو المدنيين، أدت إلى أنه سنة 2014 انتقلنا من 43% لـ 32%، وكما تفضلتم في سؤالكم فإن البرنامج الحكومي الذي تشتغل عليه هذه الحكومة يأمل في تقليص نسبة الأمية لتصل سنة 2021 إلى مستوى 20%.

وبالطبع، كما قلت هناك وزارة الأوقاف، هناك جهات مختلفة لكن الجهة المعتمدة أساسا في هذا الباب هي "الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية" بصفتها الأداة الوطنية في هذا المجال، وضعت إستراتيجية هامة من أجل محاربة الأمية وتقوم أساسا على عدة أسس ومن ذلك تطوير نظام الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

وأذكر أيضا تحسين جودة التعلمات من خلال إيلاء الأهمية لتعزيز قدرات مختلف المتدخلين عبر إرساء منظومة مهنية شاملة للتكوين وتطوير نظام التتبع والتقييم مع إرساء نظام الجسور بين برامج محاربة الأمية والتعليم النظامي والتكوين المهني، بالإضافة إلى تعميم نظام الإشهاد والمصادقة على المكتسبات.

أيضا، تعتمد هذه الوكالة على ملاءمة الطلب والعرض عبر العمل تدريجيا على الانتقال من منطق العرض إلى منطق الطلب، وذلك بتبني منهجية ديال استهداف المستفيدين، بالإضافة إلى ضمان جميع الشروط اللازمة لإرساء منظومة تكوينية أكثر جاذبية، بتوفير مراكز قارة ومخصصة لمحاربة الأمية، مرورا بإعداد مناهج ملائمة لحاجيات المستفيدين، انتهاء بتأهيل جميع المتدخلين والمتفاعلين مع العمل على تطوير التعلم عن بعد من أجل توسيع قاعدة المستفيدين.

يجدر التذكير أن هناك عزم على التعبئة الشاملة والانخراط القوي لمتخلف الفاعلين العموميين والخصوصيين، خاصة منهم المجتمع المدني الذي يعتبر الرهان الأساس في تحقيق هذه الأهداف وبلوغ هاذ التقليص الفعلي والمستدام لمعدل الأمية ببلادنا.

وبالطبع، كانت هناك مناظرة وطنية منذ حوالي 3 سنوات، وشاركت فيها جميع الهيآت بما فيها المجتمع المدني والآن مخرجاتها هي قيد التنفيذ وهناك تنسيق مع المجتمع المدني، وهذا كله أدى إلى أنه كاين هناك دعم وأكتفي بذكر أن النتيجة الآن هو حوالي مليون مستفيد من برامج محاربة الأمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لابد أن أشكركم على جوابكم مثمنين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار جميع البرامج التي تبنتها الحكومة في استمرار لكافة برامج الحكومات السابقة، مجهود جبار ساهم بشكل كبير في تقليص نسبة الأمية مؤكدين أن تعدد المتدخلين في هذا الإطار ساهم في هذا التقليص، والذي كان فيه توجيه ملكي صارم ساهم في هذا الأداء الإيجابي.

ومما عزز هذه الدينامية إحداث وكالة وطنية لمحاربة الأمية تقوم اليوم بأدوار مهمة في ضمان الالتقائية لتحقيق النجاعة في هذا الإطار،

ورغم كل هذه الدينامية نجد، السيد الوزير، أن هناك محورين أساسيين يجب الاشتغال عليهما ويعدان أحد الكوابح التي تعرقل أداء تطور هذه المنظومة، ذلك أن تعدد المتدخلين أصبح اليوم يطرح بعض الصعوبات قطاع الأوقاف والوكالة الوطنية، خاصة فيما يخص مناطق الاستهداف، مما قد يصعب معه توجيه كل التدخلات وفق منطق التكامل عبر خلق آليات للتنسيق، حيث نجد أن المنافسة هي الطاغية من أجل استقطاب المستهدفين في نفس الحي وفي نفس الجماعة، لذلك وجب الاشتغال على التكامل.

السيد الوزير المحترم،

إنها مناسبة لكي نطرح أحد أهم الإشكالات التي تعوق هذا الموسم وهو تأخر المقررات المرتبطة بمحو الأمية، فرغم التزام الوكالة الوطنية بتوفير الكتب القرائية فلازالت إلى اليوم الجمعيات لم تتوصل بها قصد توزيعها على المؤسسات حيث لا تعرف إلى اليوم السبب ومن هي الجهة المسؤولة عن هذا التأخير.

على مستوى جهة درعة – تافيلالت، نجد أن الوكالة وزارة الأوقاف لم تخصص لحد الآن العدد الكافي من مراكز محو الأمية مما يجعل شرائح متعدد محرومة من هذه الخدمة، لذلك وسعيا لتعزيز هذا العرض، فإننا نطالبكم السيد الوزير التدخل من أجل فتح مندوبية تابعة للوكالة بتنغير تحتضن كل الجمعيات التي تشتغل في هذا الحقل، وتسعى إلى تنظيم العملية وتوسيع قاعدة المستفيدين عبر بناء العديد من المراكز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونتقل إلى قطاع الشؤون الخارجية، والسؤال الأول حول موضوع "المبادرات الدبلوماسية التي تقوم بها المؤسسات الدستورية الاستشارية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

تتوفر بلادنا على العديد من المؤسسات الدستورية والوطنية تقوم إلى جانب المجهودات الدبلوماسية التي تقوم بها الوزارة، وزارتكم والبرلمان بمبادرات دبلوماسية دوليا وقاريا.

السيدة الوزيرة، نسائلكم:

ما هي المبادرات التي تعتزمون القيام بها لتثمين جميع هذه المجهودات في هذا الصدد والتنسيق بين كل هذه المؤسسات والمجالس للرقي بالعمل الدبلوماسي الموازي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوفي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

أولا، لابد أن أؤكد لكم أن الوزارة تواصل النهوض بمسؤولياتها وفقا للتوجيهات الملكية السامية من أجل إنجاح المهام الدبلوماسية الموازية، وبالتالي فهي تواكب كل ما من شأنه أنه يندرج في هذا الشأن الدبلوماسي، سواء كان مجتمع مدني أو برلمان أو أيضا مؤسسات دستورية استشارية، وعلى سبيل المثال هناك عمل مع مجموعة من المؤسسات من بينهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحيث كيتم عمل تشاوري تنسيقي مهم مع هذا المجلس، بالطبع في احترام تام لاستقلالية المجلس وفق اتفاق باريس.

بالإضافة أيضا إلى اقتراحه أن يترأس أو يشارك في مجموعة من التظاهرات بما يعود على الريادات والإشعاع ديال بلادنا، بالإضافة للتعريف به من طرف الأجهزة الدبلوماسية بالخارج، وكذلك مجموعة من التدابير والإجراءات اللي هي كاينة فيها منظومة ديال التنسيق وديال الالتقائية والتكامل من أجل أن نصل إلى إنجاح وريادة ونجاعة وفعالية للعمل الدبلوماسي الموازي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

السيدة الوزيرة،

اليوم المغرب يحظى بمكانة مهمة على الصعيد الدولي والقاري، تقتضي إحداث آلية التنسيق بين كل هذه المؤسسات لتثمين المجهودات

الدبلوماسية الموازية، لاسيما في الدفاع عن الوحدة الترابية وتعزيز المقترح المغربي في هذا الإطار المتعلق بالحكم الذاتي، وكذا التعريف بالمنجز الوطني على مختلف الأصعدة.

اليوم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أصبح يترأس الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والهيئات المماثلة، وكذلك الشأن على المستوى الإفريقي.

اليوم كذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان عندو مبادرات أخرى، على مستوى البرلمان هناك شعبة مشاركة في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، هناك اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية للاتحاد الأوروبي، وهذه كلها مستويات تحتاج إلى تنسيق وإحداث آلية:

أولا، للدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية؛

ثانيا، الدفاع عن المنجزات التي تمت على مختلف الأصعدة في بلادنا؛

وكذلك الدفاع عن الوضع الديمقراطي في بلادنا، لاسيما حين يتعلق الأمر بنقاشات تتم في منتديات دولية يريد أصحابها تبخيس الصورة الحقيقية للمغرب، وهذا الأمر يحتاج إلى تنسيق وإيجاد آلية لتبادل المعطيات ولتنسيق المجهود الدبلوماسي بين كل هذه المؤسسات حتى يكون الموقف المغربي موقفا موحدا، ويكون الدفاع عن القضايا الوطنية دفاعا رزينا وراشدا ومنسقا بين كافة هذه الهيئات.

اليوم، على مستوى البرلمان وعلى مستوى الشعبتين التي تحدثت عنها، نجد نوع من التقصير في التنسيق، لا فيما يخص اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية للاتحاد الأوروبي مع الوزارة ولا شعبة جمعية مجلس أوروبا، وهاذين الشعبتين وهاذين المبادرتين الدبلوماسيتين، في إطار الدبلوماسية الموازية، يقومان بدور جبار ودور محترم ومهم ومسؤول يحتاج إلى دعم ويحتاج إلى تنسيق مع وزارتكم، لاسيما أن الوزارة تتوفر على معطيات عديدة وكاملة من شأنها أن تعزز هذه المواقف بالنسبة للشعبتين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، ونحن نثمن كل الجهود التي تقوم بها سواء الشعب البرلمانية، سواء المؤسسات الاستشارية الدستورية، لابد أيضا الاعتراف بالمجهود الكبير الذي تقوم به وزارة الخارجية فيما يتعلق بمنظومة التنسيق في إطار الأولويات ديالها، وأيضا المجهود الذي تقوم به الأجهزة الدبلوماسية، ونبقى منفتحين بالطبع، لأن هدفنا وأولويتنا هي خدمة الريادة والإشعاع ديال بلادنا وخدمة مصالح البلد، ونبقى منفتحين على تطوير هذا التنسيق بما يمكن أن تكون فيه هاذ الآلية اللي هي موجودة داخل وزارة الخارجية على المستوى المركزي وأيضا على المستوى الأجهزة الدبلوماسية، وتبقى في إطار تعاون المؤسسات الدستورية، لأنها مؤسسات مستقلة.

وبالتالي، نحن على مستوى الإطار التنسيقي، لا القبلي ولا البعدي، الجهود في مختلف المديريات على مستوى الوزارة، وأيضا على مستوى الأجهزة القنصلية والدبلوماسية مستمرة.

بل أكثر من هذا، فهي تنطلق إلى مستوى الاقتراح، كالمثال الذي أعطيته ديال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحيث أنه يقترح لرئاسة أو مشاركة في كثير من المعارض الأممية أو الدولية، بالإضافة أيضا إلى تنشيطه في مجموعة من المنظمات اللي كيكون مدعو لها لهذا الغرض.

ثم بالإضافة إلى العمل اللوجيستيكي فيما يتعلق بكل ما من شأنه تسهيل عمليات التأشيرات، وغيرها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل للسؤال الثاني في قطاع الخارجية، وموضوعه: "الدعم التقني والمادي للدبلوماسية الموازية العلمية والثقافية والمدنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر النشاط الدبلوماسي الموازي من أهم الآليات المساهمة ودعم وتقوية الدبلوماسية الرسمية، لذا نتساءل معكم السيدة الوزيرة:

هل هناك إستراتيجية وهناك دعم حقيقي وهناك إعادة النظر فيما يخص دعم هاذ النشاط الموازي سواء علميا ثقافيا وحتى في المجتمع المدني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحكم السؤال المتعلق بالدعم التقني والمادي الذي توفره الوزارة للدبلوماسية الموازية والعلمية والثقافية.

أولا، لابد أن أحيطكم علما وأيضا أن أؤكد لكم أن الوزارة تعمل على إنجاح وضمان مشاركة مغربية متميزة في التظاهرات الثقافية والعلمية بما يخدم المصالح العليا للبلد والدفاع على مصالحه، وكذلك الارتقاء بالدبلوماسية الموازية.

يتم ذلك أولا، بعملية التنسيق مع البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، على المواكبة والتنسيق ديال هاذ المشاركات المغربية في هاذ التظاهرات بمختلف أنواعها الثقافية، العلمية.

ثم أيضا الوزارة تواكب أيضا من يشاركون في هاذ التظاهرات على شتى المستويات، سواء المواكبة من خلال الدعم اللوجيستيكي في النقل في مجموعة ديال العمليات التي تتم، ثم أيضا تيسير الإجراءات الإدارية كما تعلمون وما إلى ذلك.

بالإضافة للدعم لمشاريع اللي كاينة في مجموعة ديال القطاعات اللي كاينة في وزارة الأوقاف اللي كاينة فيما يتعلق أيضا بالأنشطة المدرجة في الأجهزة القنصلية، وكذلك الأسلاك الدبلوماسية، فيما يتعلق أيضا بدعم البحث العلمي، فيما يتعلق بدعم عدد الطلبة الأجانب المستفيدين، أعطي مثال برسم 2018-2019 وصلنا ل 13.000 طالب، 70% منهم أفارقة، كيف ما تتشاهدووتواكبون وأنتم مستشارون الريادة وكذلك الارتقاء بالعمل الإشعاعي الثقافي اللي الحمد لله كاين فالقارة الإفريقية، بحكم التوجيهات الملكية السامية فهاذ الإطار، بالإضافة إلى ذلك فالوزارة تعمل ولها الأولوية أن تنجح في مهمة التنسيق والمواكبة سواء القبلية أو البعدية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

فعلا لا ننكر النجاح الكبير فيما يخص الدبلوماسية الرسمية بقيادة صاحب الجلالة، هذا لا نقاش فيه، ولكن حينما نتكلم عن الدبلوماسية الموازية فهي فاشلة بكل المقاييس، لأن هناك عدد كبير من المغاربة اللذين يشاركون في المنتديات على الصعيد الدولي، فيهم النقابات وفيهم الأحزاب وفيهم المؤسسات المنتخبة وفيهم حتى البرلمانيين، ولكن المواكبة اللي تتذاكرو عليها والتنسيق بين المؤسسات ديالكم خارج المغرب لا علاقة بالواقع اللي تتقولو لنا، السيدة الوزيرة.

هناك المواكبة اللي تتقولي من طرف القنصليات والسفارات أبدا ما كاينش، يالاه هاذ السفارات والقنصليات إلى تيجيو بأن تيجلسو، بعض منهم تيجيو ملي تيكون شي لقاء تيرجع لور، وتيعمل شي تقرير، تيعمل شي تقرير لأن واش غادي يبلغو لكم أنتما أو المسائل الأمنية أو الله أعلم.

ولكن بأن بكل صراحة تنكونو هاشين أمام خصوم ديال الوحدة الترابية، هناك عدد.. لأن واحد الحاجة، احنا متفقين بأن هناك الدبلوماسية الرسمية اللي تنذاكرو عليها، هناك خطوط اللي ما تيخصناش نتجاوزوها متفقين عليها، هاذي تتبقى بأن في الدبلوماسية راه لا علاقة لها حتى بالمؤسسات، لأن تيخص الانضباط ديالها وكذا وتيخص بأن راه على مستوى عالي، ولكن الدبلوماسية الموازية اللي تيمشيو بها المغاربة اللي تيمثلو المؤسسات، راه تيبقاو ما في الجعبة ديالهم خاوية، راه واحد الحاجة، واخا تيكون عليه شي هجوم من الخصوم ديال الوحدة الترابية راه ما تيعرفش كيفاش غادي يتعامل، يمكن غادي يتعامل سلبي، يمكن غادي يتعامل إيجابي، لأن إذا كان سلبي راه هو هذاك، إلا كان إيجابي بأن تيتحمل المسؤولية ديالو لوحده.

ولهذا، تنقولو بأن عندكم المديرية اللي مكلفة بهاذ الدبلوماسية الموازية، فاشلة، فاشلة وعملو عليها تقرير ويجب إعادة النظر فيه، لأن من النهار اللي تولاتها واحد السيدة عندكم تمايا هابطة للور هاذ الدبلوماسية الموازية، ما كايناش المواكبة.

حتى احنا كبرلمانيين تنطيحو في مشاكل بعض الخطرات، تنمشيو بأن تيمشيو مواضيع معينة وملي تندخلو بأن النقاش ماعندكش المعطيات، ما تتعطيكش المعطيات بأن القنصليات والسفارات هذا هو الدور ديالو، لأن تيعرفو بأن العلاقات ديالنا اللي عندنا مع ذيك الدول والأحزاب اللي كتمثل ذيك الدول، وكاينة فذيك الدول أحزاب واش معنا أو لا ضدنا.

إذن، هناك عدد كثير فهاذ الشي ديال الدبلوماسية، ولذلك كيخص إعادة النظر فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا بغيت غير نؤكد لك معطيين:

المعطى الأول لا يمكن الإقرار بالفشل أو بأن لا مواكبة للدبلوماسية الموازية هناك جهد مقدر كبير تيديروه وليدات المغاربة والأطر ومديريات وزارة الخارجية وفي الأجهزة القنصلية والدبلوماسية لا يمكن نكرانه، نحسنها، نحن متفقين، المعطى الأول.

المعطى الثاني، هو ما يتعلق بالمعطى العلمي، المعطى العلمي جميع السفارات، جميع القنصليات، موقع وزارة الخارجية معبأ بكل المعطيات، ثم نحن عرضنا المشروع ديال ميزانية الوزارة، وحملنا كل الوثائق التي ممكن أن تستند إليها المؤسسة البرلمانية مشكورة، ونحن ننفتح على كل سبل التنسيق والتعاون من أجل إنجاح المهمة الدبلوماسية الموازية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونواصل مع السيدة الوزيرة، في سؤال آخر موجه لها هذه المرة بصفتها وزيرة منتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وموضوع السؤال: "وضعية القاصرين المغاربة بالعديد من مدن أوروبا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

زملائي الأعزاء،

كما تعلمين السيدة الوزيرة، أن عددا كبيرا من القاصرين المغاربة يجوبون مختلف مدن أوروبا في ظروف جد جد جد قاسية، جلهم يكونون في حالة يرثى لها، وهم معرضون لشتى المخاطر.

أمام هذه المعطلة، نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي الإستراتيجية والتدابير الحكومية الفعلية والعملية لإنقاذ هؤلاء القاصرين المغاربة وحفظ كرامتهم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نحن من أولى أولوياتنا الوقوف وحل هذه الإشكالية، وكما تعلمون أن هناك لجنة مشتركة مع دول الاستقبال خاصة فرنسا وإسبانيا فيما يتعلق بالتنسيق ومتابعة هذا الملف في إطار لجنة فريقي العمل المشتركين المكلفين بالهجرة، كيف تتعرفو هاذ العمل مؤطر باتفاقية لاهاي، مؤطر بأي تدخل في أي قرار فيه هو يجب أن يكون صادر على شكل مقررات قضائية صادرة عن السلطة القضائية، بالتالي احنا نشتغل في هاذ الإطار هذا، اليوم خاصنا نتذاكرو لكي نحدد المسؤوليات بشكل دقيق وهذا كيحرص على المغرب على أن يحدد هاذ المسؤوليات.

بالإضافة إلى ذلك، كيف ما قلت، التعقيدات القانونية للترحيل، المغرب مستعد أن يستقبل كل الملفات التي تستوفي الشروط ديال مقررات القضائية ديال الترحيل، بالإضافة نرفض ونحن نحرص على أن لا يصبح هذا الموضوع أيضا واحد الريع اجتماعي وأيضا واحد الريع إعلامي لبعض الجهات في هذه الدول، مع حرصنا على أن أولى أولوياتنا هي حماية الحقوق ديال هاذ الفئة في إطار الاتفاقي، اللي شرحتو مؤطر باتفاقية لاهاي، وأيضا بالعمل الثنائي المؤطر بمقررات قضائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

مع الأسف، السيدة الوزيرة، مرة أخرى ما جوبتينيش على السؤال نهائيا.

دائما فاش تيكون شي سؤال اللي هو في الموضوع وكيهم المغاربة كتمشيو مجنبين وما كتجوبوش مباشرة، اللجنة المشتركة والتعقيدات .. أنا ما سولتكش على تعقيدات الترحيل، أنا سولتك على اللي تيوقع للقاصرين المغاربة، يمكن لك تدخلي غير ليوتوب وتديري القاصرين المغاربة وغادي تعيشي معهم.

وأنت كوزيرة من المغاربة دالعالم اللي كتعرفي أكثر من أي واحد

أشنو تيدوزو، كنحاول دائما باش نهضر بالهدوء، ولكن ملي تنسمع بعض الأجوبة راني كنتفاعل بلا ما نشعر.

لهذا غادي نحاول نهضر معك بكل هدوء.

غير إسبانيا فيها 4000 قاصر مغربي، هناك بعض المجتمعات المدنية في إطار إسبانيا اللي كتحاول قليلة، في فرنسا وهاذ 4000 ديال إسبانيا راه كتمثل 65% ديال المهاجرين دالعالم، إلى هضرنا على فرنسا غير باريس بوحديتها النسبة المئوية ديال المغاربة 40%، ما غنقولكش أشنو تيعانيو، لأن غادي نحشم نقولك، قلت لك غير دخلي ليوتوب وديري المغاربة القاصرين وغادي تعرفي أشنو تيعانيو.

أشنو هو الدور ديال الحكومة المغربية؟ أشنو هو الدور ديالكم باش يمكن لكم تنقذو هاذ الأطفال من اللي تيتعرضو له؟ راه ما بقاتش غير الأدمغة دابا اللي تهاجر، الأدمغة، الاقتصاديين والأطفال القاصرين وأكثر فهاذ الستة سنوات تضاعفت 3 ديال المرات هاذ الهجرة هاذي، واش ما حاولتوش تشوفو أشنو هو السبب الحقيقي؟ راه السبب الحقيقي هي ذيك الثقة اللي انعدمت ما بين المغاربة وما بين الحكومة، واللي بقا كلشي تهاجر.

أنا، أولا غادي يمكن لي نقول بكل صراحة وغادي نختم السؤال ديالي به، اللهم أسرع بذهاب هذه الحكومة حفاظا على ما تبقى من حقوق المواطنين، هذا هو الدعاء اللي غادي ندعي، لأن فين ما تنطرحو شي سؤال تتجاوبونا خارج الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد المستشار،

لا أعتقد أنه خارج من الموضوع أن نشتغل مع النظراء ديالنا في دول الاستقبال وفق مقررات قضائية، هاذ الناس خارج الحدود بدول الاستقبال، بما أنهم قاصرين حتى حد ما عندو الحق يتدخل إلا وفق مقرر قضائي، هذا العلم وأنا كنهضر في مؤسسة استشارية.

المسألة الثانية نحن مسؤولون ونتابع وهاذي أولوية ديالنا.

المسألة الثالثة احنا فعلا صارمين في تحديد المسؤوليات، وصارمين أيضا ماشي أي واحد غيقول لينا راه هذا مغربي، احنا كاينة واحد المسطرة دولية مغربية على أساس أن تكون مسألة تحديد الهوية واضحة.

بالتالي الأرقام، السيد المستشار المحترم، اللي قلتها ديال 4000 قاصر، أعتقد أن هذه قبة محترمة، وبالتالي وجب التأكد أن هاذو قاصرين، بالتالي حتى تحديد الهوية ديالهم راه هو موضوع اشتغال دائم يومي مستمر مع بلدان الاستقبال، اللي احنا نبذل كل الجهد من أجل حماية هذه الفئة من المغاربة.

ولكن على أساس أن لا يمكن أن يصبح لا اجتماعيا ولا إعلاميا ولا أيضا كتدار أرقام لا أساس لها، بالتالي الحكومة متحملة المسؤولية ديالها، كتعمل وفق أولويات اللي مؤطرة بالقانون، وأنا أتكلم في واحد المؤسسة اللي مؤطرة أيضا بالدستور وبالقانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه: "نصيب العالم القروي من مشاريع بناء وترميم المساجد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكر السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا نهنئكم على الطفرة الكبيرة التي عرفها الاهتمام بالحقل بالديني بأماكن العبادات وأهله والقيمين عليه، ولكن من باب إن الله يحب العبد الملحاح دائما سنطلب منكم المزيد، ونسائلكم بالمناسبة بنصيب العالم القروي فيما يتعلق بالبنايات وإصلاحات وترميم أماكن العبادة الإسلامية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الشكر لكم جزيلا السيد المستشار المحترم.

فعلا، نحن جميعا ملحون أمام الله تعالى على أن يستجيب لمطالبنا

المشتركة وهمومنا التي هي واحدة.

تمثل نسبة المساجد في العالم القروي من حيث العدد 37.381 يعني 73% من 52.000 مسجد، ونعرف أن المساجد في العالم القروي بنتها الجماعات بالطوب، طابية وهاد الطابية بمعنى الهشاشة، بمعنى أننا ينبغي لنا على كل حال واحد 30 ولا 40 عام إذا سرنا على هذه الوتيرة باش غير نصلحوها ما كنرمموهاش لأن ماشي قديمة، فيوجد حاليا 15 مسجد لكل 5000 في العالم القروي، مقابل 4 المساجد في العالم الحضري، لأن هذيك صغيرة وهذي كبيرة، ولأن في العالم القروي كما تعلمون كاين تشتت السكن وهو مشكل كبير، إذا تبعنا الفقه غادي نلقاو بأن إذا كانت 12 دار كيمكن لهم أسمو، بعض الخطرات غير 6 ديال الديور كيديرو جامع، هذه مسائل ماشي تحديات هذه مسائل نواكبها ونحاول أن نصلحها.

لذلك، الوزارة تركز في هذا المجال على تأهيل المساجد في العالم القروي، قامت ما بين 2012 و2019 بتأهيل واحد 173 مسجد بكلفة 380 مليون درهم، بناء 33 مسجد بالعالم القروي بكلفة 185، ربط 1372 بالشبكة الداخلية للكهرباء بكلفة 13 مليون.

موازاة مع ذلك، قامت الوزارة بتقديم 1100 واحد إعانة مالية للعالم القروي، هذا شيء قليل بالنسبة للعالم القروي، ولكن بالنسبة لميزانيتنا لأن كنلحو أن هذه الميزانية تكون من ميزانيات الأولوية، لذلك نحن معكم يعني كنلحو على الجهات الوسيطة على الأسباب أنها يكون عندنا الوسائل باش يمكن نواجهو هاد 5.340.000 متر مربع في المساجد دالعالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

نحن بدأنا بالثناء على المجهود المبذول، ولكن المجهود المبذول بالولوج إلى موقع الوزارة اللي فيه إحصائيات 2017 غير محين للأسف الشديد، كيقول بأنه يتم إنجاز 4 مساجد إلى خمس كمعدل سنويا، وهذا عدد زعما ضعيف جدا مقارنة مع 1298 جماعة قروية مع 32.500 تجمع سكني قروي دوار أو ما يشابهه.

إذن هاذ الوتيرة وتيرة بطيئة جدا، خاصة وأن تقريبا 600 جماعة قروية أحدثت في التقسيم الجديد 92، جل مراكزها لا تتوفر على مساجد، ما بغيتش نذكر جبابرة أو مزراوة مجموعة دالجماعات في إقليم تاونات اللي ما عندهاش مسجد.

ثم للأسف الشديد، أنه مجموعة المساجد كما قلت تبنات بشكل تقليدي بالطوب أو بالحجر في السنوات السابقة ب10 سنوات، وتصدعت جدد اللي بناوها وتصدعت، وبمجرد التصدع ديالها أو تصدع الأسقف ديالها تبادر السلطات المحلية بتنسيق مع مصالح الخارجية ديالكم بإغلاقها حرصا على سلامة مرتاديها، ولكن تبقى دواوير بدون مساجد، وذيك المساجد في الدواوير لا تقوم بالدور الديني فقط بل أدوار اجتماعية، مجموعة الأدوار الاجتماعية، وبالتالي أنه هاذ الأمر هذا يجب أن يستدرك.

أنا عندي واحد المجموعة قائمة المساجد التي أغلقت وبالعشرات، وذاك الدواوير بقيت محرومة من أداء صلاة الجماعة، الصلوات الخمس جماعة، ما بغيتش نذكر الغراس بجماعة كيسان، 4 مساجد في جماعة ببان، 11 مسجد مغلق بالراشيدية، مسجد في جماعة كلاز، واحد المجموعة دالمساجد، إذن على الأقل مساجد التي تم إغلاقها يجب التسريع بوتيرة إعادة بنائها أو ترميمها.

وأنا أقول، السيد الوزير، لتكتب لكم صدقة جارية في اليوم الوطني للمساجد اللي هو اليوم السابع بعد ذكر المولد النبوي، أطلقوا حملة واسعة لبناء وترميم المساجد في العالم القروي وعلى الأقل يسيروا المساطر المعتمدة، لأن حتى المحسنين أو حتى أبناء الجماعة أو أبناء الدوار إن أرادوا بناء مسجد جديد يواجهون إكراهات جمة لا طاقة لهم بها، لأن مشكل العقار ما تيكونش عقار واضح، ما عندوش هوية واش الخواص ولا .. بناوه في سالف الزمن، وبالتالي ما عندهومش كيف يديرو يباشرو المسطرة لأن العقار هو منطلق المسطرة، وبالتالي حتى وإن وجد المحسنون، حتى إن وجدت الأموال وطالما توفرت في هاذ الحالات يتعذر عليهم بناء مسجد جديد في غياب دعم ومواكبة الوزارة.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نشاطركم السيد المستشار همومكم هذه كما قلت.

فيما يتعلق بيوم المساجد، فعلا أطلقنا مناسبة الماضية وهذه الأخيرة إلى المحسنين أن يعطوا شيئا من الأسبقية للمساجد المغلقة، لكن المحسنين يفضلون دائما بناء مساجد جديدة.

على كل حال المسألة ينبغي أن تصبح ميزانية وزارة الأوقاف من

ميزانيات الأولوية ما بين 3 أولوية تصبح الرابعة أو الثالثة أو الثانية لأنها تقوم بوظائف تلك الوزارة كلها، إذ ذاك هاذ المشاكل غتحل، ثم إذا كان هناك هو عارفين أن الوضعية الجغرافية معرفة تامة كما تعرفونها في منطقتكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه "الأوضاع الاجتماعية والمادية للقيمين الدينيين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات التي تقوم بها وزارتكم لضمان العيش الكريم لفئة القيمين الدينين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيدة المستشارة المحترمة.

هذه أيضا من الموروثات، ورثنا البنايات وورثنا المؤطرين الذين لم يكن يحسبون في أي حساب، والآن والحمد لله الأمر تغير كثيرا ونحن في تغييره باستمرار.

العناية بالقيمين الدينين تظهر من أن الميزانية ارتفعت من 60 مليون درهم في 2004 إلى مليارو 227 مليون درهم، بمعنى أن أكثر من 35% من ميزانية وزارة الأوقاف تذهب إلى القيمين الدينيين، تميزت هذه السنة 2019 بأمر أمير المؤمنين، حفظه الله، الرفع من المكافأة الشهرية 300 درهم كل عام لمدة 4 سنوات القادمة والميزانية 800 مليون درهم.

تقدم للأئمة مقابل الحضور في التكوين المستمر مكافئة قدرها 106 مليون درهم.

يستفيد القيمون الدينيون من تغطية صحية كلفتها 21 مليون درهم.

يستفيد الأئمة من خدمات مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، بكلفة 130 مليون درهم.

يستفيد أكثر من 65% من الأئمة من الشرط ودعم الجمعيات.

وأخيرا، المجلس العلمي الأعلى في دورته الأخيرة طلب من المجالس المحلية أن تسعى لدى الجماعات لإحداث ما هو غير محدث من هاذ الشرط أو الزيادة فيما هو أسمو.. لأنه تقليد مغربي ينبغي أن نحافظ عليه، والوزارة مع هذا كله تبذل ما في وسعها لتحسين هذه الوضعية مستقبلا، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات.

في الحقيقة، مزيان الالتفاتة أن يتزاد في الأجور ديال القيمين الدينيين، لأن ابتداء من 1400 درهم حتى 2500 درهم هو أجر ضئيل جدا، وفي القرى يمكن كيبدا من 500 درهم، هو أجر لا يضمن الحياة الكريمة لهؤلاء القيمين الدينيين، ولكن السؤال المطروح هو الوضعية النظامية ديال هاذ الناس هاذو، لأن الوضعية احنا في الموقع ديال الوزارة لاحظنا بأن كاين دعوة أو لا طلب مفتوح للناس اللي بغاو يديرو تعاقد في إطار القيمين الدينيين، كنعتقدو بأن التعاقد عندو شروط، والتعاقد انتوما عضو في الحكومة اللي صدرت القانون ديال الوظيفة العمومية، وخاصة المادة 6 اللي كتنص على شروط التعاقد، وكاين المرسوم ديال غشت 2016، اللي كيحدد الشروط لهاذ التعاقد، وبالتالي التعاقد خارج هذا الإطار كيكون غير قانوني، ويجب على الوزارة أن تحترم هاذ القوانين اللي كتصاوبها الحكومة.

السيد الوزير،

الفلوس كاينين في الوزارة، الوزارة اللي أنتوما عليها هي من أغنى الوزارات، وبالتالي نعطيوكم مثال: الفلوس كاينين، الفلوس اللي كتضيع أو لا اللي كتصرفو كدعم للأضرحة والزوايا، احنا كنشوفو بأن هاذ الناس هاذو اللي كيضمنو الأمن الروحي، كيصليو بالناس، كينوضو في الفجر واخا حاليا دابا حتى واحد في الوقت هذا مع الساعة اللي زدتوها في الحكومة حتى واحد ما بقى يقد يصلي الفجر في المساجد، لأن خاصهم يكونو أصلا في الطريق لبيوتهم، وبالتالي هاذ الناس هاذو كيتعذبو وكيخصهم ضروري أنهم تراعى ظروفهم.

ما يصرف على الأضرحة هو على حد علمنا هو واحد 14 مليارونصف ديال السنتيم اللي كتصرف على الأضرحة، وبالتالي هذا مبلغ مهم جدا،

اللي ممكن يتصرف على الوضعية ديال هاذ القيمين الدينيين.

كاين حاجة أخرى، مزيان أنكم درتو لهم التغطية الصحية، مزيان أن المؤسسة ديال الاجتماعية كتقدم لهم مجموعة ديال الخدمات، ولكن الحماية الاجتماعية ديالهم، التقاعد مثلا، التقاعد واش عندهم شي تقاعد؟ لأن هاذ الناس واحد الوقت غادي يكونو غير قادرين على العمل، وبالتالي كيفاش غادي يعيشو حياة كريمة من بعد؟

أيضا، المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية كتعطي من بين الدعم اللي كتعطي مثلا شفنا في الموقع ديالكم بأن كتعطي 500 درهم مثلا كمساعدة في عيد الأضحى، الأضحية للناس اللي عندهم أقل من 3000 درهم، كنعتقدو بأن 500 درهم ما تشري له حتى قط، فبالأحرى غتشري لو كبش العيد.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيدة المستشارة المحترمة،

أثرت قضايا كثيرة، تحتاج إلى وقت، وهي كلها مهمة.

أولا: الأضرحة عندها أموالها لا تصرف عليها أموال الدولة ولا أموال الأوقاف العامة، الأضرحة وقفو عليها الناس أموال وأملاك يصرف بعضها على هذه الأضرحة، ويصرف الباقي على الشأن الديني.

ثانيا: التعاقد اللي عندنا هوورث لواحد الكلمة اللي سميتها الشرط، اللي هو تقليدي ديال قرون في حياة المغاربة، وهو كينظمو ظهير شريف، ما دخلش في الوظيفة العمومية نهائيا.

في هذا نكتفي بهذه الأمور والشئ الآخر إن شاء الله تكون أسئلة ونجاوبكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك للمساهمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وموضوعه: "آثار الرسم على الرمال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير في موضوع أثار العديد من ردود الأفعال المتباينة، وهو موضوع نقاشات وخلافات كبيرة جدا في مختلف الشرائح، ولا زلتم السيد الوزير تتذكرون بالطبع الجدل الذي صاحب الرفع من سعر الرسوم المفروضة على استخراج الرمال منذ قانون المالية 2013، ليس فقط على مستوى البرلمان وأثير حينها من قضايا تتعلق بتدبير المقالع ومكافحة الغش والتملص والاستنزاف، سواء تعلق الأمر بالمقاربات الاقتصادية والاجتماعية أو حتى بالمقاربات البيئية في هذا المجال.

نحن لا ننكر، السيد الوزير، للحكومة مجهوداتها منذ ذلك الحين وبعد محطة 2015 التي تم خلالها مراجعة هذه الرسوم تحت تأثير الضغط الكبير للوبيات المقالع وبعد إصدار القانون الجديد 27.13 الذي ينظم استغلال المقالع، وبعد كل هذه الإصلاحات وبعد كل هذه الإجراءات نعتقد أنه بعد مرور 5 سنوات أن نتساءل عن النتائج الاقتصادية والمالية لفرض هذه الرسوم ومدى نجاعتها، ليس فقط في تحقيق المداخيل، سواء للجماعات الترابية أو للدولة، لكن نجاعتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أؤكد، السيدة المستشارة، الأسباب ديال النزول ديال الإحداث هذا الرسم كانت مرتبطة بالنسبة لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء بتنويع المصادر ديال الصندوق الخاص بالطرق، لأن عندو واحد المهمة كبيرة جدا ومتعددة فيما يتعلق بإصلاح الطرق والبناء ديالها، كانت محطة ديال 2013 بحال اللي تفضلتي، في 2016 نقصنا هذاك الرسم، الرسم الآن 25 درهم للمتر مكعب بالنسبة للرمال اللي تتجي من الكثبان

ومن الجرف، و10 دراهم بالنسبة للرمال اللي تتجي من التفتيت.

هل لديه آثار على الأسعار فيما يتعلق بالبناء؟ لا نعتقد لأن الأرقام اللي عندنا فيما يتعلق على الأقل بالخرسانة، الأثمنة ديالها من 2013 قبل ما نحدثو الرسم إلى الآن نزلت، الآن إذا جينا نشوفو الآثار ديالو على الصندوق ديال تمويل الطرق، للأسف الشديد النسبة لا تتجاوز في أحسن الحالات 3%.

احنا الآن بصدد تنزيل مقتضيات ديال القانون ديال المقالع، ونتمناو أن هاد المصدر هذا غادي غيكون عندو إيجابية بالنسبة للصندوق ديال تمويل الطرق لأن عندنا واحد العدد ديال المشاريع مستقبلية، ونحتاج في الحقيقة لهذا الصندوق لتمويلها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة اللي بالفعل اعترفتو بأن كيخص قانون جديد اللي ينظم هذه المقالع.

فقط، أود التأكيد على بعض الأمور والإشكاليات، تنص مقتضيات القانون 27.13 على إحداث تصاميم ومخططات جهوية لتدبير المقالع، ما مصيرها وأين وصلت؟

ثم هناك ترويج في الأوساط الوطنية على بعض التخوفات ولا سيما لدى المستثمرين في هذا القطاع أن هناك بعض المناطق أو الجهات، ولا سيما الساحلية، شكلت موضوع تقارير دولية، ولا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة مثل تقارير الأمم المتحدة حول البيئة وتقارير أخرى تتعلق بظاهرة التحولات المناخية.

كذلك، سياسة الحكومة في تضريب هذا القطاع متذبذبة كما قلتو السيد الوزير من 2013 كان هناك قرار برفع الرسوم، 2015 نقص، هذه حتى هي نسبة تبقى واحد نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الحجم العشوائي اللي كيستخرج، إذ تحدث تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن خسارة الدولة ل 50 مليار بسبب هذه المقالع العشوائية.

كذلك، وتعتبر هذه الأوساط التحرك الحكومي ببطء، ولا يساير الوتيرة المسرعة لهاذ الاستنزاف.

كذلك، الجماعات الترابية، السيد الوزير، التي تتحمل مسؤولية استخلاص بعض الرسوم المتعلقة باستخراج مواد المقالع لا تتوفر على إمكانيات سواء القانونية أو البشرية وحتى اللوجيستيكية للمراقبة، والدليل على ذلك تضخم "الباقي استخلاصه" لدى بعض الجماعات التي تتوفر على مقالع الرمال أو غيرها بالنفوذ الترابي بالنسبة لها.

وكذلك، السيد الوزير، نسائلكم ما مصير مراجعة دفتر التحملات لهاذ المقالع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا.

هو السيدة المستشارة هذا سؤال آخر، ولكن أنا نجاوبك، هو بالنسبة لهاذ القضية ديال المقالع، تنزيل مقتضيات ديال القانون، لأن فيه جوج ديال مراسيم تطبيقية، راه احنا درناها، درنا واحد العدد ديال القرارات تقريبا شي 10 ديال القرارات، وكاين جوج ديال القرارات مشتركة، واحد مع وزير الداخلية ومع وزير الصيد البحري، التنزيل ديالها هو الذي سيظهر غيبيا الخيط الأبيض من الخيط الأسود في هاذ الموضوع ديال المقالع اللي كيتقال فيه أمور كثيرة.

لكن، عقدة الأمر بالنسبة للقانون هو أن المخططات الجهوية ديال المقالع، حيث من قبل ما كانتش، دبا ملي غادي تولي المخططات الجهوية ديال المقالع حتى هاذ الإشكالات البيئية ما غتطرحش، لأنه ملي غتحط المخطط الجهوي غيتحط بناء على دراسة ونحن بصددها، لكن كذلك بالنسبة لواحد (Feed-Back) اللي غادي يجي من مختلف المتدخلين، فإذا قر رأيهم على أن واحد المقلع وخا هو مهم ولكن يمكن يدير آثار بالبيئة، راه ما يدخلش في المخطط، بمعنى سيتم الترخيص فقط لتلك التي تدخل ضمن المخططات.

وكاين المرسوم التطبيقي الآن كينص على واحد العدد ديال الأمور تقنية، اللي غتسمح أولا، بمعرفة حقيقة الحجم المستغل والحجم الذي ينزل إلى السوق، وبالتالي حتى الجماعات الترابية غتاخذ الحق ديالها، لأن دائما كاين خلاف ما بين أصحاب المقالع وما بين الجماعات الترابية في هذا الموضوع.

ولكن عود على بدء، راه القضية ديال المقالع ملي تكلمتي على الظاهرة ديال النهب، المسألة واضحة، إلى ما كناش قادرين نوفرو هاذ المواد بطريقة قانونية، عن طريق الشركات والمقاولات وغيرها، راه الناس غادي يجيبوها بطريقة غير قانونية، فلهذا القانون غادي في هاذ الاتجاه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إل السؤال الثاني، وموضوعه: "ضياع الطاقة الاستيعابية للسدود المائية بسبب التوحل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد أعطى المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، نفسا جديدا بسياسة السدود، وذلك بإعلانه سنة 1967 عن بداية برنامج كبير وطموح لسقي مليون هكتار، ولتعزيز هذه السياسة حث جلالته سنة 1986 على إنجاز سد كبير كل سنة، إلى غاية سنة 2000، وذلك لتدعيم تعبئة المياه وسقي مليون هكتار في هذا الأفق.

ومنذ سنة 2001 أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، تعليماته لمتابعة تنمية العرض من الماء إلى جانب تدبير الطلب المائي، لكن للأسف نجد معظم السدود بمختلف مناطق المغرب تتراجع نسبة حقينتها المائية بسبب التوحل وانجراف التربة، خصوصا مع حدوث الفيضانات، مما يهدد الطاقة التخزينية لهذه المنشآت، الشيء الذي يستدعي تضافر جهود جميع الفاعلين وجميع المتدخلين.

نسائلكم، السيد الوزير، في الفريق الاستقلالي: ما هي التدابير والإجراءات الحكومية المتخذة لتهيئة الأحواض المائية وتشجير عاليتها وبناء العتبات التي تحول دون توحل السدود على مستوى المجاري المائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أولا، تنبغي الإشارة إلى أن هاذ الظاهرة ديال توحل السدود بشكل عام ليست ظاهرة مغربية، هي ظاهرة دولية تعرفها جميع الدول التي تبني سدودا، وبالطبع كاين واحد العدد ديال الدول اللي ولى عندنا مشكل حتى في هاذ بناء السدود، الحمد لله احنا في المملكة المغربية ليس لدينا هاذ المشكل، كاين الحمد لله تعليمات ديال جلالة الملك محمد السادس، نصره الله في هاذ الاتجاه. إذن احنا غنستمرو في بناء السدود.

المختصين ما كيناقشوش القضاء على التوحل، كيناقشو التقليص من التوحل، عندنا بعض السدود تعرف هذه الظاهرة بشكل كبير جدا، والمثال هو السد ديال محمد الخامس اللي كاين في الحوض ديال ملوية.

لكن، عموم السدود اللي كاينة على المستوى الوطني، على مستوى السدود الكبيرة لأن عندنا 145 سد الآن، وعندنا 130 سد صغير، هاذ الظاهرة كتمشي من 100 ألف متر مكعب سنويا إلى حوالي 10 مليون متر مكعب سنويا، وهاذي مرتبطة بطبيعة أحواض ديال المنحدرات، اللي كنسميوها (les bassins versants) لأن كل المنحدرات وعندها الخصوصية ديالها.

التوجه اللي كاين الآن، باعتبار أننا غادي نوصلو إن شاء الله في المستقبل لواحد الطاقة تخزينية ديال 30 مليار أمتار مكعبة، لأن الآن عندنا حوالي 18.6، هو أن بناء السدود يأخذ بعين الاعتبار واحد الشريحة ميتة، كنسيموها (la tranche morte)، هاذي كتاخذ بعين الاعتبار أن الحد الأدنى في الحياة ديال السد فوق 50 سنة، إذن تأخذ بعين الاعتبار، بمعنى حتى إلى كان شي توحل ما غيضرش بالطاقة التخزينية، لأن التدخلات الأخرى هي تدخلات معقدة جدا، تلتزم تدخلات أخرى على مستوى التشجير، وهي ليست دائما في الإمكان، لكن على مستوى (business model) ديال السد هذا يؤخذ بعين الاعتبار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم والمعطيات اللي قدمتو لنا.

إلا أنه لابد أن نستحضر مجموعة من المعطيات، مثلا بلادنا تشكل حلقة وصل بين المنطقة المدارية والمنطقة المعتدلة، مما يجعلها معرضة للجفاف وشحة المياه.

المناخ ببلادنا مناخ شبه مداري ذو تساقطات غير منتظمة، والموارد المائية جد محدودة، كل هاذ المعطيات، السيد الوزير، تشير إلى بوادر أزمة مائية توشك أن تدق أبوابها، مما وجب على الحكومة نهج سياسة مائية حكيمة وفعالة، لضمان تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، كنستمرو في سياسة السدود السيد الوزير.

الوحل مشكل، واحنا واعيين بهاذ المشكل، ولكن السيد الوزير،

خاص ضروري واحد التدابير وقائية قبل، لأن جل السدود ذاك الجوانب ديالها ما مشجراش، وهذاك عوامل التعرية اللي تزيد تساعد باش ذيك الوحل اللي هاود في السدود.

بالإضافة إلى أن السدود الكبرى خاصها سدود تلية قبل منها باش يكون إجراءات وقائية، وحتى إلى كانت هذيك السدود تلية مثلا نعطيك واحد البحيرة تلية في وزان، كانت تسقي واحد المساحة مهمة تعرضت للتلف، للشقوق وللوحل، جفاف الصيف، رغم أنها كان عندنا واحد التأثير جد مهم على الساكنة اللي تما لأن كتسقي واحد العدد كبير من المحيطات.

السيد الوزير،

نثمن مجهوداتكم، لكن السيد الوزير، المغاربة خاصهم يشربو، راه خاصهم الما وخصهم الما هما والهايم ديالهم، باش يسقيو الزراعة ديالهم، باش حتى هما يأمنو العيش ديالهم، الصناعة في المغرب خاصها حتى هي الماء.

إذن، السيد الوزير، خاص ضروري تاخذو بعين الاعتبار ذاك السدود والعناية بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيدة المستشارة.

أنا دائما كنقول في هاذ المسألة المائية، لا ينبغي لا التهويل ولا التهوين من الأمر، واش كاين إشكالات؟ كاينة.

لكن الموضوع المائي باعتبار أن المملكة المغربية دارت له واحد العدد يعني ديال الأسس ما غيكونش عندنا مشكل في الماء، لا فيما يتعلق بالماء الشروب ولا فيما يتعلق بماء السقي، غاية ما هنالك أن تدبيره خاصو يتبنى على هاذ ثلاثة ديال الأسس:

الأس الأول: هو تقوية العرض، ما عندناش خيار، لأن عندنا 18.6 مليار أمتار مكعبة خاصنا نوصلو على الأقل 30 مليار في السنوات المقبلة، لأن كاين توالي سنوات الجفاف وسنوات أسميتو..

المستوى الثاني: هو التحكم في الطلب، ليس مقبولا الآن، ليس مقبولا مثلا على مستوى الفلاحة أننا ما نديروش السقي الموضعي ونديرو السقي الإنجابي، غير ممكن.

فيما يتعلق بالشق الثالث: هو الحفاظ على المنظومات الإيكولوجية، إلى ما حافظناش عليها، الموارد المائية سيقع فيها التلف ويوقع فيها التلوث، وغتدخل فيها المياه ديال البحر، وهاذي كلها أمور مأخوذة بعين الاعتبار.

بطبيعة الحال البرامج المستقبلية فيها السدود الكبيرة والسدود الصغيرة، ولكن كذلك فيها السدود التلية.

وأنا سبق لي قلت بأنه جرد للدرع للمستوى الوطني عندنا حوادث 900 موقع ديال السدود، وهذا سنشتغل عليه بمنطق جديد، لأن هذيك السدود فعلا كان فيها هاذ الإشكال ديال التوحل لأن لم يكن يهتم بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث في نفس القطاع دائما وموضوعه: "التدابير المتخذة لصيانة القناطر".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمون،

من ضمن المحاور التي تضمنها المخطط الاستراتيجي الذي اعتمدته الوزارة للفترة 2017-2021 تطوير البنية التحتية، واعتبارا للدور التي تلعبه القناطر في هذا المجال، نسائلكم حول التدابير المعتمدة لصيانتها؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

غير باش ندقق المعطيات، لأن سابقا كان وسائل الإعلام تكلمت على هاذ المعطيات اللي كنت قلتها.

أولا، احنا عندنا 10.787 وحدة، يعني منشأة فنية، توجد منها 3563 وحدة على مستوى الشبكة المهيكلة، الشبكة المهيكلة هي الطرق

الوطنية والجهوية والإقليمية.

والحظيرة ديال المنشآت الفنية في بلادنا فيها واحد العدد ديال الإشكالات، منها أنه كاين واحد 500 منشأة متآكلة، 680 منشأة مغمورة، و1728 منشأة ضيقة، احنا منشأة ضيقة تنعتبروها ملي تيكون العرض أقل من 5 متر، و58 منشأة محددة الحمولة.

هاذ الموضوع بطبيعة الحال موضوع مهم جدا درنا له الآن إستراتيجية فيه جوج محاور بإيجاز.

أولا، استعادة مستوى خدمة المنشآت الفنية المتهالكة ونحافظ على الرصيد الطرقي وفيه واحد العدد ديال المقتضيات.

والمحور الثاني، هو تحسين مستوى خدمة المنشآت الفنية على مستوى الطرق المهيكلة وفيه كذلك واحد العدد المحاور.

الإشكال فين كاين؟ هو في الكلفة ديالو، في المحور الأول عندنا تقريبا 2.5 مليار ديال الدرهم اللي هو المحور ديال استعادة مستوى خدمة المنشآت الفنية، والمحور الثاني لتحسين مستوى الخدمية هذا فيه 10 مليار ونصف، إذن تقريبا 13 مليار ديال الدرهم.

لهذا، الآن احنا تنشتغلو إن شاء الله في الأسابيع المقبلة، غادي نديرو واحد البرنامج استعجالي فيما يتعلق بواحد العدد ديال المنشآت الفنية، علما بأن هاذ السنوات الأخيرة رفعنا من حجم الميزانية المخصصة للمنشآت الفنية، حيث ولينا تقريبا في حدود 400 مليون ديال الدرهم، لكن ضروري من هاذ البرنامج الاستعجالي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيح وعلى الإضاحة ديالك.

وكذا المعلومات ها أنتينا تطرقتي لهاذ المعطيات وانتينا طرقت لها على أساس كاينة 500 قنطرة متآكلة، كاين 680 قنطرة مغمورة، كاينة 1728 قنطرة ضيقة، كاينة 58 قنطرة محددة الحمولة.

هاذ الشي هذا، السيد الوزير، الحكومة علاين تسالي المدة ديالها، وكاين واحد البرنامج استعجالي والتزمتو به، وهاذ الناس هاذو واش ما تيهمكمشي، السيد الوزير المحترم، احنا مغاربة، احنا تتهمني أنا القنطرة في الدوار ديالي.

دابا خلعتو المغاربة ملي جيتو قلتو لهم، السيد الوزير المحترم، كاينة 500 قنطرة، بنادم ولى تيدخل القنطرة تيقول واش هاذي هي اللي غادي تطيح، كنتو على الأقل خاصكم تحددو هاذ القناطر.

المغاربة احنا غرفة تشريعية، احنايا في لجنة المالية إلى ما كانتش الاعتمادات كافية نرصدو الاعتمادات، هاذي الساكنة، هذا هو المغرب، احنايا تنبغيو نردوه اللور، هو المغرب الحمد لله قفز واحد القفزة نوعية، زاد القدام واحنا مازال تنردوه اللور.

قلتو كاينة 58 قنطرة محدودة الحمولة، هاذ القناطر الناس تتدوز منها، علاش ما عندناشي الطرق السيار لواحد المجموعة ديال المدن غادي نمشيو على بولمان، إلى مشينا على بولمان ما عندناشي الأوطوروت تتدي لبولمان، كاينة قنطرة ضيقة تتدخل منها كاميو، تتدخل منها رموك(Remorque) ، تتدخل منها كلشي، هاذ الناس هاذو منين غادي نديولهم هاذ الماكلة، باش غادي نوفرو لهم هاذ المواد اللي هي أساسية؟ هذا السيد الوزير احنا بحال كيبان لي بدينا كنضحكو على المغاربة أو لا هاذ الناس هاذو ما صوتوشي على جهة معينة كننتقمو منهم، هاذو مغاربة خاصنا نوفرو لهم الإمكانيات، إذا الدولة عندها الإمكانيات نوفرو الإمكانيات ونصايبو الطرق.

الناس وصلو في الدول المتقدمة ما بقاوش كيعملو الصيانة ديال القناطر، كنلاحظو بعض الصيانات والله إلى تحشم تقول هاذ الناس كتدير الصيانة، كنجيبو واحد المقاولة فاشلة وكنقولو لها دير لنا الصيانة ديال واحد القنطرة معينة، كتبقى تضحك علينا تما، هاذ الشي هذا خاصو الإنسان ياخدو بعين الاعتبار، أنا قلت لك دوار إذا مشينا قطعنا لو الطريق قطعنا لو الماء، قطعنا لو الضوء، زولنا لو كلشي، الأخت دبا عاد كتشكى على الماء، والماء ما كاينش، قنطرة ما كايناش، الطريق ما كاينش، أشنو غادي نديرو لهاذ المغاربة، أشنو غادي نقول لهم؟ تحركو هربو؟ وهذا هو الدور ديالكم السيد الوزير المحترم، هذه الحكومة خاصها تقوم بالدور ديالها وخاصها تلتزم بالبرنامج ديالها، ما نبقاوش نقولو البرامج، غادي نديرو، ونضحكو على المغاربة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

يبدو اختلطت عليك الأمور، دابا تكلمت على القناطر وليتي تتكلم في أمور أخرى.

أولا، بعدا للاطلاع فقط أنا اعطيتك الأرقام من باب الشفافية ومن باب المسؤولية، إذا أعطيتك التفاصيل خاصك تعرف واحد العدد

دالقناطر أكثر من 60% ديال القناطر راه قبل 1980، وتوالت عليها حكومات واحنا خدينا الشجاعة باش نقولو أشنو اللي كاين في هذه القناطر. إذا بغيتي تعرف هذه القناطر هذه نقولها لك.

المسألة الثانية، خلطت أمرا كبيرا، جل دول العالم حتى الدول اللي تحدثت عليها غير صحيح هذا، كاين دولة الآن متقدمة عضو مجلس الأمن عندها أكثر من 100.000 قنطرة في حالة يرثى لها.

فإذن خاص تكون عندك معطيات، علاش المعطيات؟ ماشي على ود الحكومة، ماشي على ود عبد القادر اعمارة، لبلادك، لأن تتحدث في موضوع مهم جدا، هذا الموضوع مرتبط بالبلاد ديالك وأشنو دارت في البنيات التحتية، في العشر سنوات الأخيرة فقط، 320 مليار ديال الدرهم غير في الطرق، والطرق السيارة والسكك الحديدية والسدود، احنا الدولة الوحيدة في هذه المنطقة هذه اللي المستويات ديال الاستثمارات في البنيات التحتية تعرف هذا المستوى.

إذن للإنصاف، وهذه مرتبطة بالبلاد ما مرتبطاش بالحكومة، وما مرتبطاش بعبد القادر اعمارة، حتى حين تكون المعارضة يجب أن تكون معارضة بناءة، تتوخى أن الأمور تكون واضحة، لأن قلت واش كاينة في البرامج، واش كاينة شي دولة في العالم يمكن أن تشتغل بدون برامج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه: "انعكاسات عدم استقرار أسعار المحروقات على قطاع النقل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أقدمت الحكومة خلال السنوات الأخيرة على تحرير أسعار المحروقات وجعلها مرتبطة بشكل مباشر بمتغيرات السوق الدولية، وقد كان لهذا الإجراء أثر كبير على العديد من القطاعات من بينها قطاع النقل، حيث بات التغيير المستمر لأسعار المحروقات انعكاسا على تكلفة النقل سواء بالنسبة للمسافرين أو البضائع..

راه زعما تتبرزطونا بالعربية تاعرابت.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي:

إذا، انعكاس على تكلفة النقل سواء بالنسبة للمسافرين أو البضائع الأمر الذي يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لحماية قطاع النقل من انعكاسات عدم استقرار أثمنة المحروقات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

مرة أخرى مزيان نعطي بعض المعطيات. أولا، هاذ قطاع النقل الطرقي كيشكل تقريبا 90% من حركية الأشخاص، 75% من تدفق البضائع باستثناء الفوسفاط، كيشغل أزيد من 200.000 منصب شغل، تيضم 108.000 مقاولة، 260.000 مركبة مرخصة، 310.000 سائق مهني.

وتيضم قطاع النقل الطرقي للبضائع 58.500 مقاولة للنقل لحساب الغير، 87.5% منها يتوفرون على مركبتين على الأكثر، كما أن 70% منها شخص ذاتي، ويصل مجموع مركبات نقل البضائع لحساب الغير 92.626 مركبة، 71% منها عبارة عن مركبات ذات محرك، كما أنه 63.5% يقل عمرها عن 15 سنة وما يناهز 72% يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 14 طن.

طيب، هل للتحرير ديال الأسعار ديال المحروقات أثر؟

فيما يتعلق بالنقل الطرقي للمسافرين، لا، لأنه من 1996 ما غيرناش التعرفة، هاذي تقريبا أكثر من 23 سنة.

هل لديه أثر على النقل الطرقي للبضائع؟

الراجح نعم، الآن بطبيعة الحال كان احنا عندنا واحد النقاش مع المهنيين، مع النقابات أساسا حول هذا الموضوع، اقترحنا عليهم في 8 دجنبر 2018 واحد العقد برنامج باش تكون هاذ التأهيل المقاولة النقلية ما يكونش فيه فقط المشكل ديال الأسعار وأعطيناهم احنا المقترح، كانت بعض الإجابات وهناك من لم يستطع الإجابة.

لكن، نحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة، وطرح واحد الموضوع مهم جدا اللي هو الغازوال المهني، هاذ الموضوع ديال الغازوال المهني، اللي احنا الآن مع وزارة الداخلية طلقنا فيه واحد الدراسة باش نشوفو

التشخيص ديال الموضوع وكذلك (benchmark) على المستوى الدولي، واللي أكيد إذا وصلات الدراسة لبعض الأمور اللي هي جيدة يمكن نطبقو هاذ الغازوال المهني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير،

فعلا، رفع الدعم على المواد البترولية لتحرير هاذ القطاع هذا في الواقع أثر على القدرة الشرائية للمواطنين، سواء على مستوى النقل أو على مستوى.. بالخصوص كيف ما قلت نقل البضائع، نقل البضائع لا يمكن أن إلى طلع الثمن ديال البترول راه أتوماتيكيا راه يطلع الثمن ديال الطوناج اللي كيهز أي كاميو، المسألة عادية.

والمغرب في الواقع هاذ التحرير ديال السوق ديال المحروقات راه مسألة قلنا بأنها ساهمت في التوازن الماكرو اقتصادي للبلاد ديالنا، ولكن على حسب المواطنين وعلى حسب جيب المواطنين.

كذلك، على أن هاذ التحرير ديال السوق في الواقع كنا المطلوب منه، علاش حررنا السوق؟ باش تكون تنافسية والتنافسية دائما كتعطي الأسعار تهبط، وقت ما تيكون التنافس كتهبط الأسعار، ونردو البال نعاود نعقلو ملي حرر المغرب سوق الاتصالات على أن شحال كانت تدير دقيقة الاتصالات شحال وصلات دقيقة الاتصالات الآن، أن التحرير يؤدي إلى هبوط الأسعار.

فهاذ القطاع هناك تحرير وما كاينش هبوط الأسعار كاين باقي .. الأسعار، الدولة احنا كمغرب مشينا في هاذ الاتجاه ديال تحرير السوق في اتجاه المنافسة الحرة، ولكن هذا ما يمكنش يعفي الدولة من المراقبة ديالها وخا كاين مجلس المنافسة، المراقبة ديالها فيما يخص تحديد الأسعار، سواء اللي كنشريو من على برا وسواء التوزيع وسواء الناس اللي تيبيعو فالصطاسيونات ديال الليصانص.

كذلك، لابد أن يكون هاذ المنطق مهني النقل قلتو ما فيهش، تزادت من 2016 راه تزاد تقريبا 20% في تعرفة 2016، تزادت 20% فالتعرفة ديال النقل، هذا اخديناه من مراجع موثوق بها.

فيما يخص النقل ديال المسافرين، قلتو السيد الوزير ما كاينش فالنقل ديال المسافرين، يمكن هذاك الكيران اللي مضبوطين إييه، ولكن في البادية وذوك الطاكسيات راه كيطلع البترول كيتطلع الثمن ديال التذكرة أتوماتيكيا.

وبالتالي أشنو هو المهم من هاذ الشي؟ هو كيف ما قلتو كيف ما تدار الغازوال الفلاحي اللي كان تدار واحد الوقيتة الغازوال مثلا تيتعطى للصيد البحري، لابد أن يكون شي حاجة اللي ندعمو بها هاذ القطاع، لأن هاذ القطاع أساسي راه تذاكرتو عليه، عندنا آلاف 200 ألف مشغل، القطاعات المشغلة والقطاعات الاقتصادية الكبيرة جدا.

وبالتالي، لابد تكون عند الحكومة مساعدة هاذ القطاع بطرق، إما بسن قوانين أو بضبط هاد..

الدولة ما بقاش عندها الحق تدخل في الأسعار، نعم، ولكن عندها المراقبة، مجلس المنافسة أن تراقب مدى عدم ما يكونش استخفاف بما يخص التلاعب فيما يخص الأثمان ما بين السوق الدولية والسوق الداخلية، وهاذ الشي كيخلصوه المواطنين ونتمناو هنا أن تاخذو أنتم بعض الإجراءات اللي يمكن تساعد هاذ القطاع هذا اللي هو قطاع أساسي ومهم في بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وقد مكناك من الوقت الذي كان ضائعا بالنسبة إليك، والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

أنا خديت شوية ديال الاحتياط، قلت الراجح كاين أثر، وخا كاين شوية ديال أسميتو.. طيب، أولا وخا هذا ماشي الاختصاص ديالي، فيما يتعلق بتحرير أسعار المحروقات، مجلس المنافسة هو مؤسسة دستورية، طيب، الحكومة لما تتحرر، كاين مؤسسة عندها قانون ضابط هذا الأمر هذا، ماشي معنيتو أن الحكومة ما تتراقبش أشنو اللي تيوقع بطبيعة الحال فيما يتعلق بالسوق.

علاش القطاع ديال النقل مهم بزاف؟ لهاد الشي اللي قلتي، كاين التشغيل وكذا، لكنه قطاع حيوي بالنسبة لبلادنا، الإشكال اللي كاين هو أن التحرير ديالو انفتح على واحد العدد ديال الأشخاص اللي تيشتغلو فيه، ذاك الشي علاش احنا قدمنا عقد برنامج، لأن العقد البرنامج يتوخى حلحلة واحد العدد ديال الإشكاليات، لأن ما يمكنش واحد يكون مسجل ناقل وما عندوش مركبة، وهذه أمور احنا الآن اقترحناها في إطار العقد البرنامج، لأن غادي يوقع التحيين والتأهيل ديال المقاولة النقلية وغادي نشتغلو على النظام الضريبي كلو، ضمنه الكازوال المهني، باش ميكونش الكازوال المهني بحال إلى هو الحل السحري لواحد العدد ديال الإشكاليات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الخامس وموضوعه: "مآل بناء الطريق المزدوج طنجة–الحسيمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات وكذا التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل الإسراع في إنجاز الطريق المزدوج الرابط بين مدينتي طنجة والحسيمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، السيد الرئيس، للإجابة على هذا السؤال خاص واحد الشوية ديال التوضيح، احنا عندما نتكلم على التثنية احنا بالنسبة لنا من طنجة لشفشاون هذا مشروع دخل في التثنية، أغلبه إما انتهى بحال دبا طنجة–تطوان، تطوان–بنقريش تقريبا انتهت الأشغال، بنقريش–الزينات ستنتهي الأشغال في 2020 إن شاء الله، الزينات–أشكراد احنا في 20% ديال أسميتو.. أشكراد–دار أقويع، هذا فيه ملف طلب العروض لأن كنا دخلناه في التثنية، وكاين دار أقويع–شفشاون سلات لكن تفتح فيها تحقيق لأن كان فيها واحد العدد ديال الإشكالات.

شفشاون–الحسيمة كان الرئيس السابق ديال الجهة دار مراسلة وطلب أنه يدير واحد الدراسة واحنا نساعدوه فيها، فعلا احنا درنا الدراسة، هو طلق الدراسة، هذه الدراسة كانت تطلقت في فبراير 2019، وقع مشكل مع مكتب الدراسات ووقفت الدراسة.

فبالتالي، بالنسبة إلينا نحن التثنية الآن ليست مطروحة على الطاولة، ملي تنتكلمو على التثنية تنتكلمو من الشاون، باب تازة، الشرافات، باب برد، إيساكن، تاركيست، آيت قامرة، الحسيمة، لكن احنا عندنا برنامج لتأهيل هذه الطريق، ملي تنقول التأهيل بمعنى يمكن بعض المقاطع تدار فيه التثنية، يمكن مقاطع يدار فيها التثليث، يمكن نعاودو نقادو المسار ديالها، لكن التثنية هكذا كموضوع ليست على الطاولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرك السيد الوزير على هذه الصراحة والموضوعية التي لامستم فيها الحقيقة في الجواب ديالكم، واحنا التقدير ديالنا من طرح هذا السؤال هو الوصول إلى إقرار تنمية مجالية داخل جهة الشمال، جهة طنجة–تطوان–الحسيمة، ومن وراء ذلك إقرار تنمية داخل تراب المملكة.

صحيح السيد الوزير، وأنا معكم بأن التثنية من طنجة لتطوان سبق إنجازها بمجيء العهد الجديد، وسبق لجهة الشمال التي كانت تسمى آنذاك طنجة–تطوان أن ساهمت فيها بالرغم من الإمارة بالصرف كانت عند السيد الوالي، ماشي عند رئيس الجهة، ولكن المنتخبون الجهويون تحملوا المسؤولية ديالهم الكاملة والجهة ساهمت إلى جانب وزارة التجهيز آنذاك في بناء الطريق أو تثنية الطريق السريع طنجة–تطوان.

صحيح المرحلة الثانية اللي تربط تطوان–شفشاون الأشغال هي على قدم وساق، وكنشكروكم على الزيارة الميدانية التي وقفتم من خلالها على الاختلالات، وتصويب ذيك الأمور، ولكن المرحلة الثالثة أيضا التي جاءت في جوابكم، وهي التي ستربط إن شاء الله شفشاون–إساكن، إساكن–تارجيست، تارجيست–الحسيمة، ليصل المغاربة إلى منارة المتوسط اللي هي مدينة الحسيمة العزيزة علينا.

بغيت نقول أن فعلا السيد الرئيس السابق ومعه مكونات المجلس صادقوا بالإجماع بإبرام اتفاقية شراكة مع وزارة التجهيز من أجل إنجاز واحد الدراسة، والساكنة ديال الشمال والمغاربة عموما استبشروا خيرا بإنجاز هذه الدراسة للوصول إلى بنائها، هاذ الشي متفقين عليه، ولكن اليوم في خلال متم هاذ السنة تناهى إلى علم إدارة الجهة ما جاء على لسانكم بأن المديرين التقنيين يرفضون أن تبنى الطريق من شفشاون للحسيمة بطريق مزدوج.

وهنا، السيد الوزير المحترم، بغيت نقول احنا كبرلمان نشد على أيدي

الحكومة باش يكون عند الحكومة قرار سياسي لأن أحيانا ينبغي تغليب القرار السياسي على القرار التقني، ونعطيكم واحد المثال حي، احنا بلادنا ملي بغات تادير (TGV[1]) القطاع السريع، المهندسين التقنيين ديال وزارة النقل كاملين انتفضو ومعهم بعض السياسيين، انا باعتباري تنتمي لذيك المنطقة تنعقل على سياسيين كانوا تيديرو وقفات احتجاجية في المحطات ضد السي الخليع، باش ما يكونش (TGV)، ولكن صاحب الجلالة الملك محمد السادس لما اتخذ قرارا سياسيا بإنجاز هاذ (TGV)، القطار السريع الفائق السرعة، اللي تيربط دبا طنجة الدار البيضاء، فالمغاربة كاملين فرحانين بالخدمات ونوعية الخدمات.

احنا بغينا نقولو للسيد الوزير، بغينا القرار التقني تتراجعو عليه ويكون عندكم قرار سياسي من أجل بناء هاذ الطريق لتقليص المسافة ولتحقيق تنمية في هاذ ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

لا خلاف على أنه القرار السياسي فوق القرار التقني لأنه القرار التقني هو قرار تيعطي استشارة تقنية.

أنا غير قلت أنا كنت أمينا وقلت لك أودي احنا ما كانش عندنا على الطاولة، كان هناك طلب من جهة احنا استجبنا له، لأن الجهة طلبت منا المساعدة التقنية، بطبيعة الحال يبدو هذا المشروع الآن بالنسبة للجهة لم يعد ذا أولوية.

لكن أنا غادي نعطيك المعطيات التقنية لأن مهمة جدا، ما بين طنجة وتطوان راه عندنا 17000 مركبة يوميا، ما بين تطوان وبنقريش 8300، ما بين بنقريش والزينات 8300، ما بين الزينات وأشكراد 6900، ما بين أشكراد دار أقوبع 6900، ما بين دار أقوبع شفشاون 5600، ما بين شفشاون والحسيمة (de bout en bout) راه عندنا حوالي 2400، هذاكشي علاش قلت احنا الآن اللي مطروح بالنسبة لنا، لأننا تنتكلمو على 215 كيلومتر، اللي مطروح الآن هو أننا نديرو لها التهيئة ديالها، والتهيئة راه ماشي معنيتها ما نثنوش فيها بعض المقاطع، يمكن نثنيو فيها بعض المقاطع التي تستلزم ذلك لكن التثنية (de bout en bout) ما عندناش الآن مطروحة، لأنه أولا الناحية التقنية هي غير مبررة ثم هي إمكانيات مادية.

ناهيك على أنني الآن في الوزارة أنا تنقول حتى القضية ديال التثنية إلى ما دارتش التثنية يعني بلتريمي ديالها وكلشي ديالها ما تتكونش دائما تتحل الإشكال ديال السلامة الطرقية وديال حركة السير، وعندنا تجارب الآن واحد العدد ديال المقاطع درنا لها التثنية كان تيدار فيها ساعة وساعة وربع ولا تيدار فيها ساعتين ملي تتكثر فيها (les giratoires)، ما تتوليش اسميتو.. وهذا نقاش موجود عندنا، لكن احنا تهيئة الطريق هذا داخل ضمن الأولويات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وأرفع الجلسة لمدة 5 دقائق لأداء صلاة العصر، نزولا عند رغبة بعض السادة المستشارين.

وشكرا.

(استئناف أشغال الجلسة بعد ثلاث عشرة دقيقة من رفع الجلسة).

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف جلستنا، وننتقل للسؤال الموجه لقطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وموضوعه: "ظاهرة أطفال الشوارع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أطفال الشوارع ظاهرة متنقلة أصبحت تعرفها الكثير من مدننا، خصوصا الكبرى منها، وهي ظاهرة فالحقيقة مخلة بكل المقاييس، وبالتالي نسائلكم السيدة الوزيرة، باعتبار هاذ الموضوع هو فالحقيقة مسؤولية في جانبها مسؤولية حكومية، نسائلكم: ما هي الإجراءات المتخذة لمعالجة أسباب هذه الظاهرة وكذا نتائجها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

[1] **T**rain à **G**rande **V**itesse

السيدة جميلة المصلي وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

موضوع الطفولة ببلادنا هو موضوع يحظى باهتمام كبير في البرنامج الحكومي وكذلك في برنامج الوزارة الوصية.

اليوم، آخر برنامج تم إطلاقه يوم 18 دجنبر من هاذ الشهر في مدينة طنجة هو إطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، نعتبر هاذ المشروع مشروع مهم جدا لأنه يؤسس للإلتقائية بين كافة المتدخلين، ويؤسس كذلك لمقاربة جديدة تقوم على التعاون بين مختلف المؤسسات الوطنية ومختلف القطاعات الحكومية لحماية الطفولة واعتبار أن حماية الطفل والمصلحة الفضلى للطفل هي الأولوية.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق هاذ المشروع من مدينة طنجة وسيتم تعميمه في 7 مدن مغربية كبيرة، أكادير، مراكش، الرباط، مدن كبيرة وفي مرحلة ثانية بعد نجاحه سيتم تعميمه في مجموعة من الأقاليم.

إذن نعتبر هذا المشروع مشروع مهم، إضافة إلى خطة وطنية أطلقناها كذلك من أجل محاربة ظاهرة استغلال الأطفال في التسول، أطلقناها مع النيابة العامة ومع القطاعات الحكومية المعنية، وجعلنا من مدينة الرباط–تمارة–سلا نموذجا، لأن قضية الطفولة والاهتمام بالطفولة هو اهتمام بمستقبل المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات.

كنتمناو لهذه البرامج التي أطلقتموها وكذا البرامج اللي هي كانت موجودة كل النجاح، لأن هذه الظاهرة ظاهرة الأطفال في وضعية الشارع ظاهرة مقلقة ولا تليق ببلدنا أن نستمر على هذا الوضع، فيكفي أن ينتقل الإنسان إلى الحدود المغربية الإسبانية ليرى الملاجئ وليرى وضعية حقيقة لا تليق بنا كمغاربة، لذا أنا في الحقيقة أنا بغيت نشير نوقفو على الأسباب، لأن في الحقيقة الظاهرة وجب أن تعالج في أسبابها.

الأسباب ديالها، السيدة الوزيرة، لعل من أهم الأسباب، أولا العنف داخل الأسرة، ثانيا يمكن نتكلمو على الفقر والتفكك الأسري ونتكلمو على الهدر المدرسي وأحيانا قد يكون اليتم سبب من أسباب وجود أطفالنا في الشوارع، وأحيانا أخرى نجد العلاقات الجنسية غير الشرعية أو ما يسمى عندنا في ثقافتنا الإسلامية بالزنا سببا كبيرا من أسباب وجود أطفال في الشوارع، وربنا يقول "وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا".

النتائج ديال هاذ الوضعية هي التسول اللي تكلمتو عليه السيدة الوزيرة، هي المخدرات، هي أن يصبح هذا الطفل عالة على المجتمع إن لم نقل أنه يتحول إلى عاهة اجتماعية.

العناية بهاد الفئة، فالحقيقة مسؤولية ديالكم السيدة الوزيرة، نعم كاين قطاعات أخرى، لكن اليوم هذه البرامج اللي مطلوقة والتي تطلقونها اليوم مزيان تحدثونا على المخرجات ديالها والنتائج ديالها والآثار ديالها، خصوصا اليوم كاين أغلفة مالية مهمة محددة لهذه البرامج وكاين جمعيات تشتغل، الآن اليوم خاصنا نتساءلو على حكامة هذه البرامج وحكامة هذا الدعم.

الوقاية من هذه الظاهرة كاين أولا كنتكلمو على معالجة الهدر المدرسي يمكن أنتم كحكومة هذا خاصكم تبذلو فيه مجهود.

تفعيل السياسة العمومية ديال الطفولة، مزيان تركزو فيها، أيضا إعداد سياسة عمومية في مجال الأسرة ولا تقتصر على الوساطة، بل تتعداها إلى أشياء أخرى، حماية الطفل.

وأخيرا، كنتكلم على معالجة الفقر وكنتمنى هذه اللجنة ديال النموذج التنموي أنها تعطينا جواب على الفقر وعلى توزيع الثروة العادل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار.

هو موضوع أطفال في وضعية الشارع أو غيرها من الوضعيات التي نعتبرها مقلقة هي فعلا نتيجة تحولات اجتماعية تعرفها بلادنا، لابد من التأكيد على الأسباب المنتجة لها، وبالتالي اليوم الحكومة تقوم بمجموعة برامج في إطار حماية الطفولة، حماية الطفولة المغربية وتوفير خدمات لتعويض الخدمة الأساسية اللي مفروض تقوم بها الأسرة.

فاليوم، في إطار هذا الأمر أكيد أنه ضروري التضامن، ملي تنقول التضامن، الثقافة المغربية والقيم المغربية القائمة على التضامن وعلى التماسك الاجتماعي والتماسك الأسري تعتبر مدخل من المداخل لإيجاد الحلول لمثل هذه الظواهر، ولكن مع ذلك احنا معنيين اليوم بمقاربة تقوم على الوقاية وعلى الحماية في نفس الوقت.

البرامج الوقائية تستهدف أن الجمعيات اللي هي شريك أساسي اليوم في تنزيل كافة البرامج الاجتماعية أن الجمعيات تقوم بدور أساسي في العملية ديال التثقيف والتوعية وإذكاء الوعي بأهمية الاستقرار الأسري وبأهمية أن المحضن الأساس للطفل هو الأسرة، ولكن في نفس الوقت نحن لابد أن نضع مقاربة حمائية اللي تنحميو بها الطفولة من

خلال شبكة المراكز الموجودة ومن خلال الخدمات التي تقدمها بلادنا اليوم، سواء من خلال التكافل العائلي أو من خلال صندوق التماسك الاجتماعي.

الأساسي في كل هذا، هو أن الأجهزة الترابية المندمجة اليوم أهميتها أنها غادي توفر لنا مركز اللي أي مواطن ولا أي فاعل جمعوي كيعرف المخاطب اللي غادي يخاطبو في موضوع الطفل اللي في وضعية غير طبيعية وفي وضعية مقلقة، ومن خلال هذاك المركز غادي يتم إيجاد الحل، الحل الأول هو الإرجاع للأسرة طبعا وإذا تعذر هناك مراكز لحماية الأطفال اللي هما في وضعية صعبة.

طبعا هاد المجهودات التي تقوم بها الحكومة تحتاج إلى وعي مجتمعي ومواكبة مجتمعية وكذلك مواكبة من قبل البرلمان ومن قبل الفاعل الإعلامي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع إعداد التراب الوطني بعد اتفاق بين السيدتين الوزيرتين، إعداد التراب الوطني وقطاع السياحة، ونبدأ بقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه: "السكن الاجتماعي والاقتصادي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

ما هي الإجراءات المتخذة لمعالجة الاختلالات التي يعرفها السكن الاجتماعي والاقتصادي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نزهة بوشارب وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على سؤالكم اللي هو جد موضوعي.

عملت الوزارة منذ سنة 2008 على خلق واحد البرنامج سكني جديد، حيث شكل قلنا للتصدي للظاهرة ديال الابتزاز في قلب هذا السكن مع ضمان الشفافية ديال التسويق ديال أحد.. اللي كان هو من أهم الأوراش اللي خدمنا عليها أيضا، وفي هذا الإطار تم إبرام واحد الاتفاقية مع الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين لإنجاز برنامجين للسكن الاجتماعي، وضعنا واحد العدد ديال الإجراءات أيضا تحفيزية لفائدة المنعشين العقاريين باش نشجعوهم على الاستمرار في السكن الاجتماعي، شريطة الالتزام بدفتر التحملات اللي فيه واحد المجموعة من المواصفات، بخصوص أولا الثمن المحدد للبيع، لأن هذه الاتفاقية لزمنا على المنعشين أنهم يشهرو الثمن ديال البيع بموقع المشروع وأيضا الإشارة إلى كون المشروع يستفيد من دعم الدولة.

أيضا، قمنا بإسناد عملية الإشراف على البيع لموثق باش يضمن هذه الشفافية هذه في المعاملات ديال الشراء وأيضا لمواجهة هذه الظاهرة اللي هي كتعرف ب (noir) اتخذت الوزارة عدة تدابير من بينها إصدار واحد القانون اللي هو جد مهم ديال البيع في طور الإنجاز اللي كيتسمى (VEFA[2]) واللي كيحصن المقتني أثناء عملية البيع من كل هاذ الظواهر اللي هي غير قانونية طبعا.

أيضا، فيما يخص لأن السؤال فيه شقين، فيما يخص الشق المتعلق بالعرض الخاص بالسكن الاجتماعي، عملت أيضا الوزارة على إنجاز اليوم دراستين مكنتنا من تقييم هاذ الحصيلة ديال وأيضا تحديد المعيقات ديال السكن مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والتأثيرات الاجتماعية للمستفيدين، ومن أجل اقتراح حلول اللي غيكونو هاذ الحلول غيجيو في واحد البرنامج اللي هو جد مهم ما بعد 2020، فيما يخص برنامج السكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيدة الوزيرة،

نحن لا ننكر المجهودات التي قامت بها الوزارة، إلا أنه وللأسف مرات عدة تطرقنا إلى هذا السؤال بالنسبة لفريقنا، والوزارة دائما تأتينا بمجموعة من الأجوبة كدفتر التحملات، المراقبة الصارمة و، و.. وكما ذكرتم، وهو ما يتناقض مع واقع الحال، السكن الاقتصادي والاجتماعي في ظل تمادي بعض المنعشين العقاريين في جشعهم وابتزازهم للمواطنين

[2] **V**ente en l'**E**tat **F**utur d'**A**chèvement

الراغبين في امتلاك سكن يصون كرامتهم ويحميهم من جحيم الإيجار، على الرغم من الإجراءات التحفيزية والإعفاءات الضريبية التي تتجدد كل سنة والممنوحة لهؤلاء المنعشين والأرباح الطائلة التي يراكمونها، والتي تتجاوز 30% من ثمن الشقة حسب التقارير الرسمية.

ومن تجليات هذا الواقع المرير، إرغام المعنيين على دفع تسبيقات قد تصل أحيانا إلى 50% من ثمن الشقة وأداء (noir) والحلاوة ومصاريف الملف مقابل حجز شقة، وإلا يحرمون من ذلك بذريعة أن الشقق محجوزة، وتستمر معاناة المواطنين عند تسلم الشقة الحلم، حيث يجدون أنفسهم أمام كابوس حقيقي، لكون المسكن المسلم لا يوافق المساحة والمواصفات المصرح بها في عقد البيع، مع انعدام الجودة في البناء وتردي التجهيزات ما يستدعي من المستفيدين إعادة ترميم الشقة الجديدة بإنفاق مصاريف إضافية، وبالتالي إنهاك ميزانيتهم المتدنية أصلا.

وأحيانا، السيدة الوزيرة، نجد أنفسنا أمام مافيات تحترف النصب والاحتيال لتسويق مشاريع عقارية وهمية، تماما كما وقع لمئات المغاربة من الشركة الوهمية المسماة "باب دارنا".

السيدة الوزيرة،

إن فقدان الثقة لدى المواطنين يتطلب إعادة النظر في منظومة السكن الاجتماعي في شموليته، ومن هذا المنبر ندعو إلى تشكيل لجنة استطلاعية على مستوى مجلس المستشارين، للوقوف على واقع الاختلالات التي أكدها المجلس الأعلى للحسابات في تقريره لسنة 2018، حول السكن الاجتماعي.

كما نطالبكم باتخاذ إجراءات من ضمنها:

- تشديد المراقبة والتتبع لفرض احترام دفتر التحملات والوفاء بجميع الالتزامات من طرف المنعشين العقاريين وتطبيق جزاءات في حالة الإخلال بها وفق ما ينص عليه القانون؛

- خلق آلية لضمان الشفافية وضمان المساواة في استفادة المواطنين الراغبين في السكن الاجتماعي لصد المنعشين العقاريين المتلاعبين والسماسرة والشناقة؛

- تخصيص دعم مادي فعلي مباشر من طرف الدولة لفائدة مقتني السكن الاجتماعي، بالإضافة إلى الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، حتى نضفي على هذا الصنف السكن الاجتماعي؛

- التقييم السنوي للإعفاءات الضريبية والتحفيزات الممنوحة للمنعشين العقاريين على ضوء منتوجاتهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ونتنقل إلى السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيدة المستشارة المحترمة،

أنا بطبيعة الحال ما كنقولش هاذ الشي ماكاينش، ولكن ما خصناش نعمموثاني، لأن بطبيعة الحال كاين تجاوزات، ولكن أيضا اليوم الوزارة ديالنا راه قامت بعدة أيضا مسائل باش تقلل من هاذ الظاهرة ديال (noir)، ولكن الوزارة ديالنا ماشي بوحدها كيفما كتعرفو، كاين بزاف ديال الوزارات اللي خاصهم يشاركو معنا في هاذ الورش هذا الكبير.

ميثاق أدبيات وأخلاقيات المهنة من طرف أعضاء الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين راه احنا درناه وخدمناه مع المنعشين العقاريين باش تحترم هاذ المهنة ديال المنعش، وأيضا باش تكون واحد الشفافية والالتزام اتجاه الزبناء.

فيما يخص مشروع "باب دارنا"، اليوم احنا هاذ المشكل بصراحة هو مطروح وبحدة ولكن هاذ المشكل ديال "باب دارنا" راه ماشي الوزارة بوحدها اللي يمكن لها تفتحو، هاذ المشكل ديال "باب دارنا" هو مشكل عام اللي هو عبارة عن مجموعة من (les coopératives) و(les coopératives) اللي تيقومو بهاذ العملية هذي واحنا ما عندناش حتى (un droit de regard) عليهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وقبل أن أنتقل للسؤال الثاني أخبركم أنه يحضر معنا أشغال هذه الجلسة عدد من الطالبات المتميزات من "ثانوية ابن الرومي" بمدينة مكناس، واسمحوا لي أن أرحب بهن باسمكم جميعا، متمنيا لهن المزيد من التوفيق والنجاح.

السؤال الثاني، في قطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه: "تقييم سياسة المدينة والتقائية السياسات العمومية في هذا المجال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

اليوم الجلسة ديالنا كانت جلسة الوزيرات بامتياز رغم قلتكن.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد انضافت سياسة المدينة لسنة 2012 إلى وزارة السكنى والتعمير، مما خلق استحسانا من لدن كل الفاعلين والمتدخلين، وقد أنشئت لجنة دائمة داخل الوزارة من أجل تقييم وتقويم هذا الورش

والنهوض بالتقائية السياسيات العمومية في هذا المجال، إلا أن المواطن المغربي لازال لم يستوعب ولم يلامس القيمة المضافة لهاذ السياسة باستثناء بعض المدن القليلة.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هو تقييمكم لحصيلة هذه التجربة؟

وكيف تستوعب سياسة المدينة التغييرات العميقة والسريعة التي يعرفها واقع المدن المغربية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد المستشار المحترم،

اللي يمكن لي نقول فيما يخص ورش سياسة المدينة أن الوزارة اليوم تتعمل على تعزيز التكامل المجالي والوظيفي للمدن الكبرى والمتوسطة وأيضا الصغيرة، وأيضا المراكز الصاعدة لمواجهة التحولات نتيجة التمدن والنمو الديمغرافي اللي تتعرفو بلادنا، مما تيطلب واحد التدخل كيبقى لحجم هاذ التحديات باش نحقو العدالة الاجتماعية وأيضا نحدو من هاذ التفاوتات المجالية.

لهذا السبب اعتمدت الوزارة الإستراتيجية ديال التدخل وفق تصور منهجي لمفهوم سياسة المدينة، وذلك في إطار تشاركي كيهدف للتنسيق بين القطاعات المعنية وفق مقاربة شمولية، على إثر مرور 4 سنوات اليوم من تنزيل هذا الورش الكبير ديال سياسة المدينة، ولى من الضروري القيام بواحد الوقفة تأملية باش نشوفو هاذ المدن الجديدة واش مسايرة التطلبات ديال هاذ التغيير الديمغرافي اللي تتعرفو بلادنا.

وباش نهضرو على الحصيلة ديال هاذ العمليات، السيد المستشار، فإننا اليوم طبعا مدعوون كوزارة وكجميع المتدخلين في هاذ القطاع لأنه قطاع أفقي، المدينة راه ماشي ديال الوزارة بوحدها، المدينة ديال كلشي خاصها بطبيعة الحال واحد المواكبة ديال جميع المتدخلين باش نحققو أيضا باش هاذ المدن تكون كتجاوب مع المتطلبات ديال هاذ الوقت هذي، لاسيما من خلال الأجهزة اللي خاصها تكون فيها، الطرقان المواصلات أيضا إلى آخره.

فيما يخص أيضا الأرقام، فقد تم التعاقد إلى متم هاذ 2019، على مجموعة من المشاريع للتأهيل الحضري ديال 78 مدينة وأزيد من 650 مدينة اليوم اللي خاصنا نوقفو ونشوفو هاذ التأهيل اللي تدارفيها واش هو تيتجاوب مع الطبيعة ديال النمو الديمغرافي لبلادنا ولا مازال خاصنا ندیرو شي حاجة باش نأهلو هاذ المدن أكثر فأكثر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا التوضيح، رغم أنه غير كافي وشافي.

الملاحظ اللي كاين أنه هناك أشياء كثيرة يمكن نوقفو عليها لحد الآن. لقد كنا اعتبرنا، السيدة الوزيرة، قطاع الإسكان سيساعد على التخطيط المحكم وتنمية مدننا وسيضمن الالتقائية ما بين السياسات العمومية للحكومة والجهة والجماعات الترابية من جهة أخرى، إلا أننا نتأسف على الحصيلة، مثلا برنامج "مدن بدون صفيح"، ملف "الدور الآيلة للسقوط"، إشكالية التصميم، رغم الميزانية المرصودة لها، خصوصا المساهمات لأن هناك صندوق خاص، خصوصا أن التمويل من جيب المواطنين يؤدوها، خصوصا صندوق الرسم اللي يتعلق بمواد البناء الأسمنت الحديد، الرمال، اللي تقدر بالملايير ديال الدراهم، عشرات الملايير ديال الدراهم، ما كاين حتى شي.. ملاحظة اللي تنلاحظها على مستوى المدن.

وعلى سبيل المثال، مدينة القنيطرة مثلا، فنجد مثلا منذ سنة 2014 هذاك تصميم التهيئة مزال ما خرجش، اللي خاصو فعلا أصبحت المدينة ديالنا، مدينة القنيطرة تعاني، هناك معاناة كثيرة خصوصا توسيع الطرقات كما قلتي، المواصلات، وعلى ذكر المواصلات اللي قلتي، السيدة الوزيرة، فمدينة القنيطرة الآن تشتكي من واحد الظاهرة اللي غريبة ما كاينش نقل عمومي نهائيا، علقو هذوك الناس ديال شركات الحافلات.

الآن كاينة أزمة في القنيطرة، لو كان هذا التصميم مديري موجود قبل كانو الطرقات غادي يوساعو، كانو غادي يكونو الشركات كثار اللي غادي يمكن لهم يشاركو وما غاديش تكون عندك شركة واحدة اللي كاينة في هذيك المدينة.

أضف إلى ذلك المناطق الخضراء، ملاعب القرب، القناطر، هذه ملاحظة، عندي ملاحظة غريبة بالنسبة للقنيطرة، فالحظ ديالها هو أنه تجبرت في واحد المكان اللي تسمى عاصمة الغرب، استفدت من الطريق السيار للمدينة الثالثة، بالنسبة للقطار هي الأولى، بالنسبة للقطار فائق السرعة هي الأولى، بالنسبة للميناء كان أول ميناء نهري اللي يعتبر من الميناءات الكبرى، الآن فين هي مدينة القنيطرة؟ فين هو هاد التصميم المديري؟ فين هو هاد تصميم التهيئة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أشاطرك الرأي، السيد المستشار، بأن حقيقة خاصنا بعد 4 سنين من التجهيز ديال هذه المدن خاصنا نوقفو وقفة تأملية وخاصنا نديرو واحد التشريح اللي هو مهم جدا باش نقدرو نمشيو في 2020 بواحد المنظور اللي هو مهم جدا، اللي غادي يخلينا أننا نتجاوبو مع هذه المشاكل كاملة.

اليوم، صحيح كاين 6 ديال المدن جديدة، كاين أيضا واحد البرامج اللي هي جد مهمة اللي وصلت للحد ديالها، هذا آخر سنة ديالها، 2020 إن شاء الله اللي منتظر منا هي أننا نشتغلو معكم باش نصححو بعض التفاوتات اللي جات في هذه البرامج مع العلم أن هذه البرامج راه هي حلت واحد العديد من المشاكل، ولكن إن شاء الله 2021 احنا مقبلين على وضع واحد المنهجية في العمل لتحسين هذه الحكامة ديال المشاريع بغية تحقيق فاعل اللي أيضا تحقيق واحد النجاعة كبيرة ديال هذه البرامج هذه لمحاربة هذه الفوارق الاجتماعية اللي هي أصلا جايانا من هذه المشاكل هذه اللي طرقتو لها السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، وموضوعه: "تقييم إستراتيجية الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

اليوم طغى العنصر النسوي في الحكومة على هذه الجلسة وهي مؤشر جيد للاستماع إلى هموم الأمة، فشكرا لكن.

السيدة الوزيرة،

لقد انطلقت إستراتيجية الصناعة التقليدية منذ سنة 2007 وانتهت مع سنة 2015 حيث تضمنت محاور وإجراءات تهدف بالأساس إلى تنمية القطاع وتحسين دخل العاملين به.

السيدة الوزيرة،

ما هي حصيلة هذه الإستراتيجية؟

وما هي نسبة تحقق الأهداف المتوخاة؟

وما هي آفاق سياسة وزارتكم المستقبلية بخصوص هذا القطاع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نادية فتاح وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

كيف ما ذكرتو السيد المستشار المحترم، الرؤية والإستراتيجية 2015 لتنمية الصناعة التقليدية انطلق العمل ديالها في 2007 وشمل فقط الصنف ديال الصناعة التقليدية الإنتاجية ذات الحمولة الثقافية أي ما يقارب 420.000 تقريبا صانع تقليدي من ضمن 2.4 مليون صانع تقليدي.

بالنسبة لهاذ الإستراتيجية في 2015، فأهم ما يميزها التعبئة اللي حصلات حول مضامينها وبرامجها والتفاعل والتقاطع بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى الدور الإيجابي مع كافة الشركاء والفاعلين في هذا القطاع.

ومن أهم المنجزات اللي جات فهاذ الإستراتيجية 2015 هو:

أولا، رقم المعاملات، فكان رقم المعاملات 22.4 مليار درهم وكان هدف الإستراتيجية محدد في 24 مليار درهم، تم إحداث 1000 مقاولة وكان الهدف محدد في 300 مقاولة في هذه الفترة وبلغت القيمة المضافة للقطاع 6.9 مليار درهم مقارنة مع الهدف المحدد في 4 ملايير درهم، وبلغ عدد الخريجين من مراكز التكوين المهني لقطاع الصناعة التقليدية تقريبا 47.000، وفيما يخص التكوين المستمر للصناع التقليديين بلغ عدد المستفيدين تقريبا 30 ألف صانع وصانعة.

وفيما يخص كذلك محو الأمية الوظيفية استفادو منها تقريبا 53.000 صناع تقليديين.

كذلك، على مستوى الجودة اللي كان محور أساسي في هاذ الإستراتيجية، فقد تم وضع 290 مواصفة و56 شارة للجودة.

وفي مجال البنيات التحتية تم إحداث وتأهيل تقريبا 60 بنية تحتية، واليوم باقي مزال في إطار الإنجاز أو التأهيل أو الدراسة 140 مشروع إضافي، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراش المرتبطة بالتنظيم والصحة والسلامة والبيئة ومواكبة غرف الصناعة التقليدية وبرامج مندرجة في إطار التعاون الدولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات، والأكيد أن نقطة الضوء في تدبير العمل الحكومي هي الاستراتيجيات الوطنية التي تدبر بكل كفاءة واقتدار في قطاعات كل من الفلاحة والصيد البحري والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية، في هذا الإطار جاء هذا السؤال، والذي نود فيه معالجة بعجالة التطرق إلى تقييم أداء إستراتيجية الصناعة التقليدية 2007-2015 والتي تميزت عما سبق بالأصناف الثلاثة للحرف، منوهين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأدائها لما تميزت به من تعبئة من جهة ومن جهة بالتفاعل الإيجابي بين مختلف المتدخلين في القطاع.

نحن متأكدون أنكم ستصلون إلى تحقيق الأهداف المسطرة والتي أعلنتم عنها لما تتوفرون عليه من إرادة قوية لإعطاء دفعة قوية لهذا القطاع الاستراتيجي، وفق الرؤية الجديدة الماضية فيها والتي انبنت عليها الهندسة الحكومية الجديدة من تقاطع وتجانس يهدف إلى دعم التكامل المنشود الذي أرادته الهندسة الحكومية الجديدة لهذه الوزارة من أجل إنجاح مختلف الأهداف التي تؤطرها مختلف البرامج الموزعة على هاته القطاعات التي تسهرين على تدبيرها.

السيدة الوزيرة،

الأكيد أنك في هذه الفترة الوجيزة تكونت لديك العديد من الأفكار والتصورات من أجل إعادة بناء القطاع بالاعتماد على النجاعة في التدبير والفعالية في الإنجاز، لذلك نرى أن إعادة بناء استراتيجية جديدة في قطاع الصناعة التقليدية تكون مرتكزاتها التكوين والتسويق وجعل الصناعة التقليدية ضمن شروط وثائق التعمير أصبح أمرا ضروريا وحتميا لإعادة توظيف إمكانيات هذا القطاع بالشكل الذي يساهم في تعزيز رقم معاملاته ومواصلة إحداث فرص شغل أفضل، حيث سيساهم بكل تأكيد في إعطاء القيمة المضافة في دعم الناتج الداخلي الخام الوطني، إضافة إلى جعله ضمن شروط بناء المطارات ومختلف المؤسسات العمومية، باعتباره تراثا ماديا إنسانيا.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

اللي يمكن نضيفو هي الحصيلة كما شفناها ديال هذه الإستراتيجية ديال 2015 نقدرو نعتبروها بأنها حصيلة مرضية إذا قارناها مع الأهداف اللي كانت محددة في هذه الإستراتيجية، ولكن كتبقى غير مرضية إذا شفنا الطموحات وشفنا المؤهلات اللي كيتوفر عليها هذا القطاع الاستراتيجي، ذاك الشي علاش الوزارة اليوم كتعمل على بلورة رؤية جديدة في أفق 2030 وهاد التصور المستقبلي غادي يشمل جميع أصناف الصناعة التقليدية، أي ذات الصناعة الإنتاجية النفعية والكمية، وكذلك الحرف الخدماتية اللي كتثمل تقريبا 2 الملايين ديال مناصب الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه: "تنظيم وتشجيع الصناعة التقليدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل تشجيع الصناعة التقليدية وفتح آفاق التسويق لمنتوجاتها عبر معارض وطنية ودولية تراعى فيها التمثيلية المجالية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تنظيم وتشجيع الصناعة التقليدية يحظى بأهمية خاصة على مستوى الأهداف والآفاق التي تسعى إليها الوزارة، وهذا السؤال يتطرق إلى جانب يهم الترويج والتسويق.

في البداية، لابد من الإشارة أن السوق الداخلي كيمثل تقريبا 80% ديال المبيعات، فيما أن السوق الخارجي كيمثل حوالي 20%، وعرفت مبيعات الصناعة التقليدية على صعيد السوق الداخلي، حسب واحد الدراسة قامت بها الوزارة، ارتفاعا بنسبة تقريبا 12% بين سنتي 2015-2017، وفيما كيخص الصادرات فقد سجل خلال سنة 2018 ارتفاع تيبلغ تقريبا 18% إذا قارناه ب 2017، في حين عرف استقرارا في الشهور 10 الأولى لسنة 2019 تقريبا زائد 1+%، ومن أهم المنتوجات المصدرة هي النحاسيات والفخار والملابس والزرابي والمنتوجات الجلدية والخشب.

فيما يخص الترويج، فهو من المحاور الأساسية التي يتم العمل عليها بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية على مستوى المعارض الجهوية السنوية والأسابيع الوطنية، وكما هناك كذلك معارض مهنية وتجارية كمعرض "من يدنا"، بالإضافة إلى ورش البنيات التحتية اللي ذكرناها من قبل للإنتاج ودور الصانعة كفضاءات للإنتاج والبيع.

أما بالنسبة للسوق الخارجي فالمقاربة المعتمدة تقوم على تنويع الأسواق التقليدية كأوروبا، والتوجه إلى أسواق جديدة كآسيا وأمريكا وإفريقيا وكذلك دول عربية.

وخلال انعقاد المجلس الإداري لدار الصانع في الأسبوع الماضي تم الاتفاق على اتخاذ مجموعة من الإجراءات من ضمنها: بلورة مخطط جديد للترويج، تطوير نظام معلوماتي مندمج، وضع تصور جديد لتمويل مختلف المعارض والتظاهرات، وتعزيز صورة علامة الصناعة التقليدية بالداخل وخارج المملكة.

ومن جهة أخرى، نؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، أن مؤسسة دار الصانع كتنظم سنويا وبشراكة مع غرف الصناعة التقليدية معارض جهوية بمختلف جهات المملكة المغربية في إطار تشجيع الصناعة التقليدية.

وجدير بالذكر أن الوزارة تشتغل كذلك على مقاربة أخرى ذات طبيعة تشريعية ستعمل بدورها على تنظيم وهيكلة وتشجيع الصناعة التقليدية، يتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 50.17 اللي جاء بحصيلة من المستجدات والإجراءات التي تجيب لانشغالات ومتطلبات الصناع التقليديين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم القيم وكنشكركم كذلك على المعارض اللي كتقومو بها لا على الصعيد المحلي ولا على الصعيد الوطني ولا حتى على الصعيد الدولي، وهاذ الصناعة التقليدية في الحقيقة احنا كنعرفوها بأنها كتشغل لينا تقريبا ما يقارب واحد 2.5 مليون ديال اليد العاملة، كذلك العملة الصعبة اللي كتدخل لنا في .. كذلك مساهمة في الناتج الداخلي الخام اللي كيوصل تقريبا 8% هاذ الشي كلو.

ولكن، السيدة الوزيرة، هاذ الصانع التقليدي راه ما اعطيناش حقو اللي هو خص يكون عندو، لا فيما يخص التغطية الصحية ولا فيما يخص (CNSS[3]) وأنا كنتمي لواحد المنطقة اللي هي منطقة آسفي، مدينة آسفي اللي هي كنفتخرو بالصناعة التقليدية ديالها خاصة الخزف، اللي هاذ الخزف اللي كان عاطيها واحد القيمة مضافة لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد الدولي، ولكن للأسف هاذ الناس ماوكبنهومش السيدة الوزيرة، ما اعطيناهومش حقهم في الحقيقة لا في التنمية ولا في التكوين ولا.. حتى هاذوك الناس اللي كانو كيتعلمو عند المعلمين ديال الخزف ما بقاوش، لأن كيشوف ذاك المعلم ديالو ولا ذاك اللي كان يخدم في ذيك الحرفة في الأخير التقاعد، لا تقاعد لا حتى شي حتى مستقبل ما كاين.

ولهذا، احنا كنطلبو منكم لأن الحمد لله تحال علينا المشروع 50.17 على الغرفة الثانية، وكنتمنى من السادة المستشارين باش يدخل عليه، لأن واحد العدد ديال المستشارين اللي هما حرايفية وصناعية، كنتمناو يدخل عليه، يجودو هاذ المشروع، باش نعطيو واحد القيمة مضافة لهاذ الصانع التقليدي.

كذلك، السيدة الوزيرة، إيمانا منا في الفريق الحركي بأهمية العنصر البشري في تأهيل قطاع الصناعة التقليدية، نتطلع في هذا الإطار إلى الاهتمام بوضعيته المهنية والاجتماعية عبر التعجيل بتيسير استفادتهم من نظام المعاشات والتأمين الإجباري والأساسي عن المرض.

كذلك، السيدة الوزيرة، نتطلع إلى اتخاذ تدابير عملية لحماية المنتوج الوطني من المنافسة الشرسة من خلال إجراءات جمركية وجبائية مرنة وتبسيط مسطرة الولوج إلى التمويل، دعما لهذا القطاع الحيوي المنتج والمشغل، إلى جانب ضرورة إدماجه في الرؤية الإستراتيجية للتكوين التي

[3] Caisse Nationale de Sécurité Sociale

سطرتها بلادنا بتوجيهات ملكية سامية.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه: "تأهيل الوحدات السياحية والفندقية وتسويق وجهة المغرب في الأسواق العالمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الأمين،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم حول التدابير المتبعة لتأهيل الوحدات السياحية والفندقية وتسويق وجهة المغرب في الأسواق العالمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

هاذ السؤال كنشكركم على طرحه، كيتضمن شقين:

أولا: تأهيل الوحدات السياحية؛

وثانيا: تسويق المغرب سياحيا.

فبالنسبة للمحور الأول: فقد عملت الوزارة بمعية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وكذلك "صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية الاجتماعية" و"صندوق الضمان المركزي" على بلورة آلية (Rénovotel)، هو صندوق للتمويل المشترك مع الأبناك مختص بتحديث وحدات الإيواء، موجه إلى تمويل المشاريع الاستثمارية المادية وغير المادية، وذلك من خلال قروض بسعر تفضيلي.

هذا، وقد استفادت اليوم تقريبا 14 مؤسسة إيواء سياحي من تمويل هاذ الصندوق ديال (Rénovotel) بغلاف مالي إجمالي تيفوق 230 مليون درهم، حيث تمثل حصة (Rénovotel) 93 مليون درهم.

من جهة أخرى، فإن الوزارة أطلقت ورشا يتعلق بإصلاح منظومة تصنيف مؤسسات الإيواء السياحي، هاذ الإصلاح توج بنشر قانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، ومن المرتقب أن تساهم هذه الإجراءات في الرفع من وتيرة تأهيل الوحدات السياحية والفندقية، وستقوم الوزارة بمواكبة الفاعلين في هاذ الجانب عبر برنامج عمل متكامل.

فيما يخص تسويق وجهة المغرب في الأسواق السياحية العالمية، فالمكتب الوطني المغربي للسياحة يعتمد أولا، على دراسة الأسواق المصدر للسياح لاعتماد الإستراتيجية التسويق تتلاءم مع أولويات وحاجيات هاذ السياح، تعزيز إمكانية الوصول إلى مختلف جهات المغرب من خلال تكثيف الربط الجوي مع مختلف الأسواق، دمج بطريقة مستدامة رقمنة تسويق الوجهة المغربية لتمكين السائح من السفر الافتراضي، من المقارنة، البحث والحجز، ومشاركة المحتوى مع رواد آخرين.

كذلك، الحرص على تأكيد وتثبيت العلامة التجارية للمغرب كوجهة سياحية عالمية جذابة، وأخيرا تنظيم مجموعة من الرحلات خاصة للصحافة المتخصصة ووكالات الأسفار لتقريبها من المؤهلات السياحية المختلفة للمملكة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

حقيقة تليتي علينا واحد المجموعة ديال التدابير اللي ما عرفتش، ولكن احنا نشوفو الواقع.

السيدة الوزيرة،

أنا غير مؤخرا في الأيام القليلة الماضية كنت في الطريق وصدفة طحت في واحد البرنامج في الراديو كيناقش الموضوع ديالو هما علاش المغاربة تيمشيو يسافرو بزاف لجنوب إسبانيا تيدوزو العطلة وما تيدوزوهاش، ما بقاوش تيدوزها في المغرب في السنوات الأخيرة؟ وكانت جل المداخلات والتدخلات ديال المستمعين أن تيرجعو السبب للفنادق، جل التدخلات كانت تتقول بأن الفنادق، شي تيقول بأن الفنادق راه

ما مزيناش وكاين اللي تيقول موسخة وشي اللي تيقول الفراش ماشي هو هذاك، شي تيقول الأكل ماشي هو هذاك، شي تيقول الخدمة، حتى الخدمة (le service) ماشي هو هذاك عاد زيد الغلا، الغلا، الغلا، الغلا.

السيدة الوزيرة،

أنا وهاذ الشي عايشناه بما أن احنا تنسافرو بزاف وهذا عشناه في بعض الأوطيلات، راه كاين بعض الخطرات تندخلو لبعض الفنادق وكنلقاوها مصنفة إلى 5 نجوم أو 4 نجوم، ولكن لا علاقة لها بهذيك النجوم، راه هذيك النجوم غير معلقة، ما عندها حتى شي علاقة بهذوك بالفندق إلى دخلتي له.

لهذا، السيدة الوزيرة، كنظن أنه آن الأوان من الوزارة باش تشد بواحد اليد من حديد على هاذ الفنادق، اللي يستاهل 5 نجوم نعطيوه 5، اللي يستاهل 4 نعطيوه، اللي يستاهل أكثر نعطيوه، اللي ما يستاهلش نسدو له حتى يصلح، واخا نسدو له أحسن لأن، السيدة الوزيرة، تتعرفي السياحة راه جوج ديال المسائل اللي هي أساسية هي التذكرة والفندق، أن هاذ السائح إلى ما كانش مرتاح في (séjour) ديالو راه ما غاديش يعاود يرجع عندك، لهذا، السيدة الوزيرة، خاص هاذ الفنادق إعادة هاذ النجوم تعاود فيها النظر.

عاد كاينة واحد السلسلة السيدة الوزيرة واللي تنظن أن هي أكبر سلسلة عندنا في المغرب هي هاذ الأجانب اللي تيديرو، عندهم ديور تيديروهم إقامات في المغرب من بعد تيوليو تيجي يدوز فيها شهر ديال (les vacances) ديالو، تيولي تيكريها من البلاد ديالو، تيجيو الأجانب وهذا ما تيخلصو لا ضرائب لا، لا، لا، يعني هاذي بزاف وراه سلسلة كبيرة في بعض المدن المغربية كمراكش، كالصويرة، كأكادير، كهذا، وزيد وزيد.

السيدة الوزيرة،

الوقت ما بقاش، نهضرو على التسويق، التسويق السيدة الوزيرة كنطلبو منكم السيدة الوزيرة، هاذ السوق اللي ولى روتيني عند المغرب هاذ فرنسا ألمانيا هذا نحاولو نتجاوزوه، كاين أسواق دبا أنا مؤخرا كنت فواحد البلد أجنبي، إلى اسمحتي السيد الرئيس زدتي لكلشي 14، 15 ثانية، ما فيها باس إلى تزدت معهم.

مؤخرا كنت فواحد الدولة مجاورة السوق الآسيوية دابا ولت هي الأولى..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب في حدود ثواني معدودة إلى كان عندك رد على التعقيب، حوالي 20 ثانية إلى بقيت متذكر.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

السيد المستشار المحترم،

عندكم الحق بأن خاصنا نعاودو نشوفو النظر في المنتوج وذاك الشي علاش هاد القانون اللي ذكرناه غادي نخدمو مع الفاعلين والشركاء فهاذ القطاع، عندهم تقريبا سنتين باش يكونو يطبقو هاذ القانون، واحنا غنواكبوهم ونساندوهم لأن كاين الفندق وكاين كذلك الموارد البشرية اللي هي مهمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل للسؤال الرابع وموضوعه: "غياب الربط الجوي بين الأقاليم الجنوبية للمملكة والعمق الإفريقي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، حول "إمكانية برمجة رحلات جوية تربط ما بين مطاري الداخلة والعيون والعمق الإفريقي".

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تتم الاستجابة لحاجات النقل الجوي بين الأقاليم الجنوبية للمملكة في اتجاه إفريقيا من خلال الخدمات اللي كتوفرها خطوط النقل الجوي الدولي الرابطة بين المغرب والعديد من الدول الإفريقية الشقيقة عبر محور مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء، وكذلك من خلال الخطوط الجوية الداخلية بين هاذ المحور والأقاليم المغربية الجنوبية.

وأشكركم على بسط هاذ السؤال، وهي فرصة باش نذكرو مجلسكم

الموقر بأن المغرب مرتبط اليوم ب 23 اتفاق ثنائي مع الدول الإفريقية، كما أن شركة الخطوط الملكية المغربية كتربط مطار محمد الخامس ب 32 وجهة دولية كتواجد ب 28 دولة في إفريقيا، وكيبلغ متوسط عدد الرحلات الأسبوعية اليوم بين المغرب والدول الإفريقية المرتبطة بها تقريبا 210 رحلة أسبوعية، منها 180 رحلة خاصة بالخطوط الملكية المغربية.

وكذلك، الجدير بالذكر أن الحركة الجوية بين المغرب والدول الإفريقية في ارتفاع مستمر، فكان عدد المسافرين اللي كينتقلو تقريبا ما بين المغرب وإفريقيا تقريبا 640 ألف مسافر في 2005، واليوم أصبحو أكثر من 2 ملايين مسافرين سنة 2018، أي بارتفاع سنوي تقريبا ديال 10% خلال هاذ الفترة بين 2005 و2018.

مع الإشارة أيضا أن شركة الخطوط الملكية المغربية حافظت على الربط الجوي بالدول الإفريقية في اللحظات اللي عرفت انتشار أمراض صحية خلال 2015 وخاصة "إيبولا" وبقات ملتزمة بدور المملكة المغربية في تنمية التعاون جنوب-جنوب والحفاظ على التضامن مع الدول الإفريقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

أنا السؤال ديالي كان واضح، ما تعطينيش الوضعية ديال الرحلات الجوية ما بين الدار البيضاء والمدن وإفريقيا، أنا السؤال ديالي إمكانية برمجة رحلات جوية تربط ما بين مطاري الداخلة والعيون والعمق الإفريقي.

إن الربط الجوي للأقاليم الجنوبية للمملكة بعمقها الإفريقي أصبح ضرورة ملحة، خاصة في ظل الدينامية التنموية المتلاحقة في هذا الجزء من المملكة وعلى ضوء النموذج التنموي الجهوي، الذي أسس له صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، علما أن هذا الربط الجوي له بعد استراتيجي ومردودية تنموية مهمة.

ثانيا، إن خلق هذا الجسر الجوي المباشر ما بين مطاري العيون والداخلة مع العمق الإفريقي يندرج في إطار نفس جديد الذي أضفته حكمة صاحب الجلالة نصره الله، والتي مكنت من استعادة المغرب لموقعه الريادي في مختلف المحافل الدولية وترسيخ علاقاته التاريخية والإستراتيجية مع مختلف بلدان القارة الإفريقية، وفي صدارتها الاتحاد الإفريقي، إلى جانب الدور الطلائعي لمؤسستنا التشريعية في "برلمان عموم إفريقيا" والحضور الدبلوماسي الرسمي والموازي في مختلف الهيئات الإفريقية، فضلا على العلاقات الثنائية المتميزة مع العديد مع البلدان الإفريقية.

ثالثا، هذا الربط الجوي النوعي كذلك السيدة الوزيرة المحترمة، فيه رسالة قوية لخصوم وحدتنا الترابية، خاصة في ظل إقدام بعض البلدان الإفريقية والبقية تأتي على فتح قنصلياتها في مدينة العيون والداخلة والتزايد سحب مجمل دول الإفريقية لاعترافاتها بالكيان المزعوم، وهي خطوات جد إيجابية تجعل هذا الربط الجوي المنشود جسرا آخر يعزز هذه الانتصارات الدبلوماسية لبلادنا.

صلة بما سبق، نتطلع، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى التعجيل باتخاذ التدابير الكفيلة بهذا الربط المباشر على غرار الربط مع لاس بالماس خاصة في ظل المجهودات المسجلة لتأهيل مطارات أقاليمنا الجنوبية والزيادة المهمة التي عرفتها الرحلات الداخلية بينها وباقي جهات المملكة.

وفي هذا السياق، وإذ ننوه من هذه المؤسسة الدستورية بالمجهودات الجبارة لسفير صاحب الجلالة بالشقيقة موريتانيا لتعزيز الروابط بين البلدين والشعبين الشقيقين، فأملنا، السيدة الوزيرة المحترمة، أن يبدأ هذا الربط الجوي بخط ما بين مدينة الداخلة ونواكشوط الموريتانية، وهذا السيدة الوزيرة المحترمة مطلب للساكنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

احنا متفقين بأن هاذ العلاقة بين المغرب والدول الإفريقية وكذلك أقاليم الجنوب مهمة جدا ومن الأولويات، ولكن دراسة اليوم والإستراتيجية والإمكانيات ديال الشركة المغربية، جعلتنا كيكون سفريات عبر مطار الدار البيضاء، ولكن من جهة أخرى اللي يمكن نضيف هو أن اليوم كاين رحلات أسبوعية مهمة بين الأقاليم الجنوبية والدارالبيضاء، اللي غتمكن من بعد

السفر لإفريقيا، 14 رحلة في الأسبوع بين الدار البيضاء والعيون، 12 رحلة بين الدار البيضاء والداخلة، وكذلك 5 رحلات في الأسبوع بين الدار البيضاء وكلميم، كما عرفت سنة 2018 دخول شركة مغربية جديدة كما تتعرفو كفاعل ثاني في قطاع النقل الجوي الداخلي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة، والشكر كذلك موصول للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

ورفعت الجلسة.